Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص:إقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

دراسة مقارنة بين BADR و BNA وبريد الجزائر.

من إعداد الطالبتين:

- زقير زهرة.
- نور صونيا.

تحت إشراف:

- د.ساعو باية.

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأستاذ زواغي محمد	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
د. ساعو باية	أستاذ محاضر-أ-	جامعة البويرة	مشرفا
د. مامش حسيبة	أستاذ محاضر –ب-	جامعة الجزائر	مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

شكر وعرفان:

بعد شكر الله سبحانه وتعالى،فإنه وجب علينا شكر عباده الذين ساعدونا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد،ونخص بالشكر الأستاذة ساعو باية،والتي لم تبخل علينا أدنى جهد في متابعة عملنا هذا،بداية من إختيار موضوع الدراسة الى تسليمه بصورته النهائية،سائلين الله عز وجل لها دوام الصحة والعافية والنجاح نظير تأطيرها لنا طول فترة إنجاز هذا العمل.

زهرة و صونيا

الإهداء:

يسرني أن أهدي ثمرة جهدي هذه الى:

من يمثلون عالمي وروحي التي إن فارقتني مت،الى أسرتي أولا،وقبل كل شيئ.

الى أبي ،الرجل المثالي ،أطال الله في عمره وجعله دائما النور الذي ينير حياتي.

أمي،منبع إجتهادي وتفوقي في الحياة.

الى إخوتي ،و مؤنِسي حياتي ، لمين،عبد القادر،أيمن.

الى حبيبة قلبي وصديقتي المقربة ،أختي ملوكة.

الى بنات عمي ،سوسو،مريم ومليكة و الى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي،أصدقائي ومعارفي.

زهرة

الإهداء:

ها اليوم مرت الأيام بلمح البصر و وصلنا الى نهاية مشوارنا الدراسي ،والحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات،نطوي تعب السنين.

ما عليا إلا أن أقدم عملي هذا الى ضوء حياتي وملاكي في الدنيا،أمي الغالية،والى أبي سندي في الحياة،الذي أحمل إسمه بكل إفتخار.

الى إخوتي وكل عائلة نور،والى كل من علمني حرفا.

ها أنا اليوم حققت لكم الثمرة التي زرعتموها لي منذ أن كان عمري 5 سنوات.

صونيا

الملخص

الملخص:

إن عصرنة نظام الدفع جملة ووسائل الدفع تفصيلا، قد أضحى ضرورة وأولوية لكل إقتصاديات العالم مادامت النسخة التقليدية خاصة في ظل ما يعيشه العالم من تطور مستمر ومتسارع للتكنولوجيا و العولمة، ورقمنة كل المجالات والمعاملات...الخ،غير فعّالة بل غير مناسبة ولا متناسقة مع الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية .

والجزائر كونها جزءا من هذا العالم الكبير، فقد عاصرت هي أيضا هذا التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والإتصال وعصرنة النظام البنكي، فنجد أنها قد نّوعت في عرض وسائل الدفع الالكترونية ،مثل بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع ...الخ بأنواعها المتعددة ، والدفع عن طريق المقاصة الإلكترونية ، والدفع عن طريق الموقع الإلكتروني ...الخ،في المؤسسات البنكية والتي سيمثلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري.

وكذلك البطاقة الذهبية وتطبيقات الدفع الإلكتروني بريدي باي بالنسبة للمؤسسات الغير بنكية ،والتي سيمثلها مؤسسة بريد الجزائر.

الكلمات المفتاحية:وسائل الدفع الإلكتروني،البنك الوطني الجزائري ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية،بريد الجزائر.

abstract :

The modernization of the payment system in bulk and the means of payment in detail has become a necessity and a priority for all the economies of the world as long as the traditional version, especially in light of the continuous and accelerating development of technology that the world is experiencing, the tyranny of globalization, the digitization of all fields and transactions...etc., remains ineffective, and even inappropriate and inconsistent with the economy. Digital and e-commerce.

Algeria, being part of this large world, has also witnessed this development in information and communication technology and the modernization of the banking system. We find that it has diversified in offering electronic payment methods, such as credit cards, payment cards...etc. of their various types, and payment via electronic clearing. And payment via the website...etc., in banking institutions, which will be represented by the Bank of Agriculture and Rural Development and the National Bank of Algeria.

As well as the gold card and the Postal Pay electronic payment applications for non-banking institutions, which will be represented by the Algeria Post Corporation.

Keywords: electronic payment methods.national bank of algeria.agricultural and rural development bank .Algerie' s poste.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	/
اهداء	/
الملخص	IV
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني.	
تمهيد	02
المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية	03
المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع التقليدية	03
المطلب الثاني: تطور التاريخي لوسائل الدفع	05
المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع التقليدية	07
المبحث الثاني: ماهية وسائل الدفع الالكتروني	12
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني	12
المطلب الثاني: أسباب التحول الى وسائل الدفع الالكتروني	15
المطلب الثالث: أطراف الدفع الالكتروني و أهميته	19
المبحث الثالث: مفردات الدفع الالكتروني	25
المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الالكتروني	25
المطلب الثاني: وسائط الدفع الالكتروني	29
المطلب الثالث: الفرق بين وسائل الدفع الالكتروني و التقليدي	32
المبحث الرابع: تقييم وسائل الدفع الالكتروني و حمايتها	36
المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني	36
المطلب الثاني: عيوب و مخاطر وسائل الدفع الالكتروني	38
المطلب الثالث : حماية و تأمين وسائل الدفع الالكتروني	42

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية	
تمهيد:	50
المبحث الأول: أنواع وسائل الدفع الالكتروني في بنك الفلاحة و التنمية الريفية -465- .	51
المطلب الأول: نظرة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية -465-.	51
المطلب الثاني: تعريف بنك بدر وكالة الهاشمية- 465-.	55
المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني في وكالة بدر الهاشمية -465-.	57
المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري- 460-	63
المطلب الأول: نظرة حول البنك الوطني الجزائري.	63
المطلب الثاني: نظرة حول البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465- .	67
المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.	69
المبحث الثالث: وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر وكالة الهاشمية -1023-:	76
المطلب الأول: لمحة عن بريد الجزائر.	76
المطلب الثاني: تعريف وكالة بريد الهاشمية- 1023-.	80
المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر ببريد الهاشمية -1023-.	83
المبحث الرابع: مقارنة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في الوكالات محل الدراسة:	87
المطلب الأول: مقاربة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في كل من بدر- 465- و بنك الوطني الجزائري -460-.	87
المطلب الثاني: مقارنة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في وكالة بدر بالهاشمية- 465- و بريد الجزائر وكالة الهاشمية- 1023-.	91
المطلب الثالث: مقارنة استعمال وسائل الدفع الالكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري و بريد الجزائر بالهاشمية-1023-.	97
خلاصة الفصل الثاني.	103

خاتمة	104
المصادر والمراجع	108
الملاحق	116 6

قائمة الجداول و الأشكال

و الملاحق

قائمة الجداول:

الجدول:	الصفحة
الجدول رقم (01):الشباك الأوتوماتيكي للأوراقGAB :	31
الجدول(02) : فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت(بالجنيه المصري) .	34
الجدول رقم03: تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة .	34
الجدول رقم(04): عدد البطاقات في كل بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460- ،خلال الفترة 2019-2023.	87
الجدول رقم(05): عدد عمليات السحب بإستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر الهاشمية -465-، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، خلال الفترة 2019-2023.	88
الجدول رقم(06):عدد عمليات الدفع الإلكتروني بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،خلال الفترة 2019-2023.	89
الجدول رقم(07): عدد البطاقات في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023-،خلال الفترة 2019-2023.	92
الجدول رقم(08): عدد عمليات السحب في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023- ،خلال الفترة 2019-2023.	93
الجدول رقم(09):عدد عمليات الدفع في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2019-2023.	94
الجدول رقم(10): عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة465 -،وبريد الهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019.	97
الجدول رقم(11):عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023-.	98
الجدول رقم(12): عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023 -خلال الفترة 2023/2019.	99

قائمة الأشكال:

الشكل:	الصفحة
الشكل رقم (01):مخطط يوضح سير عملية الدفع الإلكتروني وأطرافها.	21
الشكل رقم(02):شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	53
الشكل رقم(03) :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	54
الشكل رقم(04):الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية – 465–.	55
الشكل رقم(05): البطاقة المشتركة بين البنوك carte inter bancaire.	59
الشكل رقم(06):بطاقة ماستر كارد كلاسيك الخضراء، وبطاقة ماستر كارد تيتانيوم.	61
الشكل رقم(07):بطاقة التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	61
الشكل رقم(08):شعار البنك الوطني الجزائري.	65
الشكل رقم(09):الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–.	69
الشكل رقم (10) : بطاقة مسبقة الدفع البنك الوطني الجزائري .	71
الشكل رقم(11):بطاقة التوفير بدون فائدة للقصر للبنك الوطني الجزائري.	73
الشكل رقم(12):بطاقة التوفير للقصر بفائدة للبنك الوطني الجزائري.	73
الشكل رقم(13):بطاقة التوفير بدون فائدة للبالغين للبنك الوطني الجزائري.	73
الشكل رقم(14):بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري.	75
الشكل رقم(15):شعار بريد الجزائر.	77
الشكل رقم(16):الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر.	79
الشكل رقم(17):البطاقة الذهبية لبريد الجزائر.	84
الشكل رقم (18):خدمات البطاقة الذهبية عند إستخدامها في مختلف المواقع و الأجهزة.	85
الشكل رقم(19):عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية–465–.	87

الشكل رقم(20): عدد عمليات السحب بإستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر الهاشمية –465–، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–، خلال الفترة 2019–2023.	89
الشكل رقم(21): عدد عمليات الدفع الإلكتروني بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل بنك بدر وكالة الهاشمية–465–،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–،خلال الفترة 2019–2023.	90
الشكل رقم(22): عدد البطاقات في بنك بدر وكالة الهاشمية–465–،وبريد وكالة الهاشمية–1023–،خلال الفترة 2019–2023.	92
الشكل رقم(23): عدد عمليات السحب في بنك بدر وكالة الهاشمية–465–،وبريد وكالة الهاشمية–1023– ،خلال الفترة 2019–2023.	93
الشكل رقم(24): عدد عمليات الدفع في بنك بدر وكالة الهاشمية–465–،وبريد وكالة الهاشمية –100023–،خلال الفترة 2019–2023.	94
الشكل رقم(25): عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–465– ،وبريد وكالة الهاشمية –1023–،خلال الفترة 2023/2019.	97
الشكل رقم(26): عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة –460–،وبريد الهاشمية–100023–.	98
الشكل رقم(27): عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–،وبريد وكالة الهاشمية خلال الفترة 2023/2019.	99

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
02	بطاقة الدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
03	بطاقة ماستر كارد،كلاسيك بالأخضر و تيتانيوم بالأخضر، التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
04	بطاقة التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
05	شعار البنك الوطني الجزائري.	
06	بطاقة مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري.	
07	بطاقة التوفير للقصر بدون فائدة للبنك الوطني الجزائري.	
08	بطاقة التوفير للقصر لفائدة للبنك الوطني الجزائري.	
09	بطاقة التوفير للبالغين للبنك الوطني الجزائري بدون فائدة.	
10	بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري.	
11	شعار بريد الجزائر.	
12	البطاقة الذهبية لبريد الجزائر.	

مقـــــــدمة

إن نظام الدفع جانب مهم من المنظومة المصرفية والمالية، وهو مقياس للتطور والرقي الذي وصلت إليه هذه المنظومة ،لذلك كان من الضرورة بمكان،تطوير نظام الدفع ،إنطلاقا من وسائل الدفع، الى الكوادر البشرية، خاصة في عصر يتطلب الدقة في معالجة المعاملات دون إهمال الجانب الأمني منها.

فالتطورات التي مست مجال الإتصالات من حيث سرعة تبادل ومعالجة البيانات قد سمحت بخلق وسائل ربط بين البنوك ومتعامليها،تتميز بأنها متجردة من المادة ،إقتصادية، وتنفرد بخاصية السرعة والدقة في أداء التعاملات المالية (سحب،دفع ،تحويل...الخ).

كما أن إستبدال التجارة التقليدية بالتجارة الإلكترونية،التي تتطلب ميزات تحققها وسائل الدفع الحديثة ،إستوجب ضرورة تطوير وسائل الدفع ،والتي كانت تعتمد وسائل تتعرض لعديد من المخاطر مثل تزوير النقود أو الشيكات ،تزوير الإمضاء على الشيكات ،وغيرها من المخاطر التي تتعارض مع التعاملات الإلكترونية الحالية.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لوسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل وتطوير الإقتصاد كليا، والقطاع المصرفي خصوصا ،وحتى التجارة التي تحولت إلى تجارة إلكترونية والتي تتطلب هذا النوع من وسائل الدفع، فقد باشرت مختلف حكومات الدول بقطاعاتها المصرفية ومؤسساتها البنكية بإعتماد هذا النوع من وسائل الدفع ،ومن بين هذه الدول الجزائر.

وللوقوف على مدى توفير الجزائر للبيئة المناسبة لإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني، و تطوير إستخدامها ونشرها من جهة ،ومدى إستعمال المواطن الجزائري لوسائل الدفع الإلكتروني ،ونوع العلاقة التي تربطه بها و معيقات تحسين هذه العلاقة من جهة أخرى،رأينا أنه من الأحسن تسليط الضوء على التعامل بالدفع الإلكتروني في المؤسسات البنكية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)والبنك الوطني الجزائري، ومؤسسات غير بنكية لكنها نقدية تتعامل بوسائل الدفع ممثلة بمؤسسة بريد الجزائر ،ومن هذا المنطلق تبادر الى ذهننا

أولا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟

ثانيا التساؤلات الفرعية:

تدعيما للإشكالية الرئيسية للبحث قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

-هل لوسائل الدفع الإلكتروني مخاطر؟

-هل تعتمد المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية على كل أنواع وسائل الدفع الإلكتروني؟

-هل وسائل الدفع الإلكترونية في بريد الجزائر تشبه وسائل الدفع الإلكتروني الموجودة في البنوك؟

ثالثا فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من التساؤلات حول موضوع البحث ،تبادر إلى ذهننا مجموعة من الفرضيات التي إنطلقت منها دراستنا ،ونبرزها في:

الفرضية الأولى:

تنطوي وسائل الدفع الإلكترونية على العديد من المخاطر .

الفرضية الثانية:

تعتمد المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية على كل أنواع وسائل الدفع الإلكتروني .

الفرضية الثالثة:

تستعمل البنوك الجزائرية نفس وسائل الدفع الإلكترونية المستعملة في بريد الجزائر.

رابعا أسباب اختيار الدراسة :

وهي مزيج بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ،هي:

-حب الدراسة التي تتعلق بالتكنولوجيا في المجال المصرفي.

-إكتساب خبرة حول الموضوع.

-محاولة الكشف عن أسباب عراقيل ومشكلات تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر لمعالجتها.

خامسا أهمية الدراسة:

هناك العديد من النقاط التي يمكن إحتسابها كأهمية تنبع من هذه الدراسة نذكر منها:

-التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكتروني الموجودة والمستعملة في الجزائر،و كيفية إستعمالها.

-التعرف على كيفيات حماية وسائل الدفع الإلكتروني من الإستعمال الغير قانوني .

سادسا أهداف الدراسة:

أردنا من خلال دراستنا تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر أهمها كالتالي:

-إبراز أنواع وسائل الدفع الإلكترونية البنكية وغير البنكية (الموجودة في البريد)؛

-إجراء مقارنة حول إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المؤسسات البنكية والغير البنكية؛

-معرفة الشرائح الاجتماعية الأكثر إستعمالا لوسائل الدفع الإلكتروني.

سابعا المنهج المتبع:

وفقا للإشكالية المطروحة سابقا والفرضيات التي طرحت ،من خلالهما إعتمدنا ،في الجانب النظري على المنهج الوصفي ، وإستعملنا التحليل وقد برز ذلك في عرض مفاهيم حول الدفع الإلكتروني وواقعه في الجزائر،أما المنهج التاريخي فتم الإستعانة به في سرد تطور وسائل الدفع الإلكتروني تاريخيا.

ثامنا الحدود الزمنية :

أجريت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 2019 إلى غاية2023.

تاسعا الحدود المكانية:

تمت الدراسة في كل من بنك بدر و بريد الجزائر ،وكالات الهاشمية و BNA وكالة البويرة ،نظرا لعدم وجود فرع في الهاشمية .

عاشرا شكل الدراسة:

يأخذ عملنا الترتيب التالي:

مقدمة والتي تعتبر كمدخل للموضوع،وإنتهت بالإشكالية التالية:ماهو واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟ الفصل الأول الذي ضم أربعة مباحث سلّطت الضوء على التعريف بوسائل الدفع ،وتبيان أنواعها التقليدية ، لتنتقل في المبحث الثاني إلى وسائل الدفع الإلكتروني، من مفهوم لها ،أسباب التحول من التقليدي إلى الحديث في وسائل الدفع الإلكتروني، ثم توضيح أطراف التعامل بالدفع الإلكتروني وإبراز أهميته.

أما المبحث الثالث فكان مهما جدا كونه يضم أنواع وسائل الدفع الإلكتروني ووسائطه أيضا ،لأنه بدون وسيط لا يمكن إتمام عملية الدفع الإلكتروني والفصل بين أدوات الدفع التقليدية والإلكترونية بتبيان الفرق بينهما.

وكأي دراسة يتم عملها وجب تقييم الموضوع بذكر مزاياه وكذلك عيوبه ومخاطره،وكيفية حمايته لتكون الإستفادة من الدفع الإلكتروني كاملة.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لتطبيق الفصل الأول على الجزائر، لذلك اخترنا مؤسستين بنكيتين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري ،ومؤسسة من نوع أخر هي بريد الجزائر وهي أيضا مؤسسة دائبة النشاط وتستعمل فيها وسائل الدفع ،فتم تعريف هذه المؤسسات في ثلاث مباحث ، بدءا بالتعريف العام لهذا النوع من المؤسسات، ثم التعريف بالوكالات التي أتخذت كعيّنة الدراسة ،وهذا في كل مؤسسة من المؤسسات المذكورة.

أما عن أهم نقطة في الفصل الثاني فهي في المبحث الرابع ،الذي تمّ فيه إستعراض الإحصائيات المتعلقة بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتحويلها إلى منحنيات لتسهيل الدراسة وعرضها بشكل واضح، لننهي الفصل بمبحث مقارنة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني بين كل هذه المؤسسات، لتكون هذه المقارنة هي التعبير عن واقع وسائل الدفع الإلكتروني .

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها ،وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة وتقديم المقترحات.

إحدى عشر الدراسات السابقة:هناك العديد من الدراسات التي إستعنا بها في دراستنا هذه ،نذكر منها:

1- حنان كواشي .**واقع وأفاق تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة(2016-2021)**،أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر،2022/2021.

قسّمت الباحثة دراستها الى أربعة فصول ،بعنوان الموازنة بين وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الإلكترونية بالنسبة للفصل الأول،التعاملات المالية الإلكترونية في ظل الإنتقال نحو وسائل الدفع الحديثة في الجزائر كعنوان للفصل الثاني ،أما الفصل الثالث فكان بعنوان عرض بعض التجارب العربية في مجال الدفع الإلكتروني ،وجاء الفصل الأخير بعنوان إشكالية تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ،وتوصلت الباحثة الى العديد من النتائج نذكر منها:

-تمثلت أغلب التعاملات الإلكترونية في عمليات السحب أكثر من الدفع ،ويعود السبب في ذلك الى عدم رغبة أطراف التعامل التجاري الكشف عن رصيدهم .

-تعتبر بطاقة ما بين البنوك والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر ،أكثر وسائل الدفع المستعملة نظرا لسهولة إستخدلمها وسرعة الحصول عليهما ،وكذلك إمكانية تشغيلهما من مختلف أجهزة الصراف الألي.

-ملامح السداد الإلكتروني في الجزائر في طور التقدم والتعميم بالنظر الى إنتشار أجهزة الصرافة ولكنها تبقى ضئيلة مقارنة بدول الجوار كتونس ومصر.

ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في النقاط التالية:

-عرض بعض التجارب العربية ،أما دراستنا فلم تتعدى الحدود الجزائرية.

-تطرقت هذه الدراسة الى البنية التحتية التقنية التي وضعتها الجزائر لدعم وسائل الدفع الإلكتروني ،بينما دراستنا لم تتطرق الى ذلك.

-تطرقت هذه الدراسة الى تطور أجهزة الصرافة الألية ،بينما نحن لم نتطرق لذلك .

2- أسيا بن بوعزيز والعربي بومعراف ،**ألية حماية وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية** ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول الدفع الإلكتروني ،الواقع والمأمول ،جامعة الحاج لخضر باتنة-الجزائر،يوم 27 نوفمبر 2019.

قسّم الباحثان دراستهما الى محورين هما،المحور الأول بعنوان ماهية وسائل الدفع الإلكتروني،وعنوان طرق الإعتداء على وسائل الدفع الإلكتروني في المحور الثاني ،وتوصل الى النتائج التالية:

-أول نقطة تتعلق بجريمة الإحتيال الإلكتروني والتي إتفق الفقه والتشريع عليها هي أن الهدف من وراء إرتكابها هو الحصول على مال المجني عليه،كما لا يشترط التسليم المادي لأن مكان وقوع الجريمة هو الفضاء الإلكتروني .

-من بين الجرائم التي قد يتعرّض لها المستهلك الإلكتروني أثناء دفعه لقيمة السلعة نجد الإصطياد الإلكتروني والخداع الإلكتروني وتقنية تدمير المواقع .

-تعتبر الحماية التقنية حماية وقائية لوسائل الدفع الإلكتروني،وهي تطبيق لمبدأ الوقاية خير من العلاج.

ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في العديد من النقاط نذكر منها مايلي:

-تطرقنا في دراستنا الى واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية،بينما هذه الدراسة لم تتطرق.

-تطرقنا في دراستنا الى كيفية دعم وسائل الدفع الإلكتروني ،بينما هذه الدراسة لم تتطرق الى ذلك.

-تطرقنا في دراستنا الى وسائط الدفع الإلكتروني،بينما هذه الدراسة لم تتطرق الى ذلك.

3- عبد الرؤوف دبابيش،**وسائل الدفع الإلكتروني بين الحماية التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني**،مجلةالإجتهادالقضائي،المجلد 14،العدد14،جامعة بسكرة-الجزائر،2017.

قّسم الباحث دراسته الى مبحثين هما ،المبحث الأول بعنوان الحماية التقنية لوسائل الدفع الإلكتروني، والمبحث الثاني بعنوان الحماية القانونية لوسائل الدفع الإلكتروني،وتوصل الى النتائج التالية:

-الترسانة القانونية في الجزائر مازالت تحتاج الى تحسين لتواكب الجرائم الإلكترونية الحديثة.

-إن الإجراءات المتخذة للحد من الإستخدام الغير مشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني هي إما إجراءات إدارية ،أو قضائية، أو تقنية تتخذ من قبل المصدر، أو إجراءات وقائية تتخذ من الحامل والمصدر.

-حتى تنتشر وتنجح وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني وتؤدي دورها بفاعلية في خدمة التجارة الإلكترونية ،فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الإتصال ،وحماية شبكة النت من الإحتيال، وضمان سرية جميع التعاملات المصرفية.

ويكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في العديد من النقاط نذكر منها:

-تطرقنا نحن في دراستنا الى واقع إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية بينما هذه الدراسة لم تتطرق الى هذه النقطة.

-الحماية القانونية التي تم التطرق اليها في هذه الدراسة تخص التشريع الجزائري فقط،بينما الحماية القانونية التي تطرقنا اليها نحن في دراستنا تخطت التشريع الجزائري الى تشريعات دول أخرى مثل فرنسا والإمارات.

-تطرقنا في دراستنا الى كيفية دعم وسائل الدفع الإلكتروني ،بينما هذه الدراسة لم تتطرق الى ذلك.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الإلكتروني

تمهيد :

وسائل الدفع هي كل ما من شأنه تبرئة ذمة الإنسان وقضاء دينه، أو دفع ثمن مشترياته وثمن الخدمات التي يتحصل عليها،وقد تطورت هذه الوسائل عبر إختلاف العصور وكذلك إختلاف الإقتصاديات ،فبدأت من أشياء بسيطة كمبادلة سلعة بسلعة ،ثم إنتقلت إلى شكل مادي مصنوع من الذهب والفضة وغيرها من المعادن النفيسة، نظرا لندرتها،ثم تطورت إلى نقود قانونية وهي عبارة عن قطع معدنية صغيرة ،حلت مشاكل المقايضة ، مثل عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ،إختلاف رغبات المقايضين، تلف بعض أنواع السلع بسرعة ...الخ ومن مشاكل التعامل بالنقود المصنوعة من الفضة والذهب كونهما نادران،وتحظى النقود القانونية (الورقية والمعدنية) بالقبول العام وتستمد قوتها من قوة القانون.

ثم ظهرت أنواع دفع أخرى أتت بها البنوك التجارية ،مثل الشيك والسفتجة والسندات، ولكنها أيضا تعرضت لكثير من الإنتقادات نظرا للمشاكل التي تفرزها ،والصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها، مما يفقدها قبولها لدى عامة الناس، وتراجعهم عن الإعتماد عليها ،فظهرت حوادث تزوير التواقيع والشيكات، وحتى التعدي على البنوك وسرقتها.

ومع ظهور شبكة الأنترنت عموما ،والتطور السريع والمتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة ،وظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها كالنار في الهشيم من جهة أخرى ،كل هذا أثر على تطور وسائل الدفع، خاصة أن القطاع المصرفي قطاع سريع التأثر والإستجابة للتغيرات الخارجية، وأنه أيضا ملزم بتوفير الأمان والسيولة والربح دائما حتى يضمن إستمراريته.

فظهرت وسائل الدفع الإلكتروني التي تمثل النسخة أو الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية ،وكذلك الحل الأمثل لمشاكل وعراقيل هذه الأخيرة ،كما أن وسائل الدفع الإلكتروني هي الشريك الأمثل للتجارة الإلكترونية، وهي الأرض الخصبة لنموها وتطورها وانتشارها.

ولكي نشرح أكثر عن وسائل الدفع الإلكتروني اتبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول : وسائل الدفع التقليدية .

المبحث الثاني :ماهية وسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الثالث:مفردات الدفع الإلكتروني.

المبحث الرابع:تقييم وسائل الدفع الإلكتروني وحمايتها.

المبحث الأول :وسائل الدفع التقليدية

عرف النشاط الإقتصادي عدة وسائل للدفع،تمكن من إجراء الصفقات بسهولة، وحضت بالقبول العام، بالإضافة للنقود كوسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة، عرف الإنسان عدة وسائل سوف نتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول :مفهوم وسائل الدفع

والذي فيه سنتعرف على مفهوم نظام الدفع وكذلك وسائل الدفع وخصائصها.

الفرع الأول :مفهوم نظام ووسائل الدفع

قبل تعريف وسائل الدفع وجب علينا تعريف نظام الدفع لأن وسائل الدفع جزء من هذا النظام.

1-مفهوم نظام الدفع:

مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد و الأدوات والقنوات ،التي يتم من خلالها عملية الدفع بين الوحدات الإقتصادية .

ومنه فإن أنظمة الدفع التي تحظى بالقبول الإجتماعي هي نتاج مميزات ثقافية،وتاريخية وإجتماعية،وليست مفروضة بالقانون.[1]

يمكن ببساطة تعريف نظام الدفع الإلكتروني كمجموعة من المكونات والعمليات، التي تسمح لطرفين أو أكثر بالقيام بالمعاملات وتبادل القيم النقدية ،بالوسائل الإلكترونية[2].

2-مفهوم وسيلة الدفع:

وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات ،وكذلك تسديد الديون ،وتدخل في زمر وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية،تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم، ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من عدة زوايا أساسية، فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكن من إجراء الصفقات بسهولة ،وهذا ينطبق بالأساس

[1]-طارق العال،**التجارة الإلكترونية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص145.

[2] -samia bencherif et abdelkrim mokrani.l incidence de la pandemie du corona virus sur l utilisation des miyens de paiment electronique en algerie .magazine de revue chercheur economique.vol 9.n 1.ecole superieur de commerce tipaza-algerie.2022.p532.

على النقود في شكلها المعاصر ،وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار ، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل.[1]

وسائل الدفع يمكن بمناسبتها إجراء أية تسويات بين الدائن والمدين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين .[2]

أما المشرع الجزائري فقد عرّفها من خلال نص المادة 113 من قانون النقد والقرض 90-10 كما يلي :تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمّكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.[3]

ومن مجمل التعاريف السابقة نستنتج أن وسيلة الدفع هي تلك الأداة التي تحظى بالقبول العام وتلعب دورا هاما في تسهيل تبادل السلع والخدمات، وكذلك تسدد الديون والإلتزامات.

الفرع الثاني :خصائص وسائل الدفع

تعتبر خصائص الدفع هي نفسها خصائص نظام الدفع وتتمثل في:

1-خصائص وسائل الدفع:

لوسائل الدفع عدة خصائص نذكر منها:

أ-البساطة والوضوح:

أي أن تكون الإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من قبل جميع المتعاملين.

ب-المرونة:

وهي قدرة النظام على التكيف والإستجابة للتغيرات، سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الأفراد والمؤسسات ،أو تطور في مجال وسائل الدفع وقنوات الإتصال ،أو في القوانين والتنظيمات .

ت-السرعة:

وتعني إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.

ث-الأمان:

ويتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة ،فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة مابين المتعاملين فيها.

---

[1]-الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك**- ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.،ص31.

[2]-محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية عمليات البنوك**"دراسة مقارنة"،المجلد الرابع، دار الثقافة النشر و التوزيع عمان، الأردن،2009،ص،62.

[3]-**المادة113/قانون النقد والقرض رقم10-90** المؤرخ في 14 أفريل 1190،الصادرة بالجريدة الرسمية السنة السابعة والعشرون بتاريخ18 أفريل 1990.

ج-وسيط تعامل:

حيث أنها تسّهل إبرام الصفقات، وإنجاز المعاملات، وتسوية الديون الناتجة عن ذلك .

ح-أداة دفع أجلة:

حيث أن امتلاكها يسمح بتنفيذ معاملات مستقبلية كلما إدعّت الحاجة إلى ذلك.[1]

المطلب الثاني :التطور التاريخي لوسائل الدفع

يحتاج الإنسان في حياته اليومية الى الكثير من السلع مهما إختلفت طبيعتها، بعضها ضروري كالغذاء و الدواء ،و الأخر سلع كمالية يمكن الإستغناء عنها، و من الطبيعي أن لا يستطيع الإنسان توفير جميع ما يحتاجه في حياته من سلع و خدمات بنفسه،لذلك كان الدفع من أجل الحصول على ما ينقصه ،عملية مهمة جدا ،وتشكل جزء كبيرا من علاقات الإنسان بمن حوله، وحتى من القادمين من البلدان البعيدة للتجارة، فالدفع و مهما كان نوعه ظاهرة قديمة و ملازمة للإنسان منذ ملايين السنيين ،و يمكن سرد تاريخ الدفع فيما يلي :

الفرع الأول: حقبة ما قبل إكتشاف النقود

1-مرحلة إقتصاد الإكتفاء الذاتي:

أي إقتصاد اللامبادلة ،كما يعرّفه بعض المؤرخين بالإقتصاد المعاشي،فكانت كل جماعة تنتج مجموعة السلع و الخدمات الكافية نسبيا لإشباع رغباتها، و كان التوزيع داخل هذه الجماعات لما تم إنتاجه يخضع للنظام الإجتماعي السائد فيها[2]، و دون الدخول في علاقات تبادل مع المجموعات الأخرى،حيث بدأ الإقتصاد المعاشي بالسلع الضرورية، كالشاي و الملح...الخ ،ثم تلتها السلع الكمالية كالحلي، و الأحجار الكريمة، وأخيرا تم اللجوء الى رؤوس الماشية[3].

2-مرحلة المبادلة على أساس المقايضة:

تعني كلمة المقايضة مبادلة سلعة بسلعة، أو خدمة بخدمة ،أو سلعة بخدمة، مثل مبادلة الشاي بالقمح[4]،و قد نبعت المقايضة من ضرورة إستفادة الإنسان من الفائض في الإنتاج الذي ميّز هذه المرحلة، و الذي كان نتيجة تقسيم و تخصيص العمل من جهة ،و تطور وسائل الإنتاج المستخدمة، و الفنون الإنتاجية المتبعة في العملية الإنتاجية من جهة أخرى ،وخاصة السلع التي تفسد بسرعة إذن من الضروري الإستفادة منها قبل فسادها، فتم

---

[1]- حسن رحيم ،**الاقتصاد المصرفي**، ط2،دار بهاء الدين لنشر والتوزيع قسنطينة ،الجزائر،2008،ص،133.

[2]-أسامة محمد الفولي،زينب عوض الله،**إقتصاديات النقود والتمويل** ،دار الجامعة الجديدة،االأزاريطة-مصر،2005،ص 6.(بتصرف).

[3]- إبراهيم فوزي بورزق،**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الألي البينبنكي** ،رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،السنة 2008/2007،ص30.(بتصرف).

[4]-مجدي محمود شهاب ،**إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**،دار الجامعة الجديدة للنشر،الأزاريطة-الإسكندرية،2000،ص3.

توجيه الفائض منها الى أطراف أخرين يعانون من نقصها أو حتى عدمها ،مقابل سلعة أو خدمة يحتاجها صاحب الفائض [1].

الفرع الثاني:حقبة إكتشاف وإستخدام النقود

1-مرحلة المبادلة النقدية:

حسب التتبع التاريخي، كان أول ظهور للنقود حوالي 556 قبل الميلاد ،حيث كانت أول قطعة نقدية مكونة من خليط من الذهب و الفضة، و التي كانت تستخرج من نهر البلاكتول في أسيا الصغرى[2]، وقد كانت تستعمل الفضة و الذهب لصنع النقود لأنها معادن نفيسة ونادرة ،ولكن هذا لا يعني الإمتناع عن إستعمال باقي المعادن كالحديد والنحاس والبرونز والقصدير،لصنع القطع النقدية لبعض الفترات، وبرجع السبب في إستعمال المعادن لصنع النقود خاصة المعادن النفيسة ،إلى عدة أسباب منها ثبات قيمتها نسبيا مقارنة بالسلع الأخر وسهولة حملها خاصة للتجار المتنقلين[3].

الفرع الثالث: حقبة ما بعد إكتشاف النقود

1-مرحلة التوجه من وسائل الدفع المادية الى وسائل الدفع العينية:

في هذه المرحلة تم التحول من القطع النقدية الى الأوراق المالية ،لقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في الأوراق التمثيلية للقطع النقدية ،هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين، وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها،ومن بعد ذلك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة، مما يعني باللاتينية fiducia، ومنه أشتقت الكلمة fiduciars،وبالتالي سميت fiduciaire monnaie أي النقود الإئتمانية ،و أصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية، مما دفع المصدرين الى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية هذا ما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة،لقد مّر إصدار النقود الإئتمانية عن طريق الخواص ،ثم البنوك المركزية ،وفي الأخير أصبحت هذه الأوراق قابلة للتحويل الى قطع نقدية معدنية مقبولة لدى الكل.

2-مرحلة التطور من الأوراق المالية الى الحسابات البنكية:

إن كثرة الايداعات النقدية لدى البنوك دفعت بالبنوك لفتح حسابات لأصحاب الودائع ،والتي أستعملت عن طريق كتابات محاسبية ،ثم إزدادت الثقة فيها، حيث إمتنع أغلب العملاء عن سحب أوراقهم المالية لفترات طويلة ،هذه الحسابات يتم تمويلها من خلال القروض الممنوحة ،و قد كانت السفتجة أقدم هذه الوسائل على

---

[1]-سوزي عدلي ناشد،**مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان،2007،ص9.(بتصرف.)

[2]- إبراهيم بورزق فوزي،**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الألي البينبنكي** ،مرجع سبق ذكره، ،ص30.(بتصرف).

[3]-سوزي عدلي ناشد،**مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي** ،مرجع سبق ذكره ص10.(بتصرف).

الإطلاق،حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح الّا لتسوية واحدة من المعاملات فقط ،الى سند قابل للتظهير[1].

3-مرحلة التحول من الوسائل التقليدية الى الوسائل الحديثة:

نتج عن التطور التكنولوجي وتطور شبكة النت وبروز التجارة الإلكترونية، أليات دفع جديدة ،هي ما يعرف بوسائل الدفع الإلكتروني، وأول ظهور لها كان في الو.م.أ، ثم إنتشرت الى أوروبا ،ومنها الى باقي دول العالم، فكثرة إستخدام الكمبيوتر وتحويل كل ما يمكن تحويله الى النسخة الرقمية كالسجلات، الوثائق، والصور...الخ قد لمس أيضا وسائل الدفع، ليحولها الى رقمية ،ومن بين أكثر الوسائل الحديثة إستعمالا و إنتشارا نجد البطاقات الذكية ،التي عّوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة[2] .

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع التقليدية

تأخذ وسائل الدفع التقليدية أنواع عديدة ،وتحدد عادة الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن إعتبارها كوسيلة دفع ،و في الحالات القصوى تعطي موافقتها لإصدار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى بنمذجة وسائل الدفع، ونتعّرف فيما يلي الى أهم الأدوات التي تعتبر وسائل دفع تقليدية .

الفرع الأول :السند،السفتجة والنقود

1-السند لأمر(السند الاذني):

نعرّف السند لأمر بكونه ورقة شكلية يتعّهد فيها شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغا معينا من النقود في تاريخ و مكان معين، أو قابلين للتعيين ،الى شخص أخر و هو المستفيد[3]، و على هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ،حيث أن هناك إنتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه ،في تاريخ الإستحقاق الذي يتفق بشأنه ،و أمام حامل هذا السند طريقتين لإستعماله ،أحدها أن يتقدم به قبل تاريخ الإستحقاق الى أي بنك يفضله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة ولكنه سوف يخسر مقابل ذلك جزء من قيمته، هو مبلغ الخصم الذي يحسب على أساس معدل تعاقدي يسمى معدل الخصم، وهو أجر البنك للتنازل عن السيولة، و الحلول محل هذا الشخص في الدائنة ،وتحمل متاعب تحصيل السند[4]،وله أنواع نذكرها كالتالي:

أ-سند الرهن:

هو سند لأمر تضمنه كمية من السلع محجوزة في مخزن عمومي، فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع في مخزن عمومي، مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع، فيسلّم له صاحب المخزن وثيقة يشهد فيها بوجود الكمية كذا ،من السلعة كذا بالمخزن كذا ،فها هو التاجر له سلعة،

---

[1]-مجدي محمود شهاب ،**إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**،مرجع سبق ذكره،ص 18.(بتصرف).

[2]- إبراهيم فوزي بورزق،**دراسة تحليلة حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الألي البين بنكي** ،مرجع سبق ذكره، ص34.(بتصرف).

[3]اكرم ياملكي، **الأوراق التجارية و العمليات المصرفية**، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن،2008، ص 233.

[4] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**،ط3،مرجع سبق ذكره ، 2004، ص 32-33.(بتصرف).

وليس له نقود، ، فبإمكان هذا التاجر الحصول على نقود في إنتظار بيع سلعته ، إذا دعت الحاجة الى ذلك، و هذا بتسليم شهادة ملكية السلع الى الذي يمنح له القرض، ويكون هذا القرض مضمونا بوجود السلع في المخزن، بحيث أن هذه السلع لا تسلّم لحامل شهادة ملكيتها ،وهذه الشهادة تسمى سند الرهن.

ب-سند الصندوق:

هو كذلك سند لأمر خاص بالقروض التي يمنحها شخص لبنك أو منشأة ، ففي سند الصندوق يلتزم البنك أو المنشأة بدفع المبلغ المذكور في السند، في أجل معين،الى مستفيد معين ،أو لأمر حامل السند يكون سند الصندوق وسيلة تسمح للبنك أو المنشأة بالحصول على أموال ذات أجل قصير أقل من ستة أشهر ،وبمقابل حجز هذه الأموال لمدة ما يدفع البنك فائدة لصاحب السند ،ويسمى ثمن هذه العملية بمعدل الخصم .

ت-السندات العمومية قصيرة الأجل:

تحتاج الخزينة الى نوعين من الأموال، الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز، وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية، وتلجئ الخزينة الى إصدار السندات قصيرة الأجل لتمويل إحتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية ،وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن ،وعدم القدرة على الإنتظار لإستعجالية النفقات. والسندات العمومية قصيرة الأجل تشبه سند الصندوق الى حد كبير والإختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرهم،وكذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد ليد ،وإستعمالها في التبادل ،وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها أي سندات غير إسمية[1].

2- السفتجة:

هي ورقة تجارية مثل السند لأمر، ولكنها تسمح بإثبات ذمتين بكتاب واحد ،و بذلك تجمع السفتجة مابين ثلاثة أشخاص، عكس السند البسيط الذي يربط مابين شخصين .

مثلا هناك ثلاث أشخاص محمد و أحمد و علي، اشترى محمد سلعة من أحمد تطلب منه ذلك أجلا في الدفع ،وكان أحمد بدوره مستلزما بدين من علي، أي أن هناك ذمتان ،دين أحمد على محمد، ودين علي على أحمد، فيكتب احمد كتابا و يسلمه للسيد محمد، ويكتب فيه 30 أكتوبر 1988إدفعوا للسيد علي أو لأمره المبلغ التالي (المبلغ المتفق عليه سابقا)، ويوّقع ثم يوقع السيد محمد ،ويسلم الكتاب الى علي.

أحمد هو الساحب أي بائع السلعة، ومحمد هو المسحوب عليه ،أي مشتري السلعة ،وعلي هو المستفيد صاحب الدين على أحمد ،ويسمح مثل هذا السند سد دينيين في أن واحد ،وحيث أن السفتجة تتضمن العبارة لأمره فهي

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**،مرجع سبق ذكره، ص36.

قابلة للتظهير من طرف المستفيد ،وإذن قابلة للتداول، أو الخصم ،ومدة إستحقاق السفتجة تكون عادة ثلاثة أشهر[1].

3- النقود:

يمكن تعريف النقود على أنها هيئة تميز إقتصاد التبادل ،كما يمكن تقديم النقود بالتركيز على وظائفها الخاصة أو على خصائصها تاريخيا.

هي قطعة معدنية تستعمل كوسيلة دفع في عمليات التبادل ثم كوسيلة دفع عامة.

يبقى أن الدفع هو مجموع وسائل الدفع التي تمكن كل مدين من التحرر من ديونه إتجاه دائنه ، تتميز كوسيلة دفع بثلاث خصائص هي السيولة، التماثل و عمومية الوحدة النقدية داخل الحدود الوطنية[2]،ولها نوعان:

أ-النقود القانونية:

و هي عبارة عن النقود الورقية، والنقود المعدنية المساعدة ،و تصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي،وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة و النهائية،و تمثل إلتزام البنك المركزي إتجاه الإقتصاد ككل (حكومة ومؤسسات و أفراد)، وبما أن البنك المركزي هو الذي يصدرها، فهي تسمى أيضا النقود المركزية[3].

ب-نقود الودائع:

يعرف هذا النوع من النقود على أنها مجموعة الودائع للأفراد و رجال الأعمال، و المشروعات، و الحكومة ،والقطاع العام ،والمؤسسات المالية لدى البنوك التجارية، وتسمى بالنقود الكتابية أو الخطية ،وهي بذلك تتألف من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية لدى البنوك التجارية ،فهي أرصدة تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية و المعدنية ،وتنتقل ملكيتها من شخص لأخر بواسطة الشيكات و الحوّالات، وغيرها من أدوات إستعمال الحساب الجاري.[4]

4-العملة:

ليست العملة مادة كالفضة و الذهب أو غير ذلك مما هو فيه من المواد الورقية ،أو البطاقات الإلكترونية ،وإنما هي في نفس الوقت شيء مجرد ،فمثّلها البعض، وصرح البعض بأنها إشارة أو أكثر من مادة ،لذا لم يكن تعريف العملة عملية بديهية، نستطيع القول أن العملة هي أي شيء مادي يسمح القيام بالمداولة الإقتصادية.

والعملة هي مجموع رموز، و الإشارات المادية و غير المادية، التي تسمح بتوزيع الخيرات الإقتصادية إعتمادا على نظام المداخيل و الأسعار.[5]

الفرع الثاني :الشيك،الحساب والإقتطاعات

---

[1] أحمد هني، **العملة و النقود**، مرجع سبق ذكره، ص77-78.

[2] فريدة بخزار يعدل ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص34.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة ، الجزائر، 2003، ص18.

[5] أحمد هني، **العملة و النقود**، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ، ص5.

1- الشيك:

هو عبارة عن أمر موجه من قبل صاحب الحساب الى المؤسسة التي يوجد لديها هذا الحساب الجاري أي البنك بأن تدفع لدى الإطلاع فورا مبلغا معينا من المال، لأمر الحامل أو المستفيد ،وبمقارنة الشيك بالسفتجة نلاحظ وجود ثلاث أطراف في الشيك كما هو الحال بالنسبة للسفتجة، و هم الساحب صاحب الحساب الجاري المسحوب عليه هو البنك المستفيد، وهو الجهة التي ستقبض قيمة الشيك ،وفي الشيك لا توجد قيمة إسمية وقيمة حالية، بل قيمة واحدة فقط هي المبلغ المسجل عليه ، ولأن الشيك ليس لديه تاريخ ضمانات للتعامل بالشيكات فقد وجدت الأنواع التالية[1]:

أ-الشيك المسطر:

حيث يتم وضع خطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى للشيك عادة،ويتم تحويل رصيده من حساب إلى حساب، دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعه من طرف المستفيد إلى البنك ،فإذا كتب بين الخطين إسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط ، أما إذا لم يكتب فإنه يتم التحويل إلى أي بنك ،وله أنواع هي:

ب-الشيك المؤشر عليه:

وهو الذي يؤشره البنك لعملية، بما يدل على وجود رصيد كاف ،ولا يرتبط ذلك بزمن معين ،إذ يمكن أن يتغير الرصيد بين لحظة وأخرى ، بسبب عملية سحب قد تتم بعد التأشير.

ت-الشيك المصادق عليه:

وهو يعني وجود رصيد بالمبلغ المكتوب على الشيك ،ويجمد البنك ذلك الرصيد إلى مدة معينة هي مدة صلاحية الشيك،في الجزائر هي ثلاث سنوات وعشرين يوم، بحيث يجب التسديد خلال هذه المدة[2].

ث-شيك سياحي أو شيكات المسافرين:

عبارة عن صكوك تتضمن أمرا بالدفع صادر من بنك الى فروعه أو المرسل له في الخارج لأمر المستفيد (المسافر) ،و يضع هذا الأخير توقيعه على الشيك عند إستلامه من البنك الساحب لدى البنك المسحوب عليه، بحيث إذا تتطابق التوقيعات تصرف له قيمة الشيك[3].

2- الحساب:

هو عقد يتم بمقتضاه إلتزام شخصان بتحويل الحقوق و الديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاص فيما بينهما، بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء ،الحساب عقد تابع، بمعنى أنه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه ،لا تسوى كل عملية منها على حدا ،بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة . وللحساب البنكي عدة أنواع نذكر منها :

---

[1] مروان عطون، **الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال**، جزء1، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص53-54.

[2] سليمان ناصر، **تقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 38.

[3] أحمد السيد لبيب ابراهيم، **الدفع بالنقود الالكترونية الماهية و التنظيم القانوني، دراسة تحليلية و مقارنة**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، مصر، 2009، ص108.

أ-حساب للإطلاع :

ويسمى أيضا بحساب الشيك، وهو حساب عادي يستطيع صاحبه سحب أمواله في أي وقت يشاء دون قيد أو شرط ، فيستطيع صاحبه تغذية هذا الحساب بالنقود أو الشيكات لفائدته أو أي ورق قابل للتحول إلى نقد ،ومثل هذا الحساب يكون دائما دائنا، أي لا يستطيع صاحبه سحب أكثر مما وضع فيه.

ب-الحساب لأجل:

وهو حساب لا يتصرف فيه صاحبه كما يشاء ، فالأموال المودعة فيه مقيدة لمدة معينة لصاحب البنك، ولا يستطيع سحبها صاحب الحساب إلا بعد نهاية المدة المتفق عليها،وبالمقابل يدفع البنك فائدة لصاحب الحساب ، لكون هذا الحساب يعتبر ضمانا للبنك في إستخدام أمواله ، حيث يتعهد صاحبها ألا يسحب الأموال إلّا بعد إنتهاء تاريخ إستحقاقها .

ت-الحساب على الدفتر:

وهو حساب دون شيك ،ويتم تسجيل عملياته في دفتره الخاص،ويودع الزبون مبلغا بالبنك ويسلم له البنك دفترا ، وإذا رغب الزبون القيام بالعملية فلا بد أن يتقدم هو بنفسه الى شباك البنك مصحوبا بدفتره[1].

3-الإقتطاعات:

هي وسيلة دفع تتم بين المدين وبنكه ،من خلال التصريح أو السماح بإقتطاع من الحساب البنكي يقدمه الدائن، مع شرط وجود رقم وطني مصدر ،وتصريح مسبق من قبل المدين بالإقتطاع من حسابه ويتم الإقتطاع حسب طريقتين هما:

أ-الإقتطاع العادي:

ويتم في أجل 04 أيام بعد تقديم الأمر.

ب-الإقتطاع السريع:

يتم في أجل يومين بعد تقديم الأمر .[2]

[1]- أحمد هني،مرجع سبق ذكره،ص 86-87.

[2] بورزق ابراهيم فوزي، مرجع سبق ذكره،، ص 46-47.

المبحث الثاني : ماهية وسائل الدفع الإلكترونية

إن تراجع دور وسائل الدفع التقليدية مع زيادة حجم المبادلات التجارية والمالية ،وظهور التجارة الإلكترونية وإنتشارها ،دفع لإيجاد وسائل دفع تتلاءم مع الأوضاع السائدة ،فظهرت وسائل الدفع الإلكتروني .

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

يضم هذا المطلب تعريفا لوسائل الدفع الإلكتروني وكذلك خصائصها.

الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والإتصال فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة،التي سادت معها ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس نظرا للمزايا التي تتمتع بها من ناحية السرعة أو التكلفة،حيث أصبح من السهل على أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها ،في أي مجال من المجالات المختلفة ،عن طريق شبكة الأنترنت [1] .

كما شاع مؤخرا إستخدامها على نطاق واسع في الأغراض التجارية، وكانت نتيجة التحول إلى ممارسة التجارة الإلكترونية، التي أتاحت تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الانترنت ،مؤدية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في شكل تجارة عالمية، أثّرت على أسلوب الحياة بأكملها ، بكل فعالية وإتساع وكفاءة ،لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجرى فيها الإنتقال من إقتصاد الموجودات، إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ،والخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، بات أمرا مسلما به في القطاع المصرفي والمالي نظرا للمميزات الكبيرة التي تحتويها وسائل الدفع الإلكترونية [2].

أما إستخدام البطاقات كان في بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستخدم على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1958 أصدرت american Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank americard سنة1968، لتتحول إلى شبكة فيزا العالمية، كما تمّ إصدار البطاقة الزرقاء في نفس السنة من طرف ستة بنوك فرنسية ، و قامت إتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة ، لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه ،تحمل بطاقات شخصية لحاملها، حاولت الإستفادة منها في رفع إجمالي الدخل الخام .

---

[1]-عصام عبد الفتاح مطر،**التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية –مصر،2009،ص،07.

[2]-يوسف حسين يوسف،**البنوك الإلكترونية**،المركز القومي الإصدارات القانونية ،القاهرة–مصر،2019،ص22.

1-تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

تطورت وسائل الدفع الإلكتروني مع إنتشار عمليات التجارة الإلكترونية ،ويقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع ،وتتمثل في البطاقات الذكية ،النقود الإلكترونية ،الشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية[1].

وتعرف وسائل الدفع الإلكتروني أنها هي الدورة الإلكترونية والسريعة التنقل للأموال من المشتري إلى البائع، عبر المؤسسات المالية بأقل التكاليف الممكنة.[2]

نظم الدفع الإلكتروني الذي مكّن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإكترونية من تبادل المال إلكترونيا، بدلا من إستخدام النقود المعدنية و الورقية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الأنترنت بتوفير طرق سهلة و سريعة و آمنة، للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[3]

من مجمل التعاريف السابقة نستنتج أن وسائل الدفع الإلكتروني هي الوسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية، من أجل تسهيل عملية التبادل ،وتتم بطريقة آمنة وسريعة ،وبأقل التكاليف الممكنة.

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني

تتسم وسائل الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص تميزها عن الدفع التقليدي وتعتبر كحل لمشاكل الدفع التقليدي،نذكر منها مايلي:

1-يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول ،حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم[4]، ويفترض في العقد تباعد أطرافه ،حيث يغيب الحضور المادي على طاولة المفاوضات، أو ما يسمى بمجلس العقد، فوسيلة الدفع تستجيب لهذه الخاصية ،حيث أنها تقوم بتسوية المعاملات التي تتم عن بعد، فيتم الدفع من خلال إعطاء أمر الدفع، الذي يتم وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين أطراف العقد،و هي قيمة رقمية تتضمنها البطاقات الممغنطة، كبطاقات الإئتمان، و كذلك التحوليات المصرفية الإلكترونية والتي بها ذاكرة رقمية، أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة، التي تهيمن على إدارة عملية التبادل، و هي وسيلة ملائمة لتسوية المدفوعات صغيرة القيمة، و التي تتم بين المستهلكين و

[1] يوسف حسن يوسف، ،مرجع سبق ذكره،ص22.

[2] – فاطنة بوخاري،**تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا،(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس،الجزائر، 2021، ص 185.

[3] محمد عبد حسين طائي، **التجارة الالكترونية ، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**،ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2013،ص178.

[4] فاطنة بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 185.

التجار، و بين الوسائل الخاصة لتسوية المدفوعات كبيرة القيمة و التي فيما بين البنوك، و النقود التي يتم من خلالها تسوية المعاملات عن طريق الدفع الإلكتروني يمكن أن تكون مخصصة سلفا لمباشرة هذا الغرض، حيث تتم عملية الخصم من المبلغ المخصص مسبقا لهذا الغرض، إذن لا يمكن سحب معاملات أخرى من المبلغ المخصص للدفع الإلكتروني بغير هذه الطريقة ،و هذا بالنسبة للعقود التي يكون فيها الثمن مسحوب الدفع مقدما، و هذا ليس في كل الأحوال ،حيث يمكن الدفع بالبطاقات البنكية العادية رغم عدم وجود مبالغ مخصصة لغرض الدفع سلفا.

خصوصا وأن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا ، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل .

2-يتم الدفع بإستخدام النقد الإلكتروني:

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة، بها ذاكرة رقمية ،أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تقوم بإدارة عملية التبادل.

2- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:

أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف ،و توفير الثقة فيما بينهم[1].

3-تستعمل أسلوب تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:

حيث تضمن وسائل الدفع الإلكتروني إبرام المعاملات بين أطراف متباعدين في المكان ،ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، أي بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية ، ويتم إعطاء أمر الدفع وفق لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.

ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

أ-الأسلوب الأول:

تخصص النقود مسبقا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنت وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية) وفي هذا الأسلوب يكون دفع النقود مسبق ،حيث أن الدفع لا يتم إلاّ بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بهذه الطريقة.

ب-الأسلوب الثاني:

يتم من خلال البطاقات البنكية العادية ،حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي

[1] رابح حمدي باشا و وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة معهد علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، مجلد15، العدد4، جامعة الجزائر 3،الجزائر،2011،ص171.

معاملات مالية ،ويلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك ،أي توافر أجهزة تتولى إدارة العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف، وتوفير الثقة فيما بينهم[1].

المطلب الثاني :أسباب التحول الى وسائل الدفع الإلكترونية

يوجد العديد من الأسباب التي أدت الى تطور وسائل الدفع من الشكل التقليدي، الى الشكل التكنولوجي، والتي تنقسم الى أسباب تتعلق بالدفع التقليدي، وأخرى لا تتعلق به.

الفرع الأول :أسباب تتعلق بوسائل الدفع التقليدي

1-انعدام الملائمة:

فالحاجة الى الوجود الشخصي سواءا شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا الى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة، وينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات، نتيجة لإنخفاض المبيعات أو فقدها .

2-المدفوعات في غير الوقت الحقيقي:

لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ،ويتوقف التأخير في التحقيق الفعلي على نوعية السداد ،فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل الى أسبوع ،وتستغرق مدفوعات بطاقات الإئتمان أسبوعين .

3-انعدام الأمن:

فالتوقيعات يمكن أن تزّور، وأرقام بطاقات الإئتمان يمكن أن تسرق ،والتجار يمكن أن يرتكبوا الغش و الإحتيال.

4-تكلفة المدفوعات أعلى:

إن كل المدفوعات تتكلف مبلغا ثابتا من المال،وبالنسبة للمدفوعات الأصغر تغطي هذه التكاليف المصروفات، ومع ذلك فهذه المدفوعات وجدت لتبقى ،و الملاءمة والراحة التي توفرها نظم الدفع التقليدي للمعاملات المادية سوف تظل بلا نظير، رغم أننا رأينا التحولات في إستخدام وسائل الدفع التقليدية الى الدفع الإلكتروني بواسطة إستخدام بطاقات الإئتمان عبر الهاتف، وتعتبر معظم المدفوعات الحديثة الإلكترونية التي تستخدم ماكينات الصراف الألي و المعاملات الإلكترونية الأمنة وغير الأمنة ،والتحويل الإلكتروني للأموال وتصريحات مدفوعات البطاقات الائتمانية وتصريحات مدفوعات الشيكات و التحقق من الشيكات إلكترونيا كلها شكلا ما من أشكال الاتصال الإلكتروني[2].

5-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

---

[1]سعاد دعبوز، **،تحديات وسائل الدفع وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة2017-2019**. رسالة دكتوراه ، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،الجزائر، 2021-2022، ص59.

[2]طارق عبد العال حماد ، **التجارة الالكترونية، المفاهيم، التجارب، التحديات، الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية**،ط2 الدار الجامعية، القاهرة-مصر،2007، ص ص145-146.(بتصرف).

لقد أدى ظهور وسائل الدفع التقليدية الى القضاء على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود ،كالسرقة والضياع ،وثقل عبئ حملها إن كانت مبالغ كبيرة ،فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي الدفع التقليدي أصبح بمرور الوقت مرتفعا جدا إلا أن لهذه الأخيرة مشاكل كثيرة أهمها التماطل المفرط في معالجتها .

الفرع الثاني: أسباب لا تتعلق بوسائل الدفع التقليدي

1-تطور تكنولوجيا المعلومات:

أصبح إستخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية، و اشتدادها محليا وعالميا،وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية، و إستخدام خدمات الدفع الإلكترونية [1].

2-ظهور شبكة الانترنت:

التطور التكنولوجي في مجال الإتصالات له دو مهم في حدوث المعاملات المصرفية من خلال شبكة الأنترنت ،خاصة بظهور شبكة الويب[2]،و قد أثرت الأنترنت على البنوك من خلال تطبيقها لتقنيات حديثة من أجل :

أ-خفض التكلفة لعملية المدفوعات؛

ب-ضرورة تحرير العملاء من قيود الزمان و المكان، فأصبح بإمكانهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت دون التنقل الى البنك.[3]

أما بالنسبة للمعاملات التي تتم عبر شبكة الأنترنت ، فلا يمكن إجراء عملية الدفع إلاّ باستخدام قارئ للبطاقة يسمى C-Z A M/ PC ،و الذي يتميز بقابليته للعمل على الحاسوب المحمول، و من ثم يمكن الحاقه بسهولة بأي حاسب في أي مكان ،و يكون مزودا بشاشة يظهر عليها المبلغ المطلوب للوفاء به[4].

3-خدمة الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف المصرفي:

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية ،و تفادي البنوك طوابير العملاء للإستفسار عن حساباتهم ،و تستمر هذه الخدمة 24 سا يوميا (بما فيها الإجازات و العطلات الرسمية) ، وتقدم هذه الخدمة بالإعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع البنك، أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة ،فقط بإدخال الرقم السري الخاص به، و من الخدمات التي يقدمها الهاتف على مستوى العالم :

---

[1] هارون العشي و فايزة بوراس، **وسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة باتنة 1-الجزائر، مجلد9، العدد3، سنة2008، ص176.

[2] - طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره ، ص581

[3] -مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفي**ة، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة-مصر ، 2011، ص291 -292.

[4] -أحمد السيد ليب ،مرجع سبق ذكره، ص191

أ-يتم تطبيق هذا النظام في ميلاند بنك " باسم FIRST DIRECT ACCONT عن طريق الإتصالات الهاتفية ،بإدخال الرقم السري الخاص بالعميل، ليحول من حسابه الى المصرف لسداد بعض إلتزاماته ،مثل فاتورة التلفون، الغاز، الكهرباء.

ب-في المملكة المتحدة الأمريكية أدخلت هذه الخدمة منذ عام 1985، و تعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله ،لها إتصال مباشر بالمصرف ، و في عام 1986 تم إدخال خدمات جديدة للهاتف المصرفي تتمثل في خدمة التحويلات المالية ،من حساب العميل المدفوعة لسداد الكمبيالات و الفواتير عليه.[1]

4-الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الصراف الآلي ATM :

شهد عام 1970 بداية ظهور آلات سحب النقود ،و التي كانت عبارة عن خزائن مثبتة بأحد حوائط البنك من الداخل ، يظهر جانب منها من الخارج للعملاء و يشتمل على لوحة المفاتيح و شاشة إلكترونية،و يقوم العميل بالتوجه الى الآلات المثبتة بفرعه و إستخدام بطاقة السحب الخاصة به للحصول على مبلغ محدد (صغير نسبيا) ،مرة واحدة على مدار الساعة طوال اليوم،و ذلك بعد إدخال الرقم المخصص للبطاقة ،و توجد غالبا خارج مبنى فرع المصرف لتسهيل استخدام خدماته.

و تصدر المصارف بطاقات الصراف الآلي لعملائه دون فرض رسوم إضافية ، و هي تستخدم لأغراض السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية الرئيسية و كذلك الإستفسار عن الرصيد، و غيرها من العمليات المصرفية، و أتاحت هذه البطاقات إمكانية السحب النقدي و لنطاق واسع من المستخدمين خارج ساعات الدوام الرسمي للمصارف، و قللت من ضرورة الحضور الى فروع المصارف لإجراء العديد من العمليات المصرفية، و يتم تركيب أجهزة الصراف الآلي في مواقع ملائمة يسهل الوصول اليها،وهي وحدات مرتبطة بالحاسب الآلي مباشرة، و لها القدرة على الإتصال و التعرف على جميع البيانات الخاصة بحسابات العميل[2].

5- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

و الواقع أن التطور الكبير في التجارة الإلكترونية في كل حلقاتها هو الذي يشكل الدافع الرئيسي وراء تطوير الدفع الإكتروني ، و يقف وراءهما معا التطور المذهل في وسائل الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، إذ أن إتمام المعاملات التجارية من خلال الأنترنت هو الذي دفع الى التفكير في خلق وسيلة مدفوعات من خلاله أيضا، و هو يتمثل في النقود الرقمية، و من ثم أصبح في إمكان الإنسان أن يجري الصفقة، و يسوق قيمتها، حتى و هو قابع في بيته، أو في مكتبه، من خلال ما يعرف بالصيرفة المنزلية HOME BANKING ، و لا شك أن السوق الأخير يحقق مزايا عديدة منها :

[1] – حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص32

[2] –مروان محمد أبو عرابي ، **الخدمات المصرفية في البنوك**، ط1، دار تسنيم للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، ص116-117.

أ-توسع دائرة حرية الإختيار في أقل وقت ممكن؛

ب-خفض نفقة التسويق و الإقتصاد في الوقت؛

ج-التأكيد على مبدأ زيادة المستهلك، و السبب في تحقيق كل هذا هو الأنترنت[1].

و من دوافع ظهور التجارة الإلكترونية نجد:

أ-تسيير المعاملات التجارية:

سمحت التجارة الإلكترونية بدمج و إختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلية ،بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع و المشتري ، فضرورة التسيير الفعال و الناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الإهتمامات الدافعة للتجارة الإلكترونية.

ب- تطوير أسواق جديدة:

إعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية و أكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ و أسواق تجارية جديدة.

6-ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

نظرا لوجود شبكة الأنترنت و إنتشارها و كثرة مستخدميها، و إستغلال هذه الشبكة في مجال النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، حيث جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته، و بذلك ظهرت البنوك الإلكترونية ، لأنها تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية .

بما أن البنوك الإلكترونية و المعاملات المصرفية الإلكترونية تتم عن طريق شبكة الأنترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الإلّكترونية، مما شجع على إستعمال هذه الوسائل ،بالإضافة الى الخدمات المصرفية الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل[2].

7-ظاهرة الحوكمة الإلكترونية:

تعد الحوكمة الإلكترونية خلال السنوات الحديثة من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة، و أصبحت تحظى بأهمية بالغة في مختلف دول العالم، حيث تعد من المكتسبات البشرية في الوقت الحالي، و يمكن القول أن تطبيق

[1] -السيد احمد عبد الخالق، **التجارة الالكترونية و العولمة**، ط2، دار النشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، 2008، ص171.

[2] السعيد بريكة، **واقع عملية الصيرفة الالكترونية (e- banking) و آفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، ، الجزائر، 2010-2011، ص165.(بتصرف).

الحوكمة الإلكترونية يتطلب تطبيق التجارة الإلكترونية، إرتأينا التطرق لهذا الموضوع باعتباره سبب آخر يشجع على ضرورة خلق تجارة إلكترونية و بالتالي ضرورة إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية.
الحوكمة الإلكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحوكمة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات، والخدمات، و تسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت، و هذا لا يلغي دور الحوكمة الحقيقية و إنما تسنده و تدعم كفاءته و فعاليته ،عن طريق البعد عن الروتين و التعقيدات البيروقراطية و إختصار المسافات، و توفير الجهد و الوقت و المال للمستفيد، ولا ينبغي التخوف من الحوكمة الإلكترونية فهي لن تستغني عن الجهد و الإبداع البشري المنظم و المحّرك لها، و إنما ينبغي التكيّف مع بيئتها و ثقافتها المختلفة تماما عن بيئة و ثقافة الحوكمة التقليدية.

و لقد بدأت هذه الظاهرة في الإنتشار خاصة في الدول ذات الدخل المرتفع ،و هو أمر منطقي، نظرا لإمتلاكهم للموارد المالية اللازمة لتطوير و بدأ تطبيق الحوكمة الإلكترونية المتطورة[1].

المطلب الثالث :أطراف الدفع الإكتروني وأهميته

سنتناول في هذا المطلب كيفية سير الدفع الإلكتروني بعرض أطرافه وكيف تتفاعل فيما بينها لخلق خلقة الدفع الإلكتروني ،وسنبرز أهميته.

الفرع الأول :أطرافه المختلفة

إن التعامل بالدفع الإلكتروني يشكل دورة مثل دورة النقود التقليدية،تتمثل أطرافه في:

1-مصدر الأداة:

وهي المصارف و المؤسسات المالية التي تتولى عملية توفير و إصدار أداة الدفع الإلكتروني للزبون، بشروط محدودة، وهي المسؤولة عن دفع مديونيته،ونقل الثمن من المشتري إلى البائع في عقد البيع مثلا، أو من المستخدم الى المنتج في عقد المعلومات [2].
هناك أدوات دفع عالمية،و أخرى تنتج أو يتم إصدارها من طرف المؤسسات التجارية،أوالمؤسسات المالية نشرحها فيما يلي:

أ-المنظمات العالمية:

هي عبارة عن نوادي تضم بنوك و مؤسسات مالية، تقوم بإصدار البطاقات الإئتمانية عن طريق منح الترخيص للبنوك بإصدارها،ولا تقوم هذه النوادي بإصدار البطاقات بشكل مباشر، و تنقسم الى:

- ✓ **مؤسسة فيزا العالمية:**

[1] وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 1، العدد2،المركز الجامعي تمنراست-الجزائر، 2010، ص190-191.

[2]-حنان كواشي .**واقع وأفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة[2016-2021]**،أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر،2021-2022،ص28.(بتصرف).

تم إنشاء مؤسسة فيزا سنة 1958، عند إصدار بنك أمريكا للبطاقة الزرقاء و البيضاء ،و الذهبية في كاليفورنيا، أصبحت مؤسسة فيزا تمثل أكبر نظام دفع في العالم، حيث هناك ما يزيد عن 80 مليون بطاقة .

- ✓ **مؤسسة ماستر كارد:**

هي ثاني أكبر شركة للبطاقات الإئتمانية، مقرها الو.م.أ، و بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من9 مليون محل تجاري في العالم[1].

ب-المؤسسات المالية:

تقوم المؤسسات المالية بإصدار البطاقات بشكل مباشر من طرفها ولا تحتاج الى ترخيص من جهة أخرى .مثل مؤسسة club diners ،وهي من المؤسسات الرائدة في إصدار البطاقات الإئتمانية رغم صغر حجمها،فإنها تصدر ثلاث أنواع من البطاقات، هي بطاقات الصرّاف البنكي لكافة العملاء، بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، و بطاقات خاصة بالتعاون مع شركات كبرى ،مثل شركة فولفو للسيارات .

2-العميل أو الزبون:

الذي يتقرب بطلب الحصول على أحد أدوات الدفع مثل البطاقة ،من مصدر أداة الدفع ليقوم بتسديد نفقاته بها، وذلك بعد الحصول عليها[2].

3-التاجر (البائع):

وهو الجهة التي تحصل على المدفوعات، حيث تتعاقد هذه الجهة و الممثلة عادة بالشركات و المحلات ،والفنادق ...الخ ،مع مصدر أداة الدفع قصد تزويدها بالوسائط التي تمكن الزبون من الدفع لها[3].

---

[1]-ياسمين بلعمري،**دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية-دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر لولاية قالمة**،مذكرة ماستر ،جامعة 8 ماي 1945،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قالمة،الجزائر،2020-2012،ص37(.بتصرف).

[2]-حنان كواشي ، مرجع سبق ذكره،ص28.(بتصرف).

[3]-ياسمين بلعمري ،مرجع سبق ذكره،ص 39.(بتصرف).

الشكل رقم (01):مخطط يوضح سير عملية الدفع الإلكتروني وأطرافها.

قصد توضيح أهم أطراف الدفع الإلكتروني وكيف تسير حلقة الدفع الإلكتروني وكيف تتفاعل عناصر الدفع الإلكتروني فيما بينها،لتشكيل حلقة دائرية،تم رسم الشكل التالي:

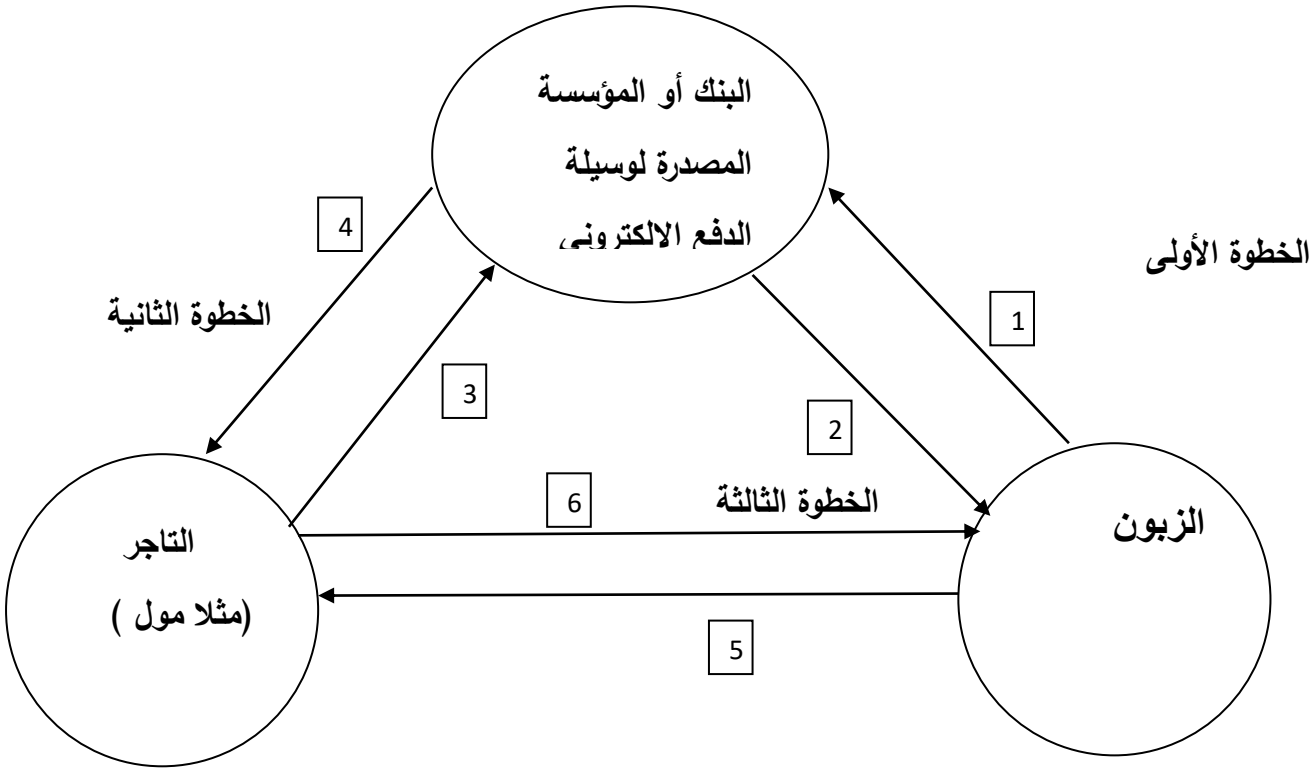

المصدر: مخطط من إنجاز الطالبتين بالإستعانة ب حنان كواشي ،مرجع سبق ذكره،ص28.وياسمين بلعمري، مرجع سبق ذكره،ص37.

الخطوة الأولى:

1-طلب فتح حساب وطلب وسيلة الدفع.

2 -فتح الحساب وتزويده بوسيلة الدفع الإلكترونية.

الخطوة الثانية:

3-طلب فتح حساب باسم المركز التجاري مع طلب وسيط دفع إلكتروني .

4-فتح حساب بنكي للمركز التجاري و المول،وتزويده بالمعدات اللازمة وهي وسائط الدفع الإلكتروني.

الخطوة الثالثة:

5-تمرير وسيلة الدفع الإلكتروني قصد دفع المشتريات.

6-خصم مبلغ الشراء وذلك بتحويل المبلغ من حساب الزبون الى حساب التاجر.

الفرع الثاني :الأهمية

إن تطور و إنتشار إعتماد التجارة الإكترونية أدى بالحتمية الى إعتماد وسائل الدفع الإلكتروني أكثر و أكثر مقابل وسائل الدفع التقليدية، لأن رواد هذا النوع من التجارة التي تتميز بالتعامل الإفتراضي أشخاص إفتراضيين

،و كذلك كسر البعد الجغرافي يتطلب دفعا يوازيها أي دفعا بعالم إفتراضي وعابر للمسافات[1]، وغير هذا النوع من الدفع ،و الذي هو الدفع التقليدي، سواءا بالنقود ،أو الشيك الورقي، أو غيره من الوسائل التقليدية، فسيحرم مستعمل التجارة الإلكترونية من مزاياها، وكذلك سيفوت نقاط أخرى مهمة يمكننا سرد بعضها كالتالي:

1-الدفع الإلكتروني يختصر المسافات:

يمكن للشخص الدافع، دفع مستحقاته للمحل المتواجد في مكان أخر أو حتى قارة أخرى، بنقرة زر واحدة ،دون عناء التنقل و إضاعة الوقت و الجهد و المال .

2-تخفيض النفقات:

فبدل تحمل العناء المادي في فتح فرع ،وتحمل تكاليف عماله ،فإن الدفع الإلكتروني يوفر تكلفة فتح الفرع لصالح البنك.

3-مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي:

و الذي يقصد به العولمة التي طغت على كل المجالات،و من بينها المجال المصرفي، ومن بين مظاهرها الدفع الإلكتروني .

4-التعريف بالبنوك و الترويج لخدماتها:

نظرا لأن الشبكة العنكبوتية سريعة الإتصال و الإنتشار، فإن إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني سيؤدي حتما الى الوصول الى شرائح أكثر، أي عملاء أكثر و تغطية مساحة أكبر.

5-القضاء على مشكلة الأوراق النقدية و حماية الزبائن من السرقة.

6-حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين:

والتي تكلّف بعض الشركات خسائر كبيرة ،كمثال على ذلك شخص يريد تحويل الأموال (مبلغ طائل الى الشخص ألف)، ولكن موظف البنك أخطأ، و أرسل المبلغ الكبير الى شخص أخر غير الشخص ألف، هنا يظهر الموظف تعويض الشخص ألف بتحويل المبلغ اليه ،وبالتالي يتكبد البنك خسائر خطأ الموظف ،أما في حالة الدفع الإكتروني فإن المرسل هو المسؤول عن الخطأ و ليس الموظف ،لأن المرسل يقوم بالتحويل هو بنفسه.[2]

7-السرعة:

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطريقة التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين ،مثل إرسال شيك عن طريق البريد، أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا

[1]-مصطفى بن شلاط،**واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**،مجلة البصائر الإقتصادية، المجلد الثامن،العدد1،بشار-الجزائر،2022،ص97. (بتصرف).

[2]-خولة قيمش ،**وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر :الواقع والتحديات**،مجلة.revue maghrebienemanagment des organisations،المجلد 05 ،العدد01،جامعة سطيف،2021،ص ص 84-85.(بتصرف).

تتمتع بالسرعة الخاصة المطلوبة في التجارة الإلكترونية[1].

8-الخصوصية:

تكمن الخصوصية في أن صاحب وسائل الدفع الإلكتروني يمكن له أن يجري صفقات دون أن يطلع عليها الغير، لأن وسائل الدفع معظمها لا ترتبط بشبكات مصرفية، كما أن البطاقات لا تقبل الإنتقال عن طريق التظهير، ولا يمكن تداولها إلا من خلال حاملها الشرعي .

9-السهولة في الاستعمال:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بأنها وسيلة جاهزة للدفع في كل وقت،دون عناء التنقل الى البنوك أو فروعها، من أجل الحصول على القيمة النقدية التي يريد تحويلها، وذلك بعد المرور بالطوابير الطويلة ،التعقيدات، التأكد من صاحب الحساب، وإمكانية توفر المبلغ المطلوب... الخ ،فأدوات الدفع تعمل بنقرة إصبع أو زر واحدة.

10-الأمان:

تحارب وسائل الدفع الإلكتروني المخاطر المرتبطة بالتحصيل النقدي،أو الدفع بالشيكات بدون رصيد ،لأنها أداة مضمونة التحصيل، وذلك بعد موافقة جهة الإصدار بالنسبة للتجار، لينتقل الضمان الى القطاع المالي وحتى الحكومات لأن الدفع الإلكتروني يسهل على الحكومات التحكم في التجارة الإلكترونية كجزء مهم من الإقتصاد وضبط الأعمال الإلكترونية .

11-إستقطاب عملاء جدد وزيادة المبيعات:

يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني الترويج للبنوك من خلال التعريف بها، وكذلك عرض خدماتها ومزاياها،التي تجذب زبائن جدد للإنتفاع بهاته المزايا، حيث أن هاته المزايا هي نفسها مزايا وسائل الدفع (البطاقات مثلا)، التي من الممكن أن تدفع المطّلعين عليها الى الطمع بمزايا أكثر وأفضل ،عند التقرب من البنوك المصدرة لوسائل الدفع الإكتروني وفروعها.

12-الميزة التنافسية:

وهي مهمة لعمل البنك شأنها شأن السيولة والربح و الأمان.

13-توفير النقود بصورة فورية:

يؤدي هذا النظام الى تحسين التدفق النقدي، وكذا تسريع دورة النقد،فتنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية، وتوسع حجم الإستثمار، والتبادل التجاري ليكون ذو طابع عالمي لا يعرف الحدود نتيجة العولمة ،يجعل توفر السيولة في البنوك و المؤسسات المالية والنقدية ،أمرا ممكنا على مدار الساعة، فميزة إنتقال الأموال وتسوية الحسابات في المعاملات بصفة فورية ولحظية تنسف بمشكل نقصان السيولة ،وحتى إن

[1]-مصطفى بن شلاط، ، مرجع سبق ذكره،ص97.(بتصرف).

وجد فإن مدته ستكون قصيرة ولا يحس بها العملاء وبالتالي لا يضجرون ،ويجدون الراحة في إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني[1].

[1]– كمال بوعكة ،**النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**،أطروحة دكتورة ، ،جامعة محمد بوضياف،بلمسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2013،ص ص 2-3.(بتصرف).

المبحث الثالث: مفردات الدفع الإلكتروني

بعد التعرف على وسائل الدفع الإلكترونية وجب التعرف على أنواعها وكيفية إستخدامها،أي التعرف على الوسائط التي لا يتم الدفع الإلكتروني بدونها،كما أن المبحث يحتوي أيضا على الفرق بين الوسائل التقليدية والإلكترونية.

المطلب الأول: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني مثلما تتعد وسائل الدفع التقليدي ونذكر أهمها في المطلب التالي:

الفرع الأول: البطاقات البنكية و أنواعها

نظرا لتنوع البطاقات البنكية فإن لها عدة تسميات في الكتابة العلمية أو التطبيق المصرفي، منها النقود البلاستيكية، بطاقات الدفع الإلكتروني ،بطاقة الإقتراض، بطاقة الإئتمان ....الخ[1] ،ومن بين أهم أشكال و تقسيمات البطاقات البنكية نجد:

1-البطاقات الإئتمانية:

و هي وسيلة دفع المستحقات ذات قبول عالمي لدى مختلف الجهات ،الأفراد البنوك ،التجار ..الخ ،تحل محل النقود التقليدية ،مقابل توقيع حاملها على إيصال أو وثيقة تضمن وفاءه بالمستحقات الناتجة عن شراء السلع و الحصول على الخدمات من التاجر أو صاحب الخدمة (مقدم الخدمة) الذي يقوم بدوره بتحصيل قيمة هذا الإيصال من البنك مّصدر البطاقة، و يكون حاملها مسؤولا عن الدفع لمصدرها [2]، أهمها :

أ-البطاقات الإئتمانية غير القرضية:

تسمى بطاقات المدين، و هي تستخدم للدفع الفوري و ليس الأجل، و يعرفها السيد علي والعيسي بأنها "بطاقات بلاستيكية ممغنطة تصدرها البنوك التجارية، أو مؤسسات مالية ،يستطيع حاملها عند إستخدامها أن يحّول مبالغ من حسابه لدى البنك التجاري، الى حساب المستفيد ،سواءا كان مطعما، أو متجرا، أو دائرة حكومية،وذلك لدى نفس البنك ،شرط أن تكون الجهة المستفيدة مشاركة في برنامج تحويل الأموال الإلكتروني في ذلك البنك أو المؤسسة المالية ".

ب-البطاقات الإئتمانية القرضية:

وهي عكس البطاقة الإئتمانية الغير قرضية ،أي أن صاحبها يستفيد من الشراء الأجل بالشكلين هما:

- ✓ **بطاقات ائتمان متجددة :**

أي أن إئتمانها طويل الأجل،

---

[1]-عامر بوعكاز،**تطبيق الإدارة الإلكترونية كألية لتحسين جودة الخدمات المصرفية –دراسة ميدانية–**،أطروحة دكتورة،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2020/2019،ص197.(بتصرف).

[2]-أمينة بن جدو وسمية ديقش،**ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**،مجلة العلوم الإدارية والمالية،المجلد04،العدد 2[خاص]،برج بوعريريج –الجزائر ،2021،ص93.(بتصرف).

✓ **بطاقات ائتمان غير متجددة:**

و هي بطاقات تتطلب سدادها خلال فترة زمنية محددة متفق عليها مسبقا، أي أن الإئتمان فيها قصير الأجل[1].

و هناك أنواع أخرى للبطاقات الإئتمانية هي :

ت-البطاقة العادية أو الفضية:

تقدم هذه البطاقة أنواع الخدمات الأولية مثل الشراء من التجار، أو السحب النقدي من المصارف و أجهزة السحب الألية ،و لكن بحدود إئتمانية منخفضة ،و هي خاصة بأغلب العملاء.

ث-البطاقة الذهبية:

يشير مصطلح الذهبية دائما الى الجودة العالية ،أو المكانة الرفيعة، فصاحب هذا النوع من البطاقة هو من فئة ذوي القدرة المالية العالية، و بالتالي يتم منحه حدود إئتمانية عالية، و بجانب ذلك يتمتع حاملها ببعض المزايا الإضافية، مثل التأمين ضد الحوادث ،و أسبقية الحجز في الفنادق، و شركات الطيران، وعادة ما يزيد رسم الإشتراك فيها عن البطاقة الفضية [2].

2-بطاقات أجهزة الصراف الألي:

تعمل أجهزة الصرّاف الألي على تلبية إحتياجات الزبائن بعد أوقات العمل، و خلال العطل،إذ تعمل على مدار 24 ساعة، كما توضع على الجدران الخارجية للمصرف، أو في الأماكن الهاّمة كالمطارات، والأسواق، و يتم إستخدام هذه الأجهزة بواسطة بطاقات إلكترونية، يحملها الزبون مزّودة برقم سري خاص بكل بطاقة[3] .

3-البطاقات الذكية:

تم إختراع هذه البطاقات سنة 1975، ليبدأ إستخدامها سنة 1981، و ذلك من طرف البنوك الفرنسية، و هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحمل عنوان المتعامل، و إسمه، البنك المصدّر لها ،طريقة المصرف، تاريخ حياة العميل المصرفية، بالإضافة الى أكبر قدر ممكن من المعلومات المحمية بالبرمجة الأمنة، والمحتواة في المعالج الدقيق الخاص بالبطاقة [4].

---

[1]-أديب قاسم الشندي،**الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض**،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، بدون مجلد،العدد27،العراق،2011،ص10.(بتصرف).

[2]- رشيد بوعافية،**الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي في الجزائر-الأفاق والتحديات**-،مذكرة ماجيستر،جامعة سعد دحلب ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،البليدة-الجزائر،2005،ص 98-99.(بتصرف).

[3]-محمد مجيد جواد الحمداني،**قياس أثر الصيرفة الإلكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف** ،مذكرة ماجيستر، جامعة كربلاء،كلية الإدارة والإقتصاد جمهورية العراق،2013،ص53.(بتصرف).

[4]-سماح ميهوب،**دور النشاط عن بعد في تدعيم إستراتيجيات المصارف** ،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة02،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،قسنطينة-الجزائر،2013،ص 232.(بتصرف).

4-بطاقات الصرف الشهري:

سمّيت شهرية لأن الإئتمان فيها لا يتجاوز الشهر، أي أن صاحبها يسّدد المبالغ التي تم سحبها خلال الشهر كاملة ،و هو ما يشّكل الفرق بينها و بين البطاقات الإئتمانية .

5-بطاقات الدفع:

و هي بطاقة تسمح لحاملها بتسديد مشترياته، بواسطة السحب من حساباته الجاريةفي المصرف مباشرة، ومثلها مثل بطاقات الإئتمان فإن بطاقات الدفع لها أنواع يمكن ذكر أهمها في التالي :

أ-فيزا كارد:

تأسست سنة 1966 مقرها لوس أنجلوس، و نشاطها موزّع على 5 مناطق، أمريكا الجنوبية ،أسيا،أوروبا،الشرق الأوسط، و أستراليا، و تقوم فكرة إنشائها على إنضمام البنوك إليها من مختلف دول العالم، و على رأسها مصرف أمريكا، تشترك هذه البنوك في رغبة إصدار بطاقات إئتمان أو شيكات سياحية ،لتشكيل نادي يسمى فيزا كارد.

ب-ماستر كارد:

تأسست سنة 1967، و تحولت سنة 1969 الى ماستر شارج ،و أخيرا أصبحت ماستر كارد سنة 1979، وقد إنظمت اليّها مؤسسة إكس كارد البريطانية ،و التي تأسست عام 1972[1] .

الفرع الثاني: المحفظة ،النقود و الشيكات الإلكترونية

1-المحفظة الإلكترونية:

يمكن أن تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة ذكية تثبّت على الكمبيوتر، أو قرصا مرنا يتم إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي للتحكم بنقل الأموال منه و إليه.

كما يمكن أن تكون بشكل أعقد من ذلك، لتكون عبارة عن عدة برامج مجانية التحميل على الكمبيوتر، يتم إستخدامها بعدة طرق دفع إلكترونية من طرف الزبون، أو حتى بطاقة تشبه بطاقات الدفع من ناحية القياسات بها شاشة أو رقاقة قابلة للشحن و التفريغ،لتكون البديل عن النقود العادية مستقبلا [2]،إذن المحفظة الإلكترونية أو المحفظة المحمولة ،هي وسيلة حمل النقود في شكل رقمي، يمكنك ربط معلومات بطاقة الإئتمان ،أو بطاقة الخصم الخاصة بك في الجهاز المحمول الى تطبيق الهاتف الذكي، الجهاز اللوحي، أو حتى ساعتك الذكية.

معظم البنوك لديها محافظ إلكترونية و بعض الشركات الخاصة ،على سبيل المثال :

---

[1]-عيسى خليل مضر،**أثر إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية على الزبائن[دراسة ميدانية في البنوك السورية الخاصة]**،مذكرة ماجيستر،المعهد العالي لإدارة الأعمال ،الجمهورية العربية السورية ،2021،ص 24.(بتصرف.)

[2]-ميادة بلعايش،**اثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية -دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا**،أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بسكرة-الجزائر،2014-2015،ص60.(بتصرف.)

[1]paytm .freecharge.mobikwik.mrupee .oxigen.itzcash.speedpay.

2-النقود الإلكترونية:

لقد إختلف الفقهاء حول تسمية النقود الإلكترونية، فنجدهم تارة يسمونها العملة الرقمية أو النقود الرقمية،و تسمى في مواضع أخرى النقدية الإلكترونية، و كل هذه المصطلحات و التعابير تشير الى النقود الإلكترونية،و التي أختلف أيضا في إعطاء تعريف محدّد ودقيق لها، فقد عرّفتها المفوّضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزّنة بطريقة إلكترونية على وسائل إلكترونية كبطاقة،أو ذاكرة كمبيوتر،و مقبولة كوسيلة دفع، بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، و يتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية و الورقية،و ذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة .

كما عرّفها بنك التسويات الدولية بكونها "قيمة نقدية في شكل وحدات إئتمانية مخزنة بشكل إلكتروني على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك"[2].

2- الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإكتروني هو رسالة أو وثيقة ذات طبيعة إلكترونية موثّقة و مؤمنة يرسلها مرسل الشيك (صاحب الشيك)الى مستلمه بدل الشيك الورقي التقليدي، ليكون دليل على أنه قد تم صرفه،

تقوم فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط تخليص غالبا ما يكون البنك .

و في هذا الخصوص تسعى عدة بنوك عالمية لبناء مواصفات قياسية للشيك الرقمي، ومن أهم هذه البنوك بنك بوسطن، سيتي بنك ،و البنك الفدرالي الأمريكي نظرا لكون مستقبل الشيك هو النسخة الإلكترونية.

تتضمن النسخة الإلكترونية توقيعا من نفس النمط أي توقيعا إلكترونيا،بصورة تجعل المستقبل يتأكد من هوية المرسل،أي أنه نوع من أنواع التشفير لتأمين الدفع الالكتروني ،يمكن إيجاد التوقيع الإلكتروني في العقود و أنواع أخرى من الوثائق [3].

الفرع الثالث أنواع أخرى لوسائل الدفع الإلكتروني:

1-الاعتماد المستندي الإلكتروني :

---

[1]-سارة عبدلي وبثينة هربات،**دور المدفوعات الرقمية في تحقيق الشمول المالي،ملتقى وطني حول إبتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي- تطبيقات وتحديات-**،جامعة عبد الحفيظ بوصوف-ميلة-الجزائر،23نوفمبر 2021،ص 50.(بتصرف).

[2]-حاج صدوق بن شرقي ومحمد إليفي،**النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية [الأدوار،الأثار،والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني]**،الملتقى الدولي العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية- ،المركز الجامعي خميس مليانة-الجزائر، 26-27 أفريل 2011 ، ص1.(بتصرف).

[3]-علي محبوب سنوسي،**واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية -مصرف السلام الجزائري نموذجا-**،مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد04،العدد 02،جامعة المسيلة-الجزائر،2020،ص18.(بتصرف).

هو تعهد يتضمن إلتزاما مستقبلا ،يصدّره البنك المصّدر بطلب من زبون الأمر بفتح الإعتماد، وبموجب خطاب الإعتماد يتضمن /هذا الأخير إلتزاما بأن يدفع البنك المصدر للمستفيد مقابلا للمستندات المحددة بموجب خطاب إعتماد يتم تقديمه بوسائل إلكترونية [1].

إذن فالإعتماد المستندي الإكتروني هو نفسه الإعتماد المستندي التقليدي، ولكن بصورة إلكترونية وليس ورقية وتتحقق البنوك ومتعاملو التجارة الدولية من مصداقية المعلومات ،ونشأتها من خلال المسجلات الإلكترونية الخاصة بالإعتماد المستندي الإلكتروني، وذلك بإستعمال شاشات الكمبيوتر [2] .

2-السفتجة الإلكترونية:

ظهرت السفتجة الإلكترونية سنة 1973 وذلك بهدف تخفيض الإئتمان قصير الأجل ،وتعرف بأنها محرر يجمع ثلاثة أطراف حول أمر من المستفيد أي الطرف الثالث لدى الإطلاع أو في تاريخ محدد.

تكون السفتجة معالجة إلكترونيا جزئيا أو كليا لتظهر بصورة سفتجة إلكترونية ورقية أو سفتجة إلكترونية ممغنطة[3].

المطلب الثاني : وسائط الدفع الإلكتروني

هناك نوعين من وسائط الدفع الإلكتروني ،منها أجهزة مخصصة وأخرى عبارة عن أليات،و هي القنوات التي يمر عبرها الدفع الإكتروني بداية من إختيار الخدمة من قبل الزبون، حتى تقديمها له بشكل إلكتروني[4]، و هناك العديد من الوسائط نذكر منها:

الفرع الأول:أليات تعتبر وسائط للدفع

1-القابض:

يتلقى القابض طلبات و بيانات المتعاملين، و بعد التحقق من صحتها بواسطة موقعه على الشبكة يقوم بالعملية المطلوبة،سواءا عروض خدمات و سلع، تسليم، وفاء والدفع مقابل عمولة ،و هو بذلك يعتبر وسيطا[5].

2-بنوك الشركات:

---

[1]-حفيظة كراع،**العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه**،أطروحة دكتورة في قانون الأعمال،جامعةباتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،لجزائر،2021 ا،ص77.(بتصرف).

[2]-مريم نابي، **الخدمات البنكية الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء الإدارة البنكية** ،ملتقى دولي بعنوان مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيزي وزو-الجزائر ،ص16.(بتصرف).

[3]-كريمة بن شايب باشا،**أليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري** ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،المجلد07،العدد02،جامعة البليدة02-الجزائر ،ديسمبر 2018،ص 36.

[4]-أسماء خضير وأحمد صبحي جميل،**مظاهر إستخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق -دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد**،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ،المجلد 12،العدد 41،العراق،2014،ص39.

[5]-نعيمة بولفرعة ،**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية** ،**مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية** ،المجلد 06،العدد06،جامعة التكوين المتواصل -مركز تيارت- الجزائر،2016،ص 490.

تعبر عن الحاسبات الشخصية الموجودة لدى الشركة ،و الذي يتصل بجانب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر أو رقم سري أو كليهما إتمام العمليات المصرفية المطلوبة[1] .

3-الدفع الإلكتروني من خلال الحاسوب الشخصي:

و يقصد بالدفع الإلكتروني من خلال الحاسوب الشخصي بالدفع الذي يتم عبر شبكة النت ،و يكون الحاسوب هو الأداة، و ذلك من خلال برامج خاصة مثّبتة عليه ،كما يمكّن الدفع من خلال الحاسوب الشخصي مستعمليه من الإطلاع على حساباتهم، و إجراء صفقات مالية، بل وعمليات مالية إلكترونية ،و الحصول على معلومات مالية خاصة و مهمة، وكل ذلك بصفة أمنة [2].

4-خدمة الرسائل القصيرة SMS:

من خلال تلقي رسالة نصّية قصيرة من البنك في هاتف المعني ،يستطيع الزبون دفع الفواتير، و إدارة حسابه ،و متابعة كافة العمليات المصرفية ،و هي بذلك جزء من الصيرفة الإلكترونية[3].

5-المصرف الفوري:

يقوم مستعمل خدمة المصرف الفوري بالإتصال هاتفيا بالنظام، أي المصرف الناطق ويقوم بالتعريف بنفسه كعميل لدى النظام من خلال إسمه ورمز المرور، من أجل مباشرة العمليات المصرفية مثل الدفع، و التحويل(يعتبر التحويل عملية دفع)،و ربما تجميد بطاقة الدفع الضائعة،أي أنه نوع من تأدية الخدمات المصرفية عن بعد، أو خدمة مصرفية هاتفية[4].

6-الموقع الإلكتروني:

من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف يقوم الزبون بإجراء إحتياجاته المصرفية ،كدفع الفواتير، وكشف الحساب، حيث يتيح الموقع الإلكتروني قناة خاصة بهذا الغرض[5].

الفرع الثاني :أجهزة إلكترونية مختصة

1-الشباك الألي للأوراقGAB:

---

[1]-ناظم الشمري ،**الصيرفة الإلكترونية في الأردن الواقع وإمكانيات التوسع**،بحث مستخرج من أطروحة دكتورة في المصارف غير منشورة بعنوان [معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية]،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان-الأردن،2006،ص08.

[2]-أحمد بوراس والسعيد بريكة،**أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر** ،الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر ،2014،ص373.

[3]-عماد الدين،**المعاملات الإلكترونية بواسطة الهواتف النقالة**،رسالة ماجيستر ،جامعة الشرق الأوسط،كلية الحقوق،عمان-الأردن،2010،ص25.

[4]-محمد مجيد جواد الحمداني ،**قياس أثر الصيرفة الإلكترونية على مؤشرات الأداء المالي للمصارف**،مذكرة ماجيستر ،جامعة كربلاء،كلية الإقتصاد،الأردن،2011،ص51.

[5]-وفاء جثير مزعل،**المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي المصارف العامة في مدينة الناصرية**،مجلة **الناصرية**،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد 16،العدد 57،الناصرية-العراق،2021،ص21.

وهي أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي المتصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك، وتقبل البطاقات الإلكترونية لسحب الأموال، دفع الأموال ،تحويل الأموال، وغيرها من العمليات،و هي وسيلة للتحاور مع الزبائن، و لها دور مهم في تسويق الخدمات البنكية لأنها أكثر تعقيدا من الموزع الألي للأوراق .

الجدول رقم(01):الشباك الأوتوماتيكي للأوراقGAB .

يتم في هذا الجدول شرح الكيفية التي يعمل بها الشباك الألي للأوراق ،وذلك من خلال عرض التقنية التي يعتمدها ومبادئه وكذلك النتائج التي يمكن الحصول عليها منه[1].

الشباك	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخوّل لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات مثل: السحب ،معرفة الرصيد،التحويل ...الخ	جهاز أوتوماتيكي موصل بالكمبيوتر الرئيسي للبنك، يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة ،التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري .	يستعمل من طرف الزبائن : –في أوقات غلق البنوك؛ –الزبون المستعجل.

المصدر:وهاب نعمون،النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية–واقع وتحديات–، مجلة ،جامعة شلف–الجزائر،14–150ديسمبر 2004،ص 274.

2–التحويل الإلكتروني للأموال عند نقاط البيع TPE:

وهو من الأليات التي تستعمل فيها البطاقة لدفع المشتريات من المحلات المشتركة مع النظام ،بدلا من إستخدام النقد أو الشيك ،حيث ترتبط الشاشات الطرفية الموجودة في المحلات المتعاقدة مع النظام بواسطة شبكة الهاتف ،كخطوط ربط بينها و بين حاسوب النظام لتعرض و تدخل البيانات من والى الحاسوب الإلكتروني، قصد القيام بالعمليات المصرفية ،مثل الدفع لهذه المحلات،وهكذا يتم تحويل الأموال الإلكترونية من حساب الزبون الى حساب البائع، وهذا النظام يعرف شيوعا كبيرا في المصارف الأمريكية و الأوروبية لما يتميز به من سرعة إنجاز المعاملات [2].

[1]- وهاب نعمون،**النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية وإستراتيجية البنوك،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية–واقع وتحديات–، مجلة ،جامعة شلف–الجزائر،14–150ديسمبر 2004،ص 274.**

[2]–وهاب نعمون،**النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة لحالة الجزائر** ،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،المجلد 02،العدد 04،جامعة محمد خيضر –بسكرة–الجزائر،2008،ص119.

إنه جهاز يسمح بإجراء معاملات البطاقة المصرفية بطريقة لحظية،ما عليك سوى إدخال البطاقة وإدخال الرمز السري للتحقق من صحة العملية،في بعض الأحيان يمكن أيضا إجراء الدفع بدون تلامس [1].

3-الموزع الآلي للأوراق DAB :

هو آلة أوتوماتيكة تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية، يسمح بسحب مبلغ من المال دون اللجوء الى فرع البنك وهو جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية ،تعمل على قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة،كما يعمل دون إنقطاع و يساهم بدوره في تخفيض نشاط السحب في الفرع [2].

4- الصيرفة عبر إستخدام الصراف الآلي ATM:

هي عبارة عن أجهزة صيرفة متصلة بالحاسب، ظهرت في بداية السبعينات لتكون بديل موظفي الصرافة، و هي أول آلية لتطور العمل المصرفي، يتم من خلالها تقديم مختلف الخدمات المصرفية ،بما فيها الدفع الإلكتروني على مدار الساعة، دون توقف و دون تدخل العنصر البشري [3].

المطلب الثالث :الفرق بين وسائل الدفع الإلكتروني والتقليدي

يشكل الفرق بين البنوك الإلكترونية والتقليدية ،فرقا في وسائل الدفع الإلكترونية والتقليدية،بالإضافة الى فروقات أخرى بين هذين الأخيرين.

الفرع الأول :الفرق بين البنوك التقليدية والحديثة في مجال الدفع

1-البنوك التقليدية لا تقدم الحلول الكاملة لمشاكل العملاء أو تقدمها بتكاليف عالية، لذلك فإن الفرصة لتحقيق أفضل معدلات المنافسة و البقاء في السوق يمكن أن تتم من خلال البنوك الإلكترونية، فالتنمية في البنوك الإلكترونية تتيح للعميل إدارة العمليات المصرفية الخاصة به.

2- يتوقف وجود البنك الإلكتروني على قدرته على التحول الى موقع المعلومات و مكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، فهو عبارة عن مؤسسة للمشورة و فتح آفاق العمل و مكان لفرص الإستثمار و إدارتها، و مكان للخدمة المصرفية بتكاليف أقل، إضافة لكونه مكان للإدارة المتميزة لحاجات العميل، رغم إختلافها فهو موقع يقدم خدمات مصرفية و ضريبية و إستشارية كما يعرض مجموعة من الخدمات الشاملة تلبي مطالب العملاء و تعمل على حل مشاكلهم ،وهذا كله لا يوجد في البنوك التقليدية ،وعليه فإن المقصود هو جعل الخدمة

---

[1] -**guide sur le terminale de paiment electronique**.legalplace.2023.p02.

[2]-حنان سلاوتي ،**الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**،مجلة الإبداع،المجلد04،العدد04،جامعةالبليدة02-الجزائر ،2014،ص25.

[3]-حنان ظاهر،**معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في فروع المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،المجلد 39،العدد01،اللاذقية- سورية،2017،ص73.

المصرفية متاحة للجميع من خلال الأنترنت كوسيلة إتصال بين العميل بواسطة حاسوبه الخاص و بين المصرف.[1]

3-الوسائل الإلكترونية تضمن الحصول على دقة تامة في إجراء العمليات المحاسبية و بسرعة عالية مع تقليل حجم الأخطاء التي كانت تحدث مع إستخدام التسجيلات اليدوية (التقليدية) .

4-الوسائل الإلكترونية تقدم الخدمة المصرفية الحسنة للعملاء و بالسرعة الواجبة، على غرار الوسائل التقليدية التي تستغرق وقتا.

5-ساعدت الحسابات الإلكترونية في المجال المصرفي على تقديم خدمات جديدة للعملاء لم تكن موجودة من قبل في ظل إستخدام النظم اليدوية التقليدية، والتي من بينها إستخدام البطاقات البلاستيكية وهذا أدى في الوقت الحالي الى ظهور ما يسمى بالنقود البلاستيكية ،التي مكنّت المصارف من تقديم خدماتها التقليدية للعملاء بصورة مستمرة ،و دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية لهذه المصارف، أو بالموقع الجغرافي للفرع.

6-تقدم البنوك الإلكترونية خدمات مصرفية للعملاء لمراكز عملهم، دون الحاجة الى حضورهم الى مكاتب البنك الذي توجد به حساباتهم للحصول على تلك الخدمات.

7-إمكانية القيام بإجراء عمليات التحويلات المالية بين مختلف المصارف، سواء المحلية أو الخارجية بالسرعة اللازمة ،مع الحصول على التعزيزات المطلوبة في هذا الشأن، سواء كانت تحويلات خاصة بالمصرف أو تنفيذ تعليمات عملاءه عند إستخدام الدفع الإلكتروني، وينتج الأنترنت المصرفي للعملاء فرصة للتسويق الجيد و بتكاليف منخفضة،بالإضافة الى سهولة الإتصال بالمعلومات المصرفية.

8-يتيح الأنترنت للعملاء فرصة للتسويق الجيد وبتكاليف منخفضة،بالإضافة إلى سهولة الإتصال بالمعلومات المصرفية ،ومن هذا المنطلق لأهمية الوسائل الإلكترونية نوضح فيما يلي مقارنة بين الوسائل الإلكترونية والتقليدية من ناحية التكاليف.[2]

الفرع الثاني :أمثلة حول الفرق بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة

قصد توضيح الفرق بين وسائل الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع التقليدي تم الإستعانة بجدولين،حيث يمثل الأول فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والأنترنت بالجنيه المصري،ويمثل الثاني تقدير تكلفة الخدمات عبر قنوات مختلفة بتقدير عدد الوحدات الإضافية عند إستخدام مختلف القنوات،أي أن كلاهما يمثل الفرق في التكلفة بين إستهلاك الخدمة بصفة تقليدية وإستهلاكها بصفة إلكترونية،وهو أمر مهم لأي طالب خدمة في أي مجال(يميل المستهلك الى التوفير).

[1]-مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية و التقليدية**، ط1، دار تسنيم للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن،2006، ص93-94.

[2]- يوسف حسن يوسف، ، مرجع سبق ذكره ، ص18

- **الجدول(02):** فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنت(بالجنيه المصري) .

القناة	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات البنكية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	3.32-2.22 EGP	EGP15.00	EGP1.08	EGP9.10
عبر الانترنت	EGP1.10-065	0.10-0.20 EGP	EGP0.13	EGP1.18
شبه التوفير	71%-67%	99%-97%	%89	%87

المصدر: يوسف حسين يوسف،البنوك الإلكترونية،المركز القومي الإصدارات القانونية ،القاهرة-مصر،2019، ص18.

من تحليل الجدول يتضح أن فرق التكلفة في دفع الفواتير عبر الأنترنت تصل إلى نسبة 70 بالمائة-98بالمئة بالنسبة توزيع البرمجيات، أما بالنسبة للمعاملات البنكية فإن فرق التكلفة يمثل نسبة توفير 89 بالمائة ،أما من حيث فرق التكلفة لتذكرة الطيران تصل إلى87 بالمئة نسبة توفير لفرق التكلفة.

وهو ما يدل بوضوح أن تكلفة العمل المصرفي على الأنترنت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية ، و للتوضيح أكثر ندرج الجدول التالي الذي بوضح أهمية التكنولوجيا في تحسين الخدمات المصرفية[1].

-**الجدول رقم(03):** تقدير تكلفة الخدمات المصرفية(الدفع)عبر قنوات مختلفة

قناة تقديم الخدمات	تقدير التكلفة
خدمات عبر فرع البنك	+295 وحدة.
خدمة من خلال مراكز الاتصال الهاتفي	+56 وحدة.
خدمة خلال الانترنت	+4 وحدة.
خدمة من خلال الصرافات الآلية	+1 وحدة.

المصدر: يوسف حسين يوسف،البنوك الإلكترونية،المركز القومي الإصدارات القانونية ،القاهرة-مصر،2019.،ص19.

يتضح من خلال الجدول الذي يمثل تقدير تكلفة الخدمات المصرفية(الدفع)عبر قنوات مختلفة،أنه كلما تطور أسلوب الدفع المستعمل كلما نقصت التكلفة(توفير وحدات)،حيث انه عند إستهلاك الخدمة بالشكل التقليدي فإن العميل مضطر لدفع اكثر من 290 وحدة فوق ثمن الخدمة وهو ما يمثل نسبة كبيرة جدا خاصة إذا كانت قيمة الخدمة أقل مما يضاف فوق سعرها،لتنخفض هذه الإضافة

[1] يوسف حسن يوسف، ، مرجع سبق ذكره، ص19.

بنسبة أكثر من مئة بالمئة عند إستعمالها بالهاتف(+56 وحدة)،عند إستعمالها من خلال النت(+4 وحدات فقط)،أما عند إستعمالها من خلال الصرافات الألية فهي شبه مجانية(+1 وحدة فقط)،وهو أمر يشجع على إستعمال الدفع الإلكتروني أكثر وأكثر،لأنه كما إتضح في الجدول فإنه كلما تطورت وسيلة الدفع قلت التكاليف.

المبحث الرابع: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني وحمايتها

تتعرض وسائل الدفع الإلكتروني للعديد من المخاطر رغم أنها تحمل أيضا العديد من المزايا وتحّد من مخاطر الدفع الإلكتروني لذلك وجب حمايتها من الناحية القانونية والتقنية، وكذلك دعمها.

المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الإلكتروني

لوسائل الدفع الإلكتروني العديد من المزايا نقسمها حسب كل وسيلة.

الفرع الأول مزايا البطاقات:

1-مزايا البطاقات الإئتمانية:

تتمتع البطاقات الإئتمانية بعدة مزايا هامة منها :

أ-بالنسبة لحاملها:

يتمتع بتحويل مجاني ،كما يستفيد من سهولة الإستخدام التي تتمتع به البطاقة وتخفيض حاجة المتعامل الى النقود ،و إرتياحه من المخاطر،و تقدم البطاقة لحاملها ثقة المؤسسات التي تتعامل مع البطاقة التي تمنحها لمصدر البطاقة، فهو يوسّع حجم وعدد المؤسسات التي تقدم له المشتريات الآجلة ،وإتمام صفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .

ب- بالنسبة للتاجر:

تقدم له البطاقة الترويج وزيادة مبيعات التاجر،حيث تشجع البطاقة حاملها على شراء السلع و الخدمات من المؤسسات و الشركات التي تقبل البطاقة، وبذلك تقوم البطاقة بالترويج للمؤسسات وزيادة تسويق بضائعها.

2-مزايا البطاقات الذكية نذكر منها:

أ-توفر اليسر والسهولة في التعامل؛

ب-تقلل فرص التحايل والتلاعب من خلال تضمين البطاقة بيانات أكثر و أدق تحديدا للعميل؛

ت- هذه البطاقة تجمع في بطاقة واحدة كل الأدوار التي تستطيع أن تؤديها بطاقات الإئتمان وبطاقات الخصم،وبطاقات الصراف الألي ،وكذلك البطاقات العادية مدفوعة القيمة مقدما ؛

ث-تتسم بسهولة الحصول عليها وذلك من خلال منافذ الصرّاف الإلكتروني ومراكز البيع التجارية، والهواتف، وأجهزة التلفزيون التفاعلي، ويعلق البعض قائلا أن هذه البطاقات الذكية قد تصبح دفتر الشيكات المستقبلي، حيث تعكس كل تعاملات العميل المالية و مدفوعاته؛

ج-تلعب دور النقود من مختلف الفئات مما يضفي عليها الكثير من المرونة، البطاقة الذكية تشبه النقود من حيث :

- ✓ لا توجد تسوية نهائية أو مقاصة؛
- ✓ لا يوجد نظام لتعقب الصفقات و التعاملات؛

✓ يوجد اتجاه في إستخدامها في نقل الأموال من بطاقة الى بطاقة أخرى.

الفرع الثاني: مزايا النقود والإعتماد المستندي الإلكترونيين

1-مزايا النقود الإلكترونية:

بالنسبة لميزات النقود الإلكترونية فتتمثل في إنخفاض تكاليف إصدار وطباعة النقود،و تقلل تكاليف التخلص من النقود التالفة، وتكاليف العد والإستلام والتسليم ، كما أن إنتشار النقود الإلكترونية سيؤدي حسب البعض الى زيادة حجم الإستهلاك، مما سيؤدي الى إنخفاض تكلفة إبرام الصفقات ،كما تزيد من الإستثمار في مجال الصناعات الإلكترونية ،وفي مجال الحسابات بصفة خاصة لتوفير الوسائل التي يتم من خلالها إستخدام النقود الإلكترونية ،وكذلك في مجال السلع و الخدمات التي يسهل ترويجها عبر النت ويتم دفع ثمنها بواسطة النقود الإلكترونية ، ولا شك أنها ستؤثر بصورة ايجابية في حجم العمالة في مجال إنتاج السلع والخدمات سالفة الذكر.

2- مزايا الإعتماد المستندي الإلكتروني:

من أهم مزايا عقد فتح الإعتماد المستندي الإلكتروني أنه عند موافقة البنك على فتح الإعتماد يخطر المستفيد، والذي يكون في الأغلب هو الطرف البائع، في العقد المبرم بينه وبين العميل الأمر ،وذلك قبل البدء في القيام بتسوية إلتزاماته، وبالتالي يعتبر من أهم الضمانات بالنسبة له ،حيث أنه سوف يستوفي كامل ثمن المنقولات من البنك مباشرة، وليس من العميل، ومن الناحية العملية تعتبر هذه ضمانة يوفرها البنك للمستفيد في غاية الأهمية، ويمكن القول بأنها الوسيلة الوحيدة التي تعطي مثل هذا الضمان،هذا بالنسبة للضمانات التي يوفرها البنك للمستفيد .

وفي ذات الوقت فهو يوفر أيضا ضمان للعميل الأمر، إذ أنه بموافقة البنك على إبرام عقد فتح الإعتماد المستندي يضمن دقة تنفيذ عقد البيع المبرم مع المستفيد(أي البائع) سلامة المستندات وإستلام المنقولات، وفي ذات الوقت يكون هناك منع تلاعب أو سوء نية البائع(المستفيد) من فتح الإعتماد ،حيث أن البنك لا يقوم بسداد قيمة الشيء المباع إلا بعد التأكد من صحة المستندات ومطابقتها للمنقولات المباعة.

ومن ذلك تتضح ميزة عقد فتح الإعتماد المستندي الإلكتروني كوسيلة فعالة لحماية الطرفين ،سواء العميل الأمر أو الغير المستفيد،من سوء نية أحدهما تجاه الطرف الأخر، وخاصة بعد أن أصبح ليس لزاما أن يعرف أحدهما الأخر بعد تطور أجهزة الكمبيوتر والأنترنت و وسائل الإتصالات المختلفة، و التي تتيح إتمام عملية البيع والشراء عن طريق تلك الأجهزة دون أن يكون هناك معرفة سابقة بين كليهما،أو ثقة في التعاملات وإنما هذه الثقة التي يولدها في العلاقة بينهما هو وجود بنك يدخل في تلك العلاقة فيعطي الثقة لغير المستفيد، وفي ذات الوقت للعميل.

الفرع الثالث مزايا المحفظة والشيك الإلكترونيين:

1-مزايا المحفظة الإلكترونية:

أ-سهولة الإستعمال وذلك بنقص الحاجة لنقل القطع النقدية الصغيرة ؛

ب-نقص خطر السرقة في حالة إمتلاك المحفظة الإلكترونية على رمز سري؛

ت-سهولة الدفع من خلال دعم العملات في حالة المحفظة الإلكترونية متعددة العملات الصعبة؛

ث-المحافظ الإلكترونية تستخدم إجراءات أمن قوية لتحجيم أو منع إمكانية الإنشاء غير المرخص به.[1]

2- مزايا الشيك الإلكتروني:

أ-التقليل من عمليات الإحتيال والتزوير والتلاعب الممكنة إتجاه كل الأطراف؛

ب-توفير السرعة والسهولة في التعامل في أي زمان ومكان؛

ت-التأكد من الرصيد الكافي الذي يغطي قيمة الشيك ويضمن سحبه؛

ث-لا يشترط توفر كل من الطرفين، على حسابان من نفس البنك الذي يقوم بعملية المقاصة،لأن ظهور نظام المقاصة الآلية أعطى إمكانية إجراء المقاصة بين البنوك بعيدا عن الإجراءات اليدوية ؛

ج-تزويد الزبون بمعلومات و تفصيلات أكثر لكشف الحساب؛

ح-زيادة الكفاءة في انجاز عمليات الحسابات، والودائع للتجار و المؤسسات المالية.[2]

المطلب الثاني: عيوب و مخاطر وسائل الدفع الالكتروني

رغم كثرة المزايا التي جاءت بها وسائل الدفع الإلكتروني إلّا أنها مثلها مثل أي وسيلة دفع، لها جانب أخر سلبي فهناك مخاطر يمكن أن تسببها وسائل الدفع الإلكتروني، و مخاطر يمكن أن تتعرض لها، وفي كل الأحوال فإنها تعود بشكل سلبي، سواءا على صاحب الوسيلة، أو البنوك ،أو حتى الحكومات .

الفرع الأول:مخاطر قد تتعرض لها وسائل الدفع الإلكتروني

1-تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني:

إن تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني أمر صعب لكنه ليس مستحيلا، وهو ما أثبته أحد المهندسين ،عند قيامه بتقليد بطاقة وفاء، وإستخدام البطاقة المزورة بأرقام عشوائية، بدلا من الرقم السري للبطاقة في سحب الأموال مثبتا ضعف حماية البطاقة.

---

[1]-طارق عبد العال حماد،**التجارة الإلكترونية** ،مرجع سبق ذكره،ص،117،116،115،(بتصرف).

[2]- سالم حسين ،**أثرالإعلان عن إستعمال وسائل الدفع في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،2015،ص42.

يرى خبراء الكشف عن التزوير و الإحتيال أن تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني له وجهان هما :

أ-التزوير الكلي:

ويقضي هذا النوع من التزوير بصنع بطاقة دفع إلكترونية من الصفر، ثم طبع الرسوم و الطباعة النافرة عليها، بشكل يطابق البطاقة الأصلية، ثم تغذيتها بالمعلومات الخاصة بالبطاقة المراد تزويرها .

ب-التزوير الجزئي:

بحيث يستفيد المّزور في هذه الحالة من جسم البطاقة الحقيقية وما عليها من رسوم خاصة وحروف بارزة، وكتبات أمنية، ليقوم بتزوير البطاقة عن طريق مثلا ماعليها من أرقام بارزة لبطاقة حقيقية إنتهت فترة صلاحيتها، أو إعادة قولبة رقم الحساب الذي تعمل عليه البطاقة بأرقام حساب أخر[1] .

2-خطر انقطاع الخدمات لأسباب فنية:

يمكن للصيرفة الإلكترونية أن تتوقف بتوقف النت مثلا، وهذا ما ينطبق على الدفع الإلكتروني كونه جزء من الصيرفة الإلكترونية، مما يؤدي الى ضجر العملاء ،خاصة في بلد تتسم بنيته التحتية التقنية بالضعف[2].

تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية الموارد والضمانات المقدمة للأنظمة والتي لم يتم تصميمها أو إكمالها،أو خطأ في المعلومات أو البرامج .

3-خطر ناتج عن خلل في تشغيل أداة الدفع:

قد يؤدي التقصير في الصيانة الى قصور وظيفي، أو حتى تعطل لأداة إلكترونية، والتي ينجّر عنها خسارة مبالغ مالية إلكترونية يتكبدها المستهلك [3].

4-خطر ناتج عن ضياع أو سرقة أداة الدفع الإلكتروني:

يتعرّض الإنسان بطبيعته لفقدان مختلف الأغراض سواءا بسبب الإهمال أو النسيان، وفي هذه الحالة تتحقق واقعة ضياع البطاقة، لأنه لم يتدخل أي طرف في الواقعة، وتتحقق واقعة السرقة في حالة كان الفقد بسبب

---

[1]-سيف الدين رحّالي،**مخاطر الدفع الإلكتروني على المستهلك الجزائري** ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد11،العدد02،بومرداس-الجزائر ،ص163.ب(تصرف).

[2]-محمد بن ذهبية وأخرون ،**مخاطر الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت التي يتعرض لها المستهلك وإستراتيجية الجزائر لحمايته:مشروع التصديق والتوقيع الإلكترونيين**،الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي،ضرورة لإنتقال وتحديات الحماية،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة-الجزائر ،يومي 23و24 أفريل 2018،ص 12.(بتصرف).

[3]-كريمة بن شايب باشا،**أليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري** ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،المجلد07،العدد02،جامعة البليدة02-الجزائر ،ديسمبر 2018،ص 38.(بتصرف).

شخص أخر غير صاحب البطاقة، وفي الحالتين يتعرض صاحب البطاقة الى مخاطر إستعمال بطاقته من طرف الغير[1] .

5-عدم التأمين الكافي للنظم:

يمكن قرصنة نظم حاسبات المصرف وهو أمر شائع الحدوث رغم صعوبته خاصة في حالة ضعف نظم التأمين،أو حتى إستغلال الموظفين مناصبهم للحصول على معلومات حول الزبائن و إستغلالها لأغراض الإحتيال و النصب، لذلك تسعى البنوك و مصادر أدوات الدفع الإكتروني دوما، و بل ملّزمة بتأمين الحماية الكافية لأدوات الدفع الإلكتروني التي تصدرها لتجنب الإختراق وكشفه في حالة وجوده[2].

6-إحتمال تغّير بعض خصائص الإنسان بفعل الظروف:

تستعمل بعض البنوك المصدّرة لأدوات الدفع الإلكتروني الخصائص الفيزيائية للإنسان المميزة له ،كوسيلة(كود)لإستعمال الأداة بشكل شخصي،حتى تتجنب الإحتيال أو التزوير، و غيرها من المخاطر التي تلحق بهذا النوع من وسائل الدفع،مثل إستخدام نبرة الصوت و التعرف على الوجه،أو البصمة،و يمكن لهذه الخواص أن تتغير أو تزوّر،مثل تغير صوت الإنسان بسبب التوتر، أو التدخين،أو تأكل بصمة الإصبع،أو إستغلال التوأم تطابق الوجوه لإجراء السحب النقدي [3].

الفرع الثاني: مخاطر يمكن أن تسببها وسائل الدفع الالكتروني

1-خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في إستعمال البطاقة من طرف المتعاملين:

قد يتأخر أصحاب البطاقات في دفع مستحقاتهم تزامنا مع كثرة الدفع بإستعمال البطاقات،خاصة ذات التأمين طويل الأجل، ممّا يوقع البنك في مشكلة قلة السيولة،بسبب الإختلال الحاصل في الفرق بين الإيداعات و السحوبات، ومع وجود صعوبة في رفع السعر الخاص من طرف البنك المركزي،يصبح الفرق الموجود في العملة غير مؤّثر[4] .

2-مشاكل التحصيل الضريبي:

إن النشاط التجاري الإلكتروني صعب الكشف عليه،أي الكشف عن مصدره، وصعب تحديد النظام القانوني و الضريبي المطبق عليه، كونه إفتراضيا لا يمكن تتبعه، و بالتالي لا يمكن حساب حجمه،وحتى أنه يمكن أن

---

[1]-يمينة حجاج،**حماية المستهلك الإلكتروني من الإستعمال الإحتيالي لبطاقة الدفع**،مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال،المجلد 07،العدد02،جامعة سيدي بلعباس-الجزائر،2022،ص494.(بتصرف).

[2]- حمود مزيان فهد،**إمكانيات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**،مجلة كلية الإدارة والإقتصاد،المجلد 04،العدد04،جامعة بغداد-العراق،2011،ص12.(بتصرف).

[3]-زكرياء مسعودي والزهرة جقريف،**التوقيع الإلكتروني وحمايته لعملية الدفع الإلكتروني**،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ،المجلد01،العدد03،جامعة الوادي-الجزائر،2013ص165.(بتصرف).

[4]- محمد بن ذهبية وأخرون ،**مخاطر الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت التي يتعرض لها المستهلك وإستراتيجية الجزائر لحمايته:مشروع التصديق والتوقيع الإلكترونيين** ،مرجع سبق ذكره، ص 12.(بتصرف).

ينتقل الى دول ذات نظام ضريبي متساهل،أو حتى معدوم على هذا النوع من النشاط مما يعني صعوبة وشبه إستحالة تقييم الضرائب الممكن فرضها على الأعمال الإلكترونية[1] .

3-المخاطر القانونية :

إن سرّية تقنية الصيرفة الإلكترونية للمتعاملين بها مفيدة و مطمنة لهم، و لكنها قد تكون أيضا داعمة لتمويل العمل الإرهابي حول العالم،والذي يعتبر جريمة قانونية عالمية وجب التعاون دوليا على محاربتها بكل السبل الممكنة [2].

4-غسيل الأموال :

يعرف غسيل الأموال بتحويل الأموال ذات المصدر الغير شرعي كالتجارة بالبشر، بيع المخدرات، أموال التهريب ... الخ،الى أصول أي أموال قانونية، يمكن لصاحبها التصرف فيها بكل حرية دون مخافة.

فسرية المتعاملين وأصحاب الحسابات التي تعتمد وسائل الدفع الإلكتروني،هي أول خطوة لدخول الأموال مجهولة المصدر(قد تكون من مصادر غير شرعية) الى المصارف،خاصة مع إستخدام شبكات الحاسوب في الربط بين كافة الأسواق، وسهولة نقل الأموال الكبيرة عبر الحدود،بالإضافة الى رواج التجارة الإلكترونية،يجعل من غسيل الأموال عملية سهلة جدا لمرتكبيها،وصعبة التتبع و المعاقبة لهيئات المكافحة لهاته الجريمة .

فتؤدي عمليات غسيل الأموال الى إفساد المصارف نتيجة المعاملات غير المشروعة التي تتم فيها،وإنهيار البورصات التي تستقبلها، بحدوث إنخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية [3].

5-المخاطر المالية:

ويقصد بالمخاطر المالية بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك المركزية ،كونها المسؤولة عن إصدار العملة و التحكم في الكتلة النقدية .

تنشأ المخاطر المالية من النقود الإلكترونية، و التي من الصعب على البنوك المركزية مراقبة كتلتها، كما أن تعدد النقود الصادرة من المؤسسات المصرفية أو غير المصرفية يحبط تنظيم البنك المركزي للكتلة النقدية المرغوب فيها،و الذي له تداعيات وخيمة على النظام المصرفي خاصة والنظام الإقتصادي عامة [4].

كما أن هناك مخاطر أخرى يتعّرض لها حامل البطاقة، التاجر، وكذلك مصدر البطاقة،نوضحها كالتالي:

6- مخاطر يتعرض لها حامل وسيلة الدفع :

---

[1]- نبيل بوفليح،**البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك** ،الملتقى الدولي حول :المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–الجزائر، 27–28 نوفمبر 2007،ص35.(بتصرف.)

[2]-رشيد بوعافية،**الصيرفة الإلكترونية والنظام الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري–الأفاق والتحديات**–،مذكرة ماجيستر،جامعة سعد دحلب،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،البليدة–الجزائر،2005،ص 118 .(بتصرف).

[3]- سيف الدين رحّالي، ، مرجع سبق ذكره،ص165.(بتصرف).

[4]-سمير سيخي وراضية بودية،**مخاطر الدفع الإلكتروني**،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد 11،العدد 02،جامعة البليدة 02–الجزائر،السنة 12،ص177.(بتصرف).

من المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل زيادة الإقراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية،و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد ،مما يترتب عليه وضع إسمه في القائمة السوداء .

7- مخاطر يتعرض لها التاجر:

يمكن للتاجر أن يتسبب هو بنفسه في تكبد خسائر حينما يلغي البنك التعامل معه،أو يضعه في القائمة السوداء، نتيجة عدم إلتزامه بالشروط التي وضعها البنك.

8- مخاطر يتعرض لها مصدر أداة الدفع:

بالنسبة للمصدر فإن الخطر خارجي، و هو ناتج عن عدم سداد الزبائن أعبائهم المصروفة[1].

المطلب الثالث: حماية وتأمين وسائل الدفع الإلكتروني

من أجل تجنب المخاطر التي تم ذكرها أو تجاوزها في حالة حدوثها، فإن وسائل الدفع الإلكتروني تحتاج الى حماية تقنية وقانونية ودعم أيضا.

الفرع الأول :الحماية التقنية

لا شك في أنه عندما تتم عملية الدفع و التحويل بوسائل إلكترونية عبر شبكة مفتوحة تزيد من مخاطر الإختراق و الإطلاع على معلومات تخص الآخرين، و حتى التلاعب بحساباتهم، مما يحتّم على المؤسسات المالية توفير الأمان، و الثقة لعملائها، بغية تشجيعهم على التعاملات الإلكترونية،ومن ثم أوجب اللجوء الى وسائل التأمين لتوفير الأمان و الثقة للمتعاملين، لضمان فعالية و نجاعة وسائل الدفع الإلكترونية، مما يضمن نجاح الصفقات التجارية عبر هذه الشبكات، وتتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الإلكتروني مهمة توفير الأمان و الثقة المتبادلة، حيث يتم تحديد الدائن و المدين، أي أطراف العملية، التي تتم بطريقة مشفرة من خلال برنامج معد لهذا الغرض، بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة، ويتم عمل أرشيف يسّهل الرجوع الى المبالغ التي يتم سحبها بهذه الطريقة، و هذا ما يعرف بنظام المعاملات الإلكترونية الآمنة، أو بروتوكولات حماية الدفع الإلكتروني[2].

يستخدم مصطلح البروتوكولات في مجال الإتصالات بين الحسابات الإلكترونية، وهو مجموعة القواعد و الأسس التي تحدد طريقة إرسال البيانات وإنتقالها عبر خطوط الإتصالات من كمبيوتر لأخر، وكيفية إستقبال هذه البيانات عندما تصل إلى محطتها الأخيرة[3].

1-بروتوكول الصفقات الإلكترونية الأمنة وتأمين البيانات:

---

[1]- حمود مزيان فهد،**إمكانيات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**،مجلة كلية الإدارة والإقتصاد،المجلد 04،العدد04،جامعة بغداد-العراق،2011،ص12.(بتصرف).

[2]- أحمد عامر مطر المحامي ،**الشيك الإلكتروني** ،الطبعة الأولى،دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن،2013،ص23.(بتصرف).

[3]- جازية حسيني ،**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل**،أطروحة دكتورة ،جامعة شلف،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،الجزائر ،2018/2017،ص88.(بتصرف).

بروتوكول الصفقات الإلكترونية الأمنة هو بروتوكول مصمم من طرف فيزا بالتعاون مع ميكروسوفت ماستر كارد،وغيرها من الشركات الأخرى، بهدف توفير الأمن لمدفوعات البطاقة عند عبورها الأنترنت من موقع التجار و البنوك.

2-بروتوكولSER :

هو بروتوكول مخصص لأغراض التجارة الإلكترونية،يهدف الى حماية المعلومات الخاصة بحاملي البطاقات الإلكترونية، و التي تتضمن معلومات خاصة بالحسابات البنكية وغيرها من المعلومات المهمة.

3-بروتوكول تأمين البيانات:

هو أشهر برنامج مستخدم في التجارة الإلكترونية، عبارة عن بروتوكول تشفير مخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة النت بطريقة أمنة، حيث لا يمكن قراءتها إلّا من طرف المرسل إليه.[1]

4-نظام الحماية ثلاثي الأبعاد:

تم إبتكاره من طرف شركة فيزا كارد من أجل تأميم عمليات الدفع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت، حيث يسمح هذا النظام بالتحقق بين هوية المستخدم للبطاقة الإلكترونية ،من خلال نظام التشفير، ويعتمد على ألية التعرف التلقائي على البطاقة من خلال الموقع التجاري الإلكتروني المعتمد لخدمة الحماية ثلاثية الأبعاد عند إدخال المعلومات الخاصة بحامل البطاقة عليه،سواءا البلاستيكية أو الإفتراضية،وليتم التأكد من ذلك ترسل إليه كلمة السر الخاصة به،عن طريق رسالة نصية قصيرة عبر هاتفه النقال أو الذكي، بعدها يتم تحويله الى الموقع الإلكتروني الذي هو عميل لديه، ويتميز نظام الحماية ثلاثي الأبعاد بسهولة و مرونة في الإستعمال، كما أنه أداة فعالة للحد من مخاطر الإحتيال و الإعتداء على وسائل الدفع الإلكتروني، مما خلق الثقة و الأمان بين المستهلك و التاجر في المعاملات التجارية الإلكترونية،وزاد من الدفع الإلكتروني على نحو أوسع [2].

5-الوسيط الإلكتروني:

وهي تقنية تقوم على أساس تأمين محتوى الرسائل المتبادلة إلكترونيا بين طرفيها، عن طريق وسيط يتولى مهام التحقق من الشخصين فيكون بذلك شاهدا على التعامل بين طرفيه ،وهذا الوسيط الموثق محايد ومستقل، ويعد تدخله ضمانا ليسار المشتري، كما يحافظ على سرّية البيانات الخاصة بالبائع ،وإلّا قامت مسؤوليته، ويعد هذا الوسيط بمثابة الولي للتاجر، فهو يحتفظ بمفاتيح التشفير التي تسهّل مباشرة عمل الأداة بشكل أمن ويحتفظ بأدلة إثبات الصفقات، فيتعامل التجار في إطار من الثقة و الأمان وهما أمران لازمان،وغيابهما يعد من المسائل الأساسية لتنمية التجارة الإلكترونية[3].

---

[1]- هداية بوعزة،**الحماية التقنية للمعلومات ودورها في تأمين نظام الدفع الإلكتروني**،**مجلة الدراسات والبحوث القانونية**،المجلد03،العدد 04،كلية الحقوق،جامعة وهران-الجزائر،2018،ص35.(بتصرف).

[2]-أسيا بن بوعزيز والعربي بومعراف ،**ألية حماية وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول الدفع الإلكتروني** ،الواقع والمأمول ،جامعة الحاج لخضر باتنة 1-الجزائر،يوم 27 نوفمبر 2019،ص 8.(بتصرف).

[3]-هنية شريف،**حماية الشركات التجارية من أنظمة الدفع الإلكتروني**،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية ،المجلد 02،العدد 10،جامعة البليدة -الجزائر،2014،ص263.(بتصرفà.

6-الجدران النارية:

يمكن تحقيق الحماية لعمليات الوفاء الإلكترونية من خلال إستخدام أحد النظم لتأمين شبكة الإنترنت وشبكة البنوك الخاصة، بما تحتويه من معلومات وبيانات، عن طريق التحكم في عمليات الدخول و الخروج، سواءا بالنسبة للأشخاص المتعاملين مع الشبكة، أو بالنسبة للبيانات و المعلومات المتداولة عليها و تتمثل هذه النظم في جدران الحماية المعروفة بالجدران النارية،وهي عبارة عن برنامج و أجهزة توصيل شبكة المعلومات و الأنظمة الداخلية للمستخدم، مع الشبكة الواسعة للنت، وهي طريقة أيضا للسيطرة على أمن الانترنت وبقية الشبكات الحاسوبية، حيث يتم إستخدام جدران النار هذه عبر الأجهزة،و كذلك المكونات البرمجية و نظم الإتصال في نظام الحاسوب، و الهدف من جدران النار هو التغلب على أكبر قدر من التغيرات الأمنة، من خلال بناء قناة إتصال توجّه إليها المراسلات و المعلومات المتبادلة مع شبكة الأنترنت لمراقبتها و السيطرة على خروجها أو دخولها من والى شبكة المعلومات الخاصة مثلا بالبنك، وفق أسس وقواعد يتم تحديدها وبناءها في جدران النار المنفذ في شبكة البنك.

ومن المعروف أن المعلومات على شبكة الأنترنت في صورة مظروف إلكتروني، وإذا كان الجدار الناري مصمما بهذه الطريقة فإنه يفحص كل مظروف يمر عبره ويتحقق من مطابقته لشروط معينة، موجودة بطريقة فنية خاصة في البرنامج المكون للجدران النارية[1].

7-تشفير البيانات كتقنية لتأمين الدفع الإلكتروني:

يعتبر التشفير تقنية تكنولوجية تستخدم خوارزميات رياضياتية معقدة، لتشفير ونزع تشفير البيانات، و هذا بهدف ضمان السرية التي تستلزمها المعلومات، بقصد تأمين المعلومات ما بين الزبون على الخط و التاجر، أو البنك بقصد أن تنحصر قراءتها و الإطلاع عليها على المعنيين الشرعيين لهذه العملية، يستلزم إستخدام تشفير المعلومات تركيب برامج مخصصة لذلك على حاسوب كل من المرسل و متلقي المعلومة أو البيانات فبعد كتابة الرقم السري للبطاقة،أو رقم الحساب، يستعمل البرنامج المخصص للتشفير هذه الأرقام قبل بعثها الى التاجر أو البنك، فيتلقى التاجر أو البنك هذه الرسالة المشفرة، فيستعمل بدوره البرنامج المخصص لفك الشفرة ليتمكن من قراءة الرسالة، وإذا تمكن شخص بطريقة أو بأخرى الحصول على نسخة من الرسالة، فلا يمكنه قراءتها لأنها مشفرة[2].

8-توثيق متعدد العوامل:

[1]-كوثر سعدي ورضوان بن صاري ،**حماية وسائل الدفع الإلكتروني** ،**مجلة الدراسات القانونية** ،المجلد 09،العدد 1،جامعة المدية-الجزائر،2023،ص 1032.(بتصرف).

[2]-عبد الرؤوف دبابيش ،**وسائل الدفع الإلكتروني بين الحماية التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني**،مجلةالإجتهادالقضائي،المجلد 14،العدد14،جامعة بسكرة-الجزائر،2017،ص108.(بتصرف).

يستخدم التوثيق متعدد العوامل لتأكيد هوية المستخدم في عملية الدفع الإكتروني، مع تقديم إسم المستخدم أو كلمة المرور، و يمكن أن يتطلب النظام معلومات إضافية، مثل رمز التحقق المرسل الى الهاتف المحمول، أو بصمة الإصبع لتأكيد الهوية [1].

9-الشهادات الرقمية:

تصدر الشهادات الرقمية عن الجهات المانحة الموثوق بها التي توقع عليها، و تستخدم هذه الشهادات للتحقق من موثوقية المفاتيح العامة التي أصدرت، وفي البداية يقوم شخص أو شركة بتوليد زوج من المفاتيح العامة و الخاصة، كما يرسل المفتاح العام الى الجهة المانحة للشهادة ،و تضيف الجهة المانحة للشهادة بعض المعلومات المتعلقة بالشهادة، مثل الإسم، رقم التعريف، وعنوان البريد الإلكتروني وتاريخ الإنتهاء، و الرقم التسلسلي ،وتوقع عليها بالمفتاح العام لطالب الشهادة،و بالمفتاح الخاص للجهة المانحة للشهادة ،و يصادق توقيع الجهة المانحة للشهادة المعلومات المضافة الى الشهادة،وعلى المفتاح العام الموجود ضمن الشهادة[2] .

الفرع الثاني :الحماية القانونية[3]

وتضم حماية مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1- الحماية المباشرة:

والتي تعني تجريم الفعل بطريقة صريحة وواضحة في القانون.

أ-تجريم إستخدام أو الحصول على أرقام وبيانات وسائل الدفع الإكتروني:

وذلك من أجل توفير الأمان والثقة أكثر في وسائل الدفع الالكتروني ،خاصة في دول طول طور النمو، والتي يقف فيها عنصر الثقة و الأمان في وسائل الدفع الالكتروني حاجزا فولاذيا، يمنع شيوع إستعمال وسائل الدفع الالكتروني .

ومن بين الدول التي حرّمت إستخدام أو الحصول على أرقام وبيانات وسائل الدفع الإلكتروني نجد دولتين عربيتين من صنف الدول السائرة في طور النمو، وهي الإمارات في نص المادة اثنا عشر من المرسوم بقانون اتحادي رقم 05 سنة2012،والجزائر بمصادقتها على المرسوم 25214 من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات،والذي حرّم في الفقرة الثانية من المادة 18 الإستيلاء أو إستعمال بيانات أداة الدفع الإلكتروني الخاصة بالغير، أو تقديمها أو تسهيل تقديمها لغير صاحبها.

ب-تجريم الاحتيال الالكتروني:

نصّ التشريع الفيدرالي الأمريكي في المادة 211030-a ، وكذلك المشرع الفرنسي في نص المادة 3131 ،على أن الإحتيال الإلكتروني جريمة يعاقب عليها القانون، والعينة من بلدان متطورة ورائدة في مجال إستعمال وسائل الدفع الإكتروني، بل وسبّاقة لإطلاق أهم أنواع وسائل الدفع الالكتروني ومتمكنة

[1]-موقع **سلا salla**،تاريخ الإطلاع 22 مارس 16.53،2024.

[2]- جازية حسيني ،مرجع سبق ذكره ص88.(بتصرف).

[3]-أسيا بن بوعزيز والعربي بومعراف ،مرجع سبق ذكره ، ص ص8-11.(بتصرف).

فيما يخص حماية المتعاملين به،تثبت أن الإحتيال الإلكتروني جريمة عالمية لا يمكن التحكم فيها لأنها يمكن أن تحدث عندما يريد المستهلك القيام بطلب الموافقة على شراء سلعة أو خدمة عبر النت بشكل إعتيادي، فيجد نفسه قد تم قرصنة حسابه،أو أنه قد دفع ماله لجهة غير معنية بالبيع و تقديم السلع.

2-ثانيا الحماية غير المباشرة :

أ-تجريم الإعتداء على بيانات المواقع الإلكترونية:

يعتبر الدخول الى أي موقع إلكتروني قصد تغيير تصاميمه،أو إلغائها،أو إتلافها،أو تعديلها، وكذلك إستعمال عائد للغير، أو حتى وهمي (ما يسمى التحايل على العنوان البروتوكولي للنت)،أو حتى إدخال بيانات ومعطيات تكون جديدة بالنسبة لنظام المعالجة الألية ،إعتداءا واضحا على بيانات المواقع الإلكترونية،فالتشريع الفرنسي يعتبر التلاعب ببيانات ومعطيات المواقع الإلكترونية فعلا إجراميا، وكذلك المشرع الجزائري في المادة394 مكرر1 و394 مكرر2 قد بيّن أن تغيير محتوى البيانات الخاصة بالمواقع الإلكترونية، سواءا بالزيادة،أو النقصان، أو الإستبدال، جريمة أولى، والتعامل بالعمليات غير المشروعة جريمة ثانية.

ب-تجريم الإعتداء على نظام المواقع الإلكترونية:

جاء في التشريع الأمريكي للقانون الفدرالي الخاص بإستخدام الحاسب الألي، المادة a/2/1080 ،أنه يعاقب كل من يصل متعمدا، أو بدون ترخيص أو يقوم بتجاوز الترخيص المخول له الدخول الى الموقع الإلكتروني، قصد توقيفه ، فتح ثغرة الكترونية تسهل قرصنة الموقع ،أو تخريبه .

وجاء في التشريع الجزائري في المادة 394 مكرر من قانون العقوبات،أن الاعتداء على نظام المواقع الإلكترونية يتحقق إذا قام شخص بالدخول الى الموقع الإلكتروني بالغش في أي جزء من منظومة المعالجة الألية للمعطيات.

أما التشريع الفرنسي فقد كان صارما أكثر في تعريف الإعتداء على نظام المواقع الالكترونية،فهو يرى أن مجرد الدخول الى النظام المعلوماتي للموقع الإلكتروني جريمة وجب محاسبة مرتكبها، حتى وان كان دخوله الى النظام المعلوماتي لم ينجّر عنه أي أضرار،أو تحصيل فوائد لصالح المعتدي.

الفرع الثالث: دعم وسائل الدفع الإلكتروني

حتى يعرف إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني إنتشارا واسعا ورواجا،هناك العديد من العوامل التي يمكن لها أن تدفع بوسائل الدفع الالكتروني الى الإستحواذ على نظم الدفع محليا،وحتى عالميا، نذكر من هذه العوامل مايلي:[1]

أ-تخفيض الرسوم والتكاليف:

[1]-عماد الدين بركات وحورية طبي،**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية** ،مجلة القانون والتنمية المحلية ،المجلد 01،العدد 02،الجزائر،2019،ص132.(بتصرف).

إن أول عامل لجذب الزبائن سواءا لإقتناء السلع والمنتوجات أو الإستفادة من الخدمات هو إنخفاض التكلفة،وعلى أساسه تتم المفاضلة بين مختلف الخيارات المتاحة،وهو أمر مطلوب في وسائل الدفع، سواءا في سعر الحصول عليها،أو أسعار إجراء العمليات بها، فبعض الأحيان تكون قيمة المدفوعات قليلة ولكن عمولة الدفع أكثر منها، فيتجه الإنسان الى إلغاء الشراء بالدفع الإلكتروني.

ب-سهولة الإستخدام:

لا بد أن تتمتع وسائل الدفع الإلكتروني بسهولة الإستخدام وذلك بتقصير الخطوات وإيضاحها،وهذا أمر يخدم كافة الشرائح العمرية والمختلفة الثقافة، خاصة فئة محدودي التعليم الذين يجدون صعوبة في فهم الخطوات المعقدة، أو فئة الشيوخ والعجائز الذين يبتعدون عن الدفع الإلكتروني لأن خطواته طويلة لا تراعي مرحلتهم العمرية التي تتميز بالنسيان والضجر من أبسط الأمور.

ت-الأمن والحماية:

إن أساس أي تعامل نقدي ومالي هو وجود الثقة الكاملة بين مختلف أطرافه،فالتعامل بوسائل دفع إلكترونية لا تتمتع بالحماية الكافية من القرصنة والإختراق وغيرها،هو بمثابة القمار بالأموال، وهو أمر لا يتجرء أغلب الناس على فعله،خاصة أصحاب الأموال الطائلة.

ث-نشر الوسائل والوسائط:

لأن عملية الدفع الإلكتروني تحتاج الى وجود الوسائل والوسائط معا،ففي بعض الأحيان يكون الإقبال على وسائل الدفع الإلكتروني إقبالا محتشما، نتيجة عدم نشرها، أو نتيجة تعذر إستعمالها، لعدم وجود الوسائط المناسبة لها في رقعة جغرافية واسعة، كما أن نشر وسائل الدفع الإلكتروني ووسائطها ضروري كألية للتعريف بها، والترويج لها ،خاصة إذا كانت حديثة.

ج-التطابقية:

هذه النقطة تخدم مصدر أداة الدفع ،وكذلك الزبون في نفس الوقت فإستعمال نظام دفع معين تمر عبره العديد من وسائل الدفع ،يساهم في إنتشار وسائل الدفع الالكتروني،لأنها مهما اختلفت ،تكون صالحة للدفع في نظام الدفع الموحد.

.

خلاصة :

بإعتبار القطاع البنكي قطاع مهم،أصبح عليه لزاما مسايرة التطور الحاصل من خلال تقديم خدمات بنكية قائمة على الإستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والإتصال الحديثة والمتمثلة بوسائل الدفع الإلكتروني.
وسائل الدفع الإلكتروني هي وسائل دفع تقليدية لكنها بصورة إلكترونية،وتتميز هذه الوسائل بأنها أصبحت حتمية لإجراء عمليات الدفع في المعاملات الإلكترونية،فهي قد قدمت حلولا للتخلص من الضعف الذي تعاني منه وسائل الدفع التقليدية خاصة في ظل إنتشار المعاملات الإلكترونية و المسارعة لرقمنة كل القطاعات والإدارات.

فهي قد إختصرت المسافات ووفرت الوقت لمستعمليها،وقامت بتدنية تكاليف البنوك التي تعتمدها، وغير ذلك من الإيجابيات والميزات التي جاءت بها هذه الوسائل،والتي تعتبر فرقا بينها وبين سابقتها التقليدية،وتمثل دافعا لتبنيها.

لكن رغم تعدد المزايا والإيجابيات التي جاءت بها وسائل الدفع الإلكتروني إلّا إنها تتعرض للعديد من المخاطر مثل تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني،أخطار تنجم عن خلل في تشغيل الأداة ،أخطار ناتجة عن أسباب فنية أخطار ناتجة عن خطأ في تشغيل الأداة، ويمكن التقليل من هذه الأخطار أو تجنب بعضها من خلال إستعمال بروتوكولات الحماية التقنية مثل بروتوكول الجدران النارية، والتوثيق متعدد العوامل وغيرهما،كما أن التشريعات القانونية في مختلف دول العالم قد قامت بسّن قوانين تحمي وسائل الدفع الإلكتروني ،مثل تجريم الإحتيال الإلكتروني،وتجريم الحصول على بيانات أو الأرقام السرية لوسائل الدفع الإلكتروني أو استعمالها.

الفصل الثاني:

واقع وسائل الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية

تمهيد :

بعد التعرف على ماهية وسائل الدفع الإلكتروني ،والعروج على المراحل التاريخية التي مرت بها حتى وصلت إلى النسخة الحالية،وكذلك تبيان مختلف أنواعها، وإبراز الفروق بينها وبين وسائل الدفع التقليدية، حتى يتسنى للقارئ تمييز الحديث من وسائل الدفع من القديم منها ،دون نسيان الأسباب التي أدت إلى زوال هذه الأخيرة وإستبدالها بالحديثة،وبعد الإلمام كذلك بوسائط الدفع الإلكترونية والتي بدونها لا تتم عملية الدفع الإلكتروني، وأطراف التعامل بالدفع الإلكتروني،حتى الوصول إلى تقييم وسائل الدفع الإلكتروني (تبيان العيوب والمزايا) وكذلك كيفية حماية هذا النوع من الدفع.

جاء دور إسقاط كل هذا الكم من المعرفة على واقعنا المعاش في الجزائر، لذلك ارتأينا إختيار نوعين من المؤسسات،مؤسسات بنكية متمثلة في كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يحظى بشعبية كبيرة كونه أكثر بنك له فروع في الجزائر أي أكبر إنتشار جغرافي،وكذلك عدد زبائنه هو أكبر عدد زبائن.

و البنك الوطني الجزائري،هو الأخر يملك قاعدة زبائن لا ياستهان بها، خاصة أنه أول بنك تم إعتماده في الجزائر وهو يعتبر أب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،ومؤسسة من نوع أخر، هي مؤسسة غير بنكية،وهي مؤسسة بريد الجزائر التي تشهد هي أيضا حركة زبائن دائمة.

تم إختيار هذين النوعين من المؤسستين لمحاولة تغطية واقع الجزائر في إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدراسة كل شرائحها وعلاقتهم بوسائل الدفع الإلكتروني، وحتى تكون الدراسة هادفة،والصورة تتضح أكثر،تم تناول هذا الفصل وفق الترتيب التالي:

المبحث الأول:وسائل الدفع الإلكتروني في وكالة BADR.

المبحث الثاني:وسائل الدفع الإلكتروني في وكالةBNA

المبحث الثالث :وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر.

المبحث الرابع:مقارنة استعمال وسائل الدفع في المؤسسات المدروسة.

المبحث الأول: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أكثر البنوك العمومية شيوعا وشعبية،رغم أنه من أواخر البنوك التي تم تأسيسها في الجزائر بعد الإستقلال،حيث أنه ورث40 مقرا من البنك الوطني الجزائري،وهو اليوم من أكثر البنوك إمتلاكا للفروع.

المطلب الأول: نظرة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر BADR

وتكون هذه النظرة بالتعرف على ما يخص البنك من نشأة،مهام ،وعرض للهيكل التنظيمي وغيره.

الفرع الأول:التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ تأسيسه بموجب مرسوم قرار رقم 82/2006، الصادر بتاريخ 1982، وذلك في إطار هيكلة القطاع المصرفي، على تدعيم تنمية إقليمية، ومشاريع زبائنه بشكل فعّال،فقد نسبت إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة بقطاع الفلاحة، الصناعة الزراعية،الصيد البحري،الري ،تربية المائيات ،الصناعات الغذائية ،وكل ما من شأنه تطوير الريف،وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى، ما يشّكل دعما لتنمية الإقتصاد الوطني وتحسين مستواه .

أنشأ بنك بدر برأس مال قدر ب2200000000 دج، على شكل شركة ذات أسهم،تزاول نشاطها لمدة 99 سنة ،مع إمكانية حلها في حالة خسارة ¾ رأس مالها الإجتماعي،و في حالة الضرورة.

وبعد إلغاء التخصص البنكي بموجب قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14، أصبحت مهمة بنك الفلاحة لا تقتصر على تمويل القطاع الفلاحي والعالم الريفي وماله علاقة بهما فقط،بل توسعت خدماته إلى منح القروض، تشجيع الإدخار بنوعيه،التأمين،تأجير الصناديق الحديدية ... الخ، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد تلّون بصبغة الشمول.

1-أهدافه: تتمثل في

أ-تطوير خدماته وعلاقاته بعملائه ؛

ب-الرقي بالموظفين من خلال التكوين وتحفيزهم على العمل؛

ت-تجديد وعصرنة ثروته ؛

كما أنه يسعى إلى التوسع بفروع جديدة قصد الإقتراب من زبائنه،وتحقق هذه الأهداف بفضل:

أ-عمل ديناميكي في مجال التغطية؛

ب-رفع الموارد بأقل تكلفة؛

ت-الدقة في تسيير الخزينة.

2-مهامه:

طبقا للقوانين والإجراءات يتكفل بنك الفلاحة والتنمية و الريفية بتطبيق الخطط و البرامج المرتبة من خلال قيامه ب:

أ-الإستغلال الأمثل للإمكانيات التي تمنحها السوق المالي؛

ب-خلق منتوجات وخدمات جديدة،وهذا في إطار سياسة منح القروض ذات المردودية ؛

ت-رفع موارده بأقل التكاليف؛

ث-مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي وتقنياته .

3-ويسعى البنك إلى تطوير معالجة المخاطرة عن طريق:

أ-حل المشكلات المالية ؛

ب-ملائمة الضمانات ؛

ت-السعي للحصول على الإمتيازات الجبائية ؛

ث-تحسين علاقة زبون -بنك،من خلال الإستقبال الجيد والرد على الطلبات بجدية؛

ج-ملائمة معدلات الفائدة بتكلفة الإيراد؛

ح-مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية ؛

خ-وضع سياسة إتصال فعّالة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك ب:

- ✓ استغلال الإعلام بمختلف فروعه (جريدة ،معدات سمعية بصرية.... الخ) .
- ✓ إعطاء قيمة لأصحاب الشهادات بمنحهم مناصب تناسب مستواهم العلمي،والعمل على تكوين وتطوير مهارات الموظفين الآخرين .

4-أما عن التمويل ،فبنك الفلاحة والتنمية الريفية مسؤول عن تمويل كل من :

أ-المجموعات التعاونية ؛

ب-المستثمرات الفلاحية الصغيرة وكبيرة الحجم (EAT-EAC) ؛

ت-مؤسسات فلاحيه صناعية من كل نوع ؛

ث-قطاع الصيد البحري؛

ج-مزارع الخدمات والتسويق[1] .

5-بعض الإحصائيات :

أ-عدد الموظفين: 7000؛

ب-عدد المكلفين بالزبائن : 1200؛

ث-عدد الوكالات :321؛

ج-عدد مجمعات الإستغلال:39.[2]

الفرع الثاني: شعار البنك وهيكله التنظيمي

1-شعاره: تم إختيار الشكل الموالي ليمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية،كما يرمز له بتسمية بنك بدر أو BADR ،وهي إختصار لتسميته الفرنسية Banque de L agriculture et de développement Ru **الشكل رقم(02):**شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

المصدر:موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،.www.badr.dz،22 ماي 2024، 20:23.

[1]-**مدونة المتخصص**،22 مارس 2024،20:42.(بتصرف).

[2]- **مدونة المتخصص**،22 مارس2024،20:24

2-الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من رئيس عام للبنك، وعدة إدارات ومديريات عامة تقع كلها في مقره الرئيسي في العاصمة الجزائر،تليها مديريات الفروع الموجودة في كل ولاية،ومنها تتوزع الفروع التي تتواجد في أغلب الدوائر،كل هذا وفق الشكل التالي:

- **الشكل رقم(03)** :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

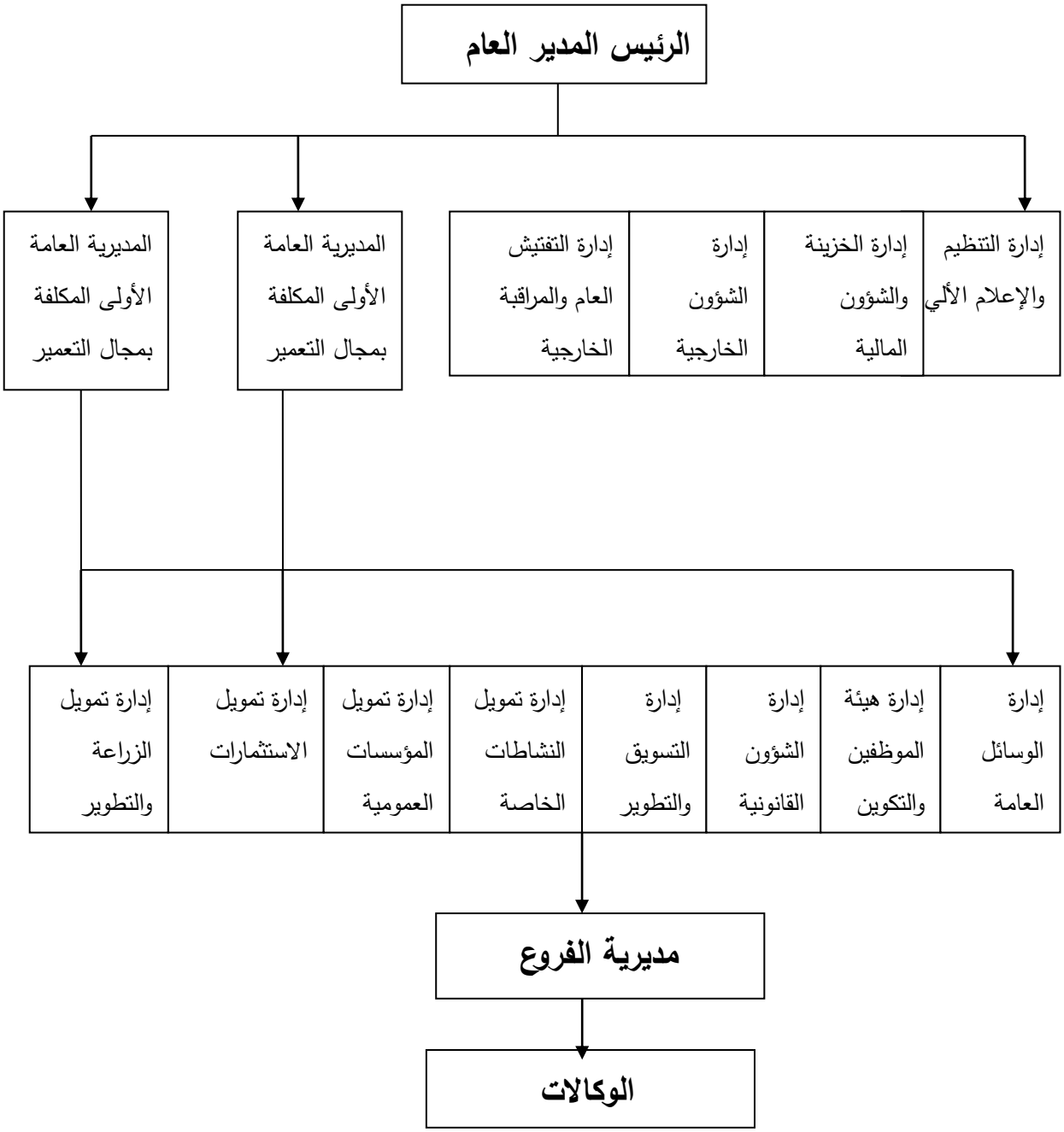

المصدر : مدونة المتخصص،بتاريخ 22 مارس 2024،22 مارس 2024،20:45 .

المطلب الثاني: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة الهاشمية

ويتم التعرف على الوكالة من خلال عرض هيكلها التنظيمي وشرح عناصره المختلفة،وذلك بتعريفها،وتبيان مهام كل واحدة منها.

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية-465-

ككل مؤسسة، يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة الهاشمية-465- هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك الذي يتم من خلاله تنظيم الأقسام وفريق العمل وبيان كيفية ترابط هذه العناصر معا.

سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة الهاشمية -465- كما هو موضح في الشكل التالي:

1-الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم(04):الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية -465-.

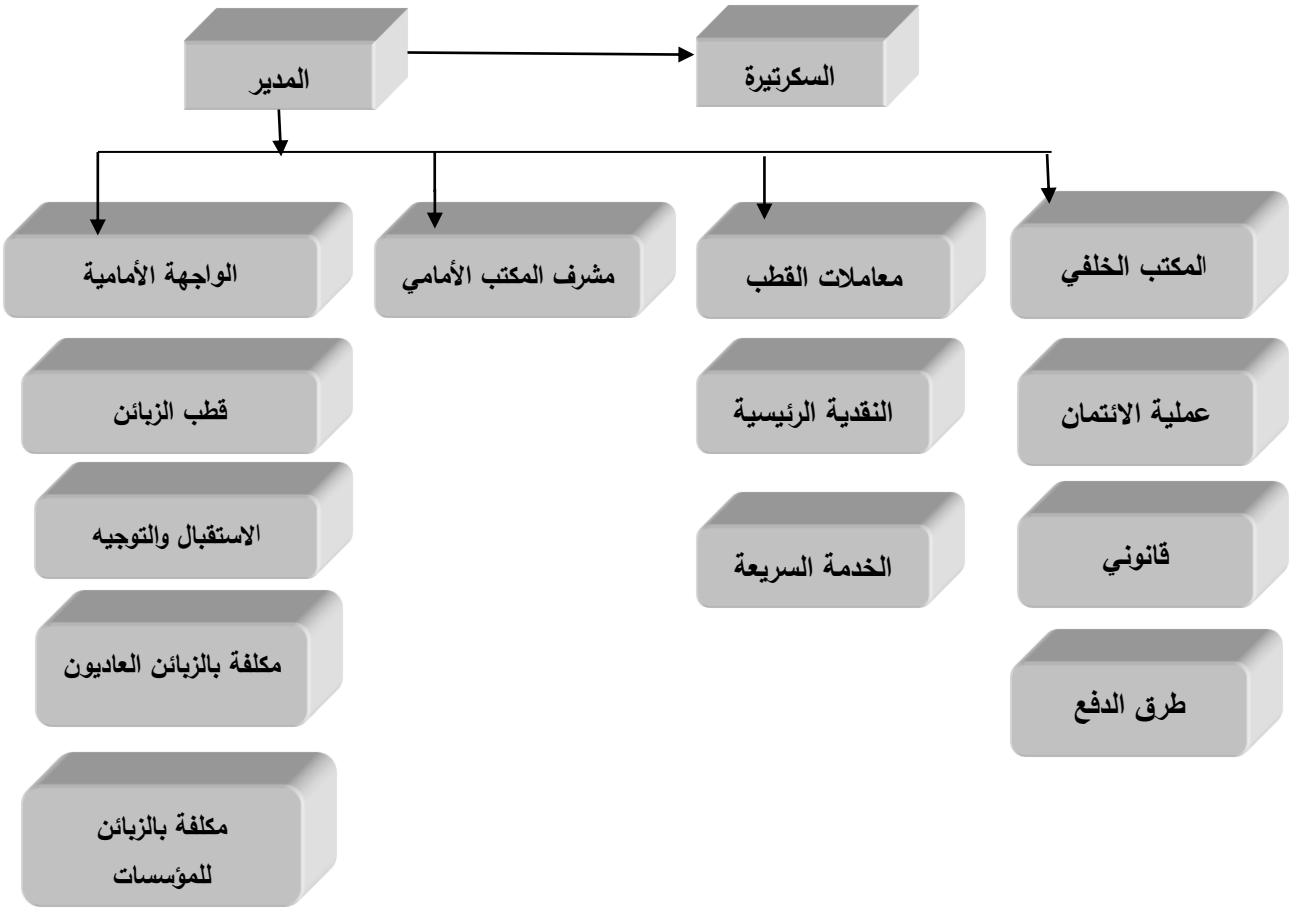

المصدر: وثائق مأخوذة من وكالة بدر الهاشمية-465-.

الفرع الثاني: شرح عناصر الهيكل التنظيمي لبنك بدر وكالة الهاشمية-465-

1-مدير الوكالة:

هو مدير الفرع يوجه موظفي البنك ويتحمل مسؤولية النتائج التي يتم الحصول عليها، وهذا المنصب يتطلب خبرة واسعة في علم البنوك و يستدعي عددا معينا من المهارات،ويتمثل دوره فيما يلي:

أ-إدارة فرعه وهو رئيس فرع البنك؛

ب-مسؤول عن الإدارة المالية ؛

ت-يقوم بتكييف إستراتيجية البنك الذي يقوم بإدارته مع بيئته، وسوف يقدم العروض الأكثر ملائمة للسوق المحلية ؛

ث-تحقيق الأهداف المحددة، فهو المسؤول عن ضمان تحقيق هذه الأهداف من حيث الربحية و الدوران ؛

ج-السيطرة على المخاطر المالية مسؤولية تقع على عاتقه ولا سيما على مستوى السياسة الائتمانية للشركة.

2- السكرتيرة:

التي تعمل كوسيط بين المدير والموظفين .

أ-صفاتها:

- ✓ اليقظة و جمع المعلومات؛
- ✓ معرفة كل الأمور الإدارية؛
- ✓ الدقة و الحذر؛
- ✓ لا تتخذ قرارات في غياب المدير .

ب-دورها:

- ✓ تسليم البريد و حفظه؛
- ✓ تعالج المكالمات الهاتفية ؛
- ✓ تحدد المواعيد؛
- ✓ تقوم بحفظ الملفات و أرشفة المستندات؛
- ✓ هي التي تكتب على الورق والبريد الإلكتروني.

3-موظف الاستقبال:

هو أول شخص يلتقي به الجمهور يجب عليه إعطاء دائما صورة جيدة عن المؤسسة، هذا الوكيل المسؤول عن إبلاغ العملاء، ويساعد العملاء في طلباتهم الإدارية وخاصة في نماذج الصياغة، فهو المسؤول أيضا عن إستقبال المكالمات الهاتفية ،وتحديث العرض والمعلومات الخاصة بالبنك للجمهور،ويتمثل دوره فيما يلي:

أ-مسؤول عن إستقبال العملاء الذين يدخلون الوكالة ؛

ب-إحالة العملاء في الوكالة ؛

ت-الحفاظ على لوحة مفاتيح الوكالة ؛

ث-إدارة المكالمات الواردة وإذا لزم الأمر ينقلها الى مديري الحسابات.

4-مدير حسابات العملاء:

تتمثل المهمة الرئيسية لمديري حسابات العملاء من شركات وأفراد في تعبئة ملف العمل على نظام المعلومات،كما أن له أدوار أخرى هي:

أ-إبلاغ العميل بسير الملفات القادمة؛

ب-توفير خدمة ما بعد البيع عالي الجودة؛

ت-ملئ ملف الأفاق؛

ث-القيام بعمليات التنصيب؛

ج-البيع المتبادل والإنعاش،من خلال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية؛

ح-تنفيذ المعاملات التجارية؛

خ-إدارة وتطوير محفظة العملاء والآفاق؛

د-التحقق من مطالبة الوثائق والمعلومات قبل إرسالها الى خدمة المكاتب الخلفية[1] .

المطلب الثالث :أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في وكالة بدر بالهاشمية -465-

لدى وكالة بدر بالهاشمية-465- العديد من البطاقات الإلكترونية البنكية التي تسمح بإجراء مختلف العمليات المصرفية والتي من بينها السحب و الدفع،وكذلك تنفرد بتقنية المقاصة عن بعد.

الفرع الأول: البطاقات

قبل تعداد نوع البطاقات التي تتيحها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالهاشمية،أردنا تقديم معلومات حول كيفية الحصول عليها ،بداية من ملئ الأوراق اللازمة للحصول عليها حتى الحصول عليها في يد الزبون.

1-خطوات الحصول على بطاقة بدر:[2]

أ- يجب أولا:

الإنتساب الى الفرع وذلك بفتح حساب بنكي فيه ،وهو إجراء بسيط يمكن للزبون أن يقوم به بأخذ نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية،شهادة ميلاد الأصلية،كشف الراتب،مبلغ رمزي لفتح الحساب.

ب-أما الخطوة الثانية:

[1]- وثائق مأخوذة من **وكالة بدر الهاشمية-465-**.(بتصرف).

[2]- معلومات مأخوذة من أحد الموظفين **بوكالة بدر الهاشمية-465-**.

فهي ملئ العقد الذي يربط البنك بالزبون،يحتوي العقد على معلومات شخصية روتينية،مثل الإسم الكامل،تاريخ ومكان الإزدياد ،العنوان ،المهنة،الهاتف، ومعلومات مهنية،مثل رمز البريد ،الحد الأقصى للراتب الشهري،رقم الحساب البنكي ،رقم البطاقة، الإمضاء ...الخ.

ت-ثالثا خطوات إستلام البطاقة:

التي سنتطرق اليها في ترتيب النقاط التالية:

- ✓ بعد ملئ العقد،تحتفظ الوكالة بالنسخة الخضراء ،حامل البطاقة له الحمراء،وتتحصل الوكالة المركزية الموجودة في العاصمة على النسخة البيضاء، والتي تقوم بإرسال طلب إصدار بطاقة الى شركة ساتيم.
- ✓ بعد أن تقوم شركة ساتيم بإصدار البطاقة،يتم إرسالها الى الوكالة مرفوقة بالرقم السري.
- ✓ بعد وصول البطاقة الى الوكالة، يسجل إسم ولقب حامل البطاقة،رقمها،وتاريخ طلبها في سجل البطاقات لتقوم الوكالة بإخطار أصحاب البطاقات بجاهزية بطاقاتهم .
- ✓ يمكن لأصحاب البطاقات سحب بطاقاتهم و أرقامهم السرية وذلك بعد إمضائهم على إستلامها في سجل الوكالة.

مع ذكر نقطة مهمة هي أن الحصول على بطاقات بنك بدر أصبح في أخر 5 سنوات يتم بشكل ألي عند فتح حساب بنكي.

الفرع الثاني:أنواع البطاقات المتوفرة في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالهاشمية -465-

1-البطاقة المشتركة بين البنوك CIB [1]:

أ-الوصف:

هي بطاقة تحتوي على معلومات عدة منها إسم البنك ،رمزه ،رمز شركة ساتيم، كما تحتوي على مجموعة من الأرقام عددها 15 رمزا تتوسط البطاقة ،وتختلف من عميل لأخر،ترمز من اليمين لليسار.

ب-الشكل:

[1]-معلومات مأخوذة من **أحد الموظفين بوكالة بدر الهاشمية-465-**. بتصرف.

الشكل رقم(05): البطاقة المشتركة بين البنوك CIB

المصدر:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية -466- .

ت-الإمتيازات:

السحب والدفع في أن واحد ،حيث:

- ✓ يمكن لحامها القيام بعملية السحب النقدي من أي وكالة لبنك بدر، وكذلك من المصارف السبعة الأخرى المشاركة.
- ✓ القيام بعملية الدفع لمختلف المحلات والمحطات والفنادق داخل أرض الوطن.

ث-أنواعها:

- ✓ **CIB الكلاسيكية:**

خاصة بالزبون العادي (لديه رصيد شهري)؛

- ✓ **.CIB الذهبية :**

خاصة بأصحاب الطبقة الراقية غير محدودي الرصيد، مثل المقاولين.

2- **بطاقات ماستر كارد الدولية :**

أ-الوصف:

وهي بطاقات يصدرها بنك بدر وكالة الهاشمية ، وتستعمل في :

- ✓ الشراء من جميع المواقع .AMaganEbay ;ALiexpress؛
- ✓ شراء التطبيقات وشحن الألعاب pubG, Freefire؛
- ✓ صالحة لتجديد حسابيBeINSPORT.Netflix؛
- ✓ صالحة لحجز الفنادق و تذاكر الطيران ؛
- ✓ صالحة للإستعمال أي للدفع في المحلات الأوروبية عند السفر؛
- ✓ صالحة لدفع مستحقات الدراسة في الجامعات العالمية؛

- ✓ صالحة لسحب الأموال من أي صراف يحمل (شعار ماستر كارد)؛
- ✓ إمكانية إيداع الكارت في ملف التأشيرة إن كنت تريد الهجرة لأي بلد أوروبي ، وهي تتطلب وجود حسابين ،الأول بالعملة الوطنية(دج) والثاني بالعملة الصعبة (الأورو).

ب-أنواعها:

✓ **ماستر كارد كلاسيك:**

تتمثل خصائصها في:

- أدنى قيمة للحصول عليها :12000 دج / 100 أورو؛
- الحد الأقصى للسحب :800 أورو/أسبوع (سحب نقدي)،و2500أورو/الأسبوع(دفعات الانترنت+TPE)؛
- عمولة السحب كاش:2,5 دج+2 أورو ثابت؛
- مدة الصلاحية : عامين ؛

✓ **ماستر كارد تيتانيوم:**

- الحد الأقصى للسحب:1000 أورو /أسبوع (سحب نقدي) ،و 5000 أورو/الأسبوع(دفعات الانترنت+TPE)؛
- الحد الأدنى للحصول عليها:17000 دج و 200 أورو؛
- عمولة السحب كاش :2.5 دج+2 أورو ثابت؛
- وقت التسليم :15 يوم؛

ت-الشكل:

الشكل رقم(06):بطاقات ماستر كارد ،كلاسيك خضراء اللون، وبطاقة ماستر كارد تيتانيوم فضية اللون.

المصدر: المصدر:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية-465-.

3- بطاقات التوفير:

أ-الوصف:

هي بطاقة تسمح لعملاء البنك اللذين يملكون رصيدين، رصيد شهري ، ورصيد إدخاري السحب عن طريق الموزعات الآلية دون التنقل إلى وكالات البنك، كما تسمح لصاحبها بتحويل الأموال من رصيده الى الدفتر من خلال الشباك الألي ، دون أن يكون مضطرا لسحب الأموال ونقلها للوكالة،كل هذا من أجل تقريب الوكالة من الزبون أكثر ومنح الأخير حرية أكثر.

ب-الشكل:

الشكل رقم(07):بطاقة التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المصدر:بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية -466-.

4- بطاقة CBR:

يمكن الحصول على هذه البطاقة من خلال إبرام عقد بين الزبون والوكالة وعدد من المتعاملين بها لدى هذه الوكالة وهي بطاقة سحب وطنية،خضراء اللون،ولكن السحب ممكن من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقط[1].

الفرع الثاني: إجراء الدفع الإلكتروني عن طريق المقاصة الإلكترونيةtélé-compensation

تتم المقاصة الإلكترونية (تحويل الأموال من بنك أو فرع بنك إلى فرع بنك أخر) بطريقة إلكترونية تحت إشراف مركز خاص لمراقبة مصدر الأموال لحمايتها، بالطريقة الإلكترونية، في وقت حقيقي، ويتم فيه تسيير التحويلات السارية بصفة مستمرة وعلى الفور وبدون تأجيل، ويتم التحويل أو الدفع بالتقنية بإتباع الخطوات التالية:

1-معالجة دفع الشيك عبرTélé compensation:

أ-معالجة الذهاب:

- ✓ ملئ المعلومات المهمة الخاصة بالشيك الأمر بالدفع بالمبلغ المحدد ،البنك الذي سيسدد،التاريخ والمكان الخاصين بالشيك، المكان أين تقع الوكالة التي ستدفع .
- ✓ تسليم الإقرار بالاستلام للعميل؛
- ✓ تحويل الشيك عبر تمريره في سكانار télé compensation؛

ب-خطوات معالجة الرد:

- ✓ إستلام والتأكد من الشيك؛
- ✓ التأكد من الشيك المرفوض أوليا؛
- ✓ التشاور بشأن رفض تسليم الشيك.

ج-التحويل أو صب الأموال :

- ✓ إصدار الصب؛
- ✓ إستلام الأمر بالصب؛
- ✓ صب الأموال.[2]

[1]-معلومات مقدمة من **طرف الموظفين بوكالة بدر الهاشمية-465-**.

[2]- وثائق مأخوذة من **وكالة بدر الهاشمية-465-**(.بتصرف).

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى وسائل الدفع الإلكتروني في أول البنك تم إعتماده بعد الإستقلال، وذلك في إطار تنظيف مخلّفات الإستعمار، بعرض مختلف المعلومات عنه وذلك من أول نشأته، الى تعريفه وعرض خدماته،وشبكة الشركات والمؤسسات الواسعة التابعة له،ثم سنقوم بأخذ وكالة البويرة كعيّنة لدراسة أنواع وسائل الدفع الإلكتروني الموجودة في هاته المؤسسة،وكيف يمكن الحصول على كل أداة من أدوات الدفع الإلكتروني المتاحة في تلك الوكالة،كل هذا بعد إلقاء نظرة حول الوكالة طبعا.

المطلب الأول: نظرة حول البنك الوطني الجزائري BNA

وهو من أول البنوك التي تم إعتمادها في الجزائر وسنحاول في هذا المطلب عرض تعريف عنه من خلال نشأته،عرض هيكله التنظيمي ،شعاره ..الخ.

الفرع الأول:نبذة عن البنك وشعاره

1-نبذة عن البنك:

طبقا للمرسوم رقم 176/66 المؤرخ في 13 جوان 1966 الصادر في الجريدة الرسمية،وبعد تأميم القطاع المصرفي الجزائري سنة 1966،والصادر في الجريدة الرسمية في تاريخ 12جانفي 1988 طبقا للمرسوم 01/88.عرف النظام المصرفي الجزائري ميلاد أول بنك تجاري هو البنك الوطني الجزائري.

فبتاريخ 05سبتمبر 1995، وبعد مداولة مجلس النقد والقرض، تم إعتماد البنك الوطني الجزائري والذي كان من بين مهامه، وضع نظام تمويل وطني، والقضاء على تراكم الأموال، من أجل إعادة توظيفها، ثم أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي، والصناعي،والتجاري،كما أن البنك يعرّف نفسه من خلال الشعارات التالية:

أ-بنك الجميع وكل فرد/ خبرة فريدة:

منذ إنشائه سنة 1966،رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه ،سواء كانو أفراد، مهنيين أو مؤسسات،وهذه مهمته الأساسية ،ما يجعله اليوم أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية مع أكثر من 2,5 مليون زبون .

ب-بنك تنمية /الشريك مصرفي ذو مرجعية:

يضمن البنك الوطني الجزائري خدمات ذات جودة عالية تقدمها فرق محترفة مكونة أكثر من 500موظف، موزعة عبر التراب الوطني،الذين يسهرون على تحقيق تنمية إقتصادية للوطن بإيجاد حلول تمويلية تتلاءم مع الإحتياجات .

ت-بنك العلاقات الإجتماعية والمواطنة:

كونه أول بنك حاز على الإعتماد، البنك الوطني الجزائري يتخذ من التقدم ،الأخلاق المهنية ،الجودة ،والإقرار قيما خالدة.

ج-بنك جواري/ شبكة قوية:

بتربعه على 227 وكالة ،21 مديرية جهوية للإستغلال عبر التراب الوطني وخاصة بعد دخوله الرقمنة بقوة، سواء في خدماته،منتجاته وسائل الدفع الرقمية (100 شباك أوتوماتيكي 171موزع أوتوماتيكي لأوراق النقدية ،فالبنك الوطني الجزائري يعتبر بنك جواري بإمتياز.

ح-موظفون أكثر كفاءة خدمة لأداء أكثر:

لضمان خدمة مميزة وراقية،لابد أن يتولاها موظفون راقيون ومتميزون ،لذلك يضع البنك الوطني الجزائري التدريب والتأهيل في أولويات اهتماماته.

خ- بنك ذو شبكة عروض متنوعة :

بفضل هندسة المصرفية الإستباقية ،يحصي البنك الوطني الجزائري مجموعة غنية ومتنوعة من المنتجات والخدمات ،كما يقدم أيضا منتجات للتأمين البنكي ،تهدف أساسا التي تغطيه العديد من المخاطر بسيطة وتنافسية ،هكذا تتميز منتجات وخدمات البنك الوطني الجزائري التي تتوافق مع القوانين السارية المفعول ،ومكيفة جميع احتياجات زبائنها.

2-شعار البنك الوطني الجزائري:

الشكل رقم(08):شعار البنك الوطني الجزائري

ككل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها،يتخذ البنك الوطني الجزائري شعارا (أنظر في الأسفل)،كما أن له ترميز هو BNA ،وهو إختصار لتسميته الكاملة بالفرنسية Banque Nationale Algérienne.

المصدر:موقع البنك الوطني الجزائريwww.BNA.dz،**22 ماي ،20:43**.

الفرع الثاني: الشركات التابعة والمساهمة في البنك وإحصائياته

1-الشركات التابعة والمساهمة:

أ-في الجزائر:

- ✓ شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH ؛
- ✓ شركة إدارة البورصة والأوراق المالية؛
- ✓ شركة المقاصة الجزائريةSAC ؛
- ✓ شركة الإستثمار الماليCELIM SICAV
- ✓ الشركة الوطنية للتأخير الماليSNL؛
- ✓ شركات التأمين والضمانات ؛
- ✓ شركة ضمان الودائع البنكية SGDB؛
- ✓ صندوق ضمان قروض الإستثمار CGCI؛
- ✓ شركة ضمان القرض العقاري SGCI؛
- ✓ صندوق الضمان المتبادل لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب FCMGGRCJ؛
- ✓ صندوق الضمان التعاضدي للقروض المصغرة ANGEM؛
- ✓ المعهد الجزائري للدراسات العليا الماليةIAHEF؛
- ✓ مركز ما قبل المقاصة بين المصارفCPI؛

- ✓ شركة الخدمات المصرفية SSB .

2-في الخارج:

أ-البنك الجزائري للتجارة الخارجيةBACE ؛

ب-بنك المغرب العربي للإستثمار والتجارةBAMIC؛

ت-برنامج تمويل التجارة العربية PFCA؛

ث-الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص SIDSP؛

ج-جمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT؛

ح-شركة المغرب العربي للتجارة (قيد التصفية)MARTCO؛

3-شركات نشطة في ميادين أخرى:

أ-شركة الإستثمار الفندقيSIH ؛

ب-شركة SOPRI EL BNAI للتطوير العقاري؛

ت-شركة الرأسمال الإستثماري أو صندوق الإستثمار الجزائريAIF.

4-إحصائيات البنك الوطني الجزائري:

أ-21 مديرية جهوية؛

ب-231 وكالة؛

ت-585 موظف ؛

ث-100شباك ألي؛

ج-180موزع ألي؛

ح-543772 بطاقة بنكية ؛

خ- 2639319حساب للزبائن ؛

د-8000 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد ؛

ذ-8000 جهاز دفع إلكتروني ؛

ر- 64 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني[1] .

المطلب الثاني: نظرة حول البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-

يمكننا تعريف وكالة البنك الوطني الجزائري بالبويرة من خلال عرض أهدافها وهيكلها التنظيمي الذي تسير به هذه المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-

يقوم البنك الوطني الجزائري بمجموعة من الوظائف ويسعى لتحقيق العديد من الأهداف، نذكر أهمها كما يلي:

1-أهداف البنك الوطني الجزائري لوكالة البويرة -460-:

أ-ضمان تمويل المشاريع الإستثمارية؛

ب-إتباع قواعد قانون النقد والقرض فيما يخص الحذر؛

ت-إتباع المبادئ العامة في وضع مخطط للقروض؛

ث-تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والإتصال، كشبكة الإتصال Swift ؛

ج-ضمان السير الحسن لعمليات البنوك بمراقبتها؛

ح-ايجاد طرق تسيير فعالة من أجل ضمان التحولات اللازمة للتطوير التجاري، وذلك بتحديث التقنيات المستعملة.

2-مهام البنك الوطني الجزائري:

كأي وكالة فإن وكالة البنك الوطني الجزائري البويرة -460- ،توكّل إليها مجموعة مهام هي:

أ-العمل في حدود السياسة العامة للدولة وعدم الخروج منها؛

ب-المساهمة في سلامة سير السياسة المتبعة،وذلك بإشعار المديرية المركزية المتخصصة أول بأول؛

ت-زيادة ربحية البنك وذلك بالعمل على إستقطاب أكبر عدد من التعاملات التجارية،وخاصة تمويل التجارة الخارجية لأن العائد منها كبير؛

[1]-**موقع البنك الوطني الجزائري** بتاريخ 22 مارس 2024،20:42.(بتصرف).

ث–تطبيق السياسة التي سطّرها البنك؛

ج–التعامل الجيد مع الزبائن لرسم صورة جيدة عن البنك لدى المواطنين،وكذلك تسهيل عملية الوساطة المالية .[1]

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة –460–

يختلف مجلس إدارة البنك الوطني الجزائري لوكالة البويرة–460–،عن أغلب الهياكل التنظيمية المعروفة للمؤسسات ،حيث أنه يتكون من ثلاثة مجالس للإدارة ،الأولى أعلى سلطة من المدير والأخريتين تحت سلطة المدير ،كما يوضح الشكل التالي:

[1]– معلومات مقدمة من طرف **موظف بالبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة–460–**(.بتصرف).

الشكل رقم(09):الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-.

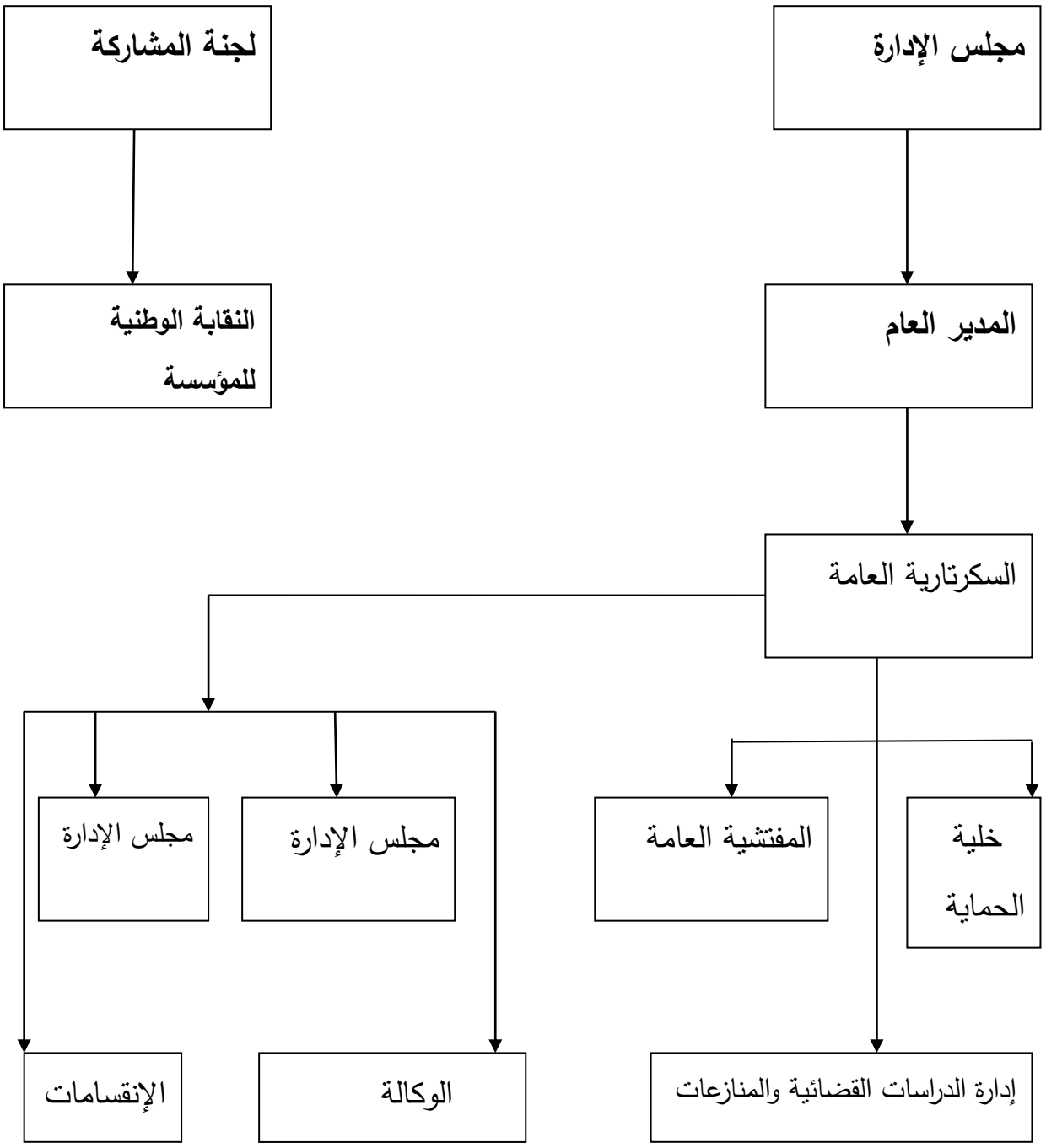

المصدر:وثائق مقدمة من طرف أحد الموظفين بوكالة البويرة-460-.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-

تعرض الوكالة بعديد من البطاقات الوطنية والعالمية لعمالها وبشروط وإمتيازات مريحة، والتي سنعرضها في المطلب التالي.

الفرع الأول: البطاقات الوطنية

1- البطاقة البينبنكية مسبقة الدفع :[1]

أ-الوصف:

يمكن أن تكون البطاقة البينبنكية مسبقة الدفع بإسم حامل البطاقة،أو صاحب الحساب،بعد تغذيتها بتحويل الأموال من الحساب الرئيسي للزبون الى البطاقة،يمكن إستعمالها للدفع والسحب بين البنوك.

ب-العمليات الممكنة:

- ✓ الدفع الإلكتروني في مواقع النت؛
- ✓ الدفع عبر أجهزة الدفع الإلكتروني؛
- ✓ إجراء عملية السحب من كل أجهزة الصراف الآلي المصرفية؛
- ✓ إستغلال الشبابيك الأوتوماتيكية في الدفع،التحويلات،الإطلاع على الرصيد؛
- ✓ إمكانية معرفة الرصيد بواسطة أجهزة الموزع الأوتوماتيكي للأوراق؛
- ✓ إمتيازات أخرى يجدها العميل على الموزعات الآلية والشبابيك الأوتوماتيكية؛

ت-المزايا:

- ✓ لكل قريب (في حدود 10 أقارب مختلفين) للشخص الذي يطلب بطاقة البينبنكية مسبقة الدفع، الإستفادة من بطاقة دفع بينبنكية مسبقة الدفع أيضا؛
- ✓ صالحة ومجانية لفترة مريحة، تقدر ب3 سنوات ؛
- ✓ تسيير النفقات بشكل عقلاني .

ث-أسقف البطاقة البينبنكية مسبقة الدفع:

- ✓ سقف السحب اليومي: 100.000,00دج؛
- ✓ سقف الدفع اليومي:80.000,00 دج؛
- ✓ السقف حسب مبلغ عملية الدفع:80.000,00 دج؛

ج-الشكل:

[1]-وثائق مقدمة من طرف **موظف باالبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-**.

الشكل رقم (10) : بطاقة مسبقة الدفع البنك الوطني الجزائري .

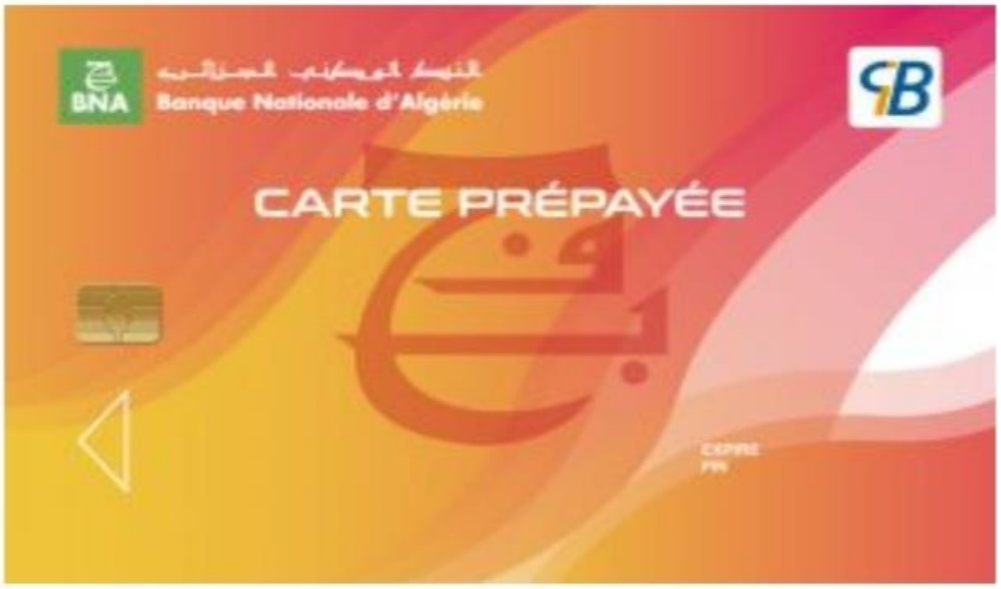

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz ، تمّ الاطلاع بتاريخ 2024/05/20،15:23 .

2-بطاقة النخبة:

أ-الوصف:

هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب الشيك.

ب -الأنواع :

- ✓ بطاقة نخبة للأفراد؛
- ✓ بطاقة نخبة الأعمال الخاصة بالمؤسسات والمهنيين؛

ت-الخدمات:

- ✓ إمكانية إجراء السحب والدفع الجواريين ؛
- ✓ التحصيل والتحويل؛
- ✓ الدفع عبر الإنترنت؛
- ✓ وظائف أخرى ممكنة على الشبابيك الأوتوماتيكية والموزعات الآلية للأوراق ؛
- ✓ خدمات إضافية مميزة مثل المساعدة في التأمين من الحوادث الجسمية،
- ✓ خدمات الإستقبال والمساعدة الصحية.

ث-المزايا:

- ✓ ضمان الإقامة والنقل لزيارة قريب مريض في المستشفى؛
- ✓ رأس مال رمزي هو مليون دج؛
- ✓ خدمة الرسائل القصيرة تعلم الزبون برصيد حسابه، والمعاملات التي يتم إجراءها بالبطاقة بصفة لحظية؛

ج-أسقف بطاقة النخبة:

- ✓ سقف السحب اليومي:200.000,00 دج؛
- ✓ سقف الدفع اليومي:500.000,00 دج؛
- ✓ السقف حسب مبلغ عملية الدفع:500.000,00 دج؛

3-بطاقة التوفير:

أ-الوصف:

هذا النوع من البطاقات خاص بالسحب،وهو مدعوم بحسابات التوفير بأنواعها المختلفة حساب توفير بالفائدة أو بدونها، الحساب التوفيري المسمى مستقبلي الخاص بالقصر سواءا بالفائدة أو بدونها،حساب التوفير ذو العائد التصاعدي.

ب-الخدمات:

- ✓ الإطلاع على رصيد حساب التوفير في أي وقت عبر أجهزة الصراف الألي؛
- ✓ توفير الأموال على كل الشبابيك الأوتوماتيكية والموزعات الألية في كل الفضاء المصرفي،في أي وقت وفي أي مكان؛

ت-المزايا:

- ✓ وفرة رأس المال المدخر دائما؛
- ✓ إتاحة الإطلاع على الحساب عن بعد ، دون عناء التنقل للوكالة؛
- ✓ تأمين السحب بواسطة الرمز السري؛
- ✓ صالحة ومجانية لفترة 3 سنوات كاملة.[1]

ث-الشكل:

[1]-**موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.dz**،بتاريخ 22 ماي 2024 ،20:23.(بتصرف).

الشكل رقم(11):بطاقة التوفير بدون فائدة للقصر للبنك الوطني الجزائري.

بطاقة التوفير للقصر بدون فائدة

المصدر:موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.dz بتاريخ 22 ماي 2024،15:23.

الشكل رقم(12):بطاقة التوفير للقصر بفائدة للبنك الوطني الجزائري.

بطاقة التوفير للقصر بفائدة

المصدر:موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.dzبتاريخ 22 ماي 2024،15:23.

الشكل رقم(13):بطاقة التوفير بدون فائدة للبالغين للبنك الوطني الجزائري.

بطاقة التوفير بدون فائدة

المصدر:موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.dzبتاريخ 22 ماي 2024،15:23.

الفرع الثاني: البطاقات العالمية

1- بطاقة فيزا:[1]

أ-الوصف:

هي بطاقة مزدوجة العملية،أي تسمح بالسحب والدفع دوليا.

ب-العمليات الممكن إجراؤها بها:

- ✓ عمليات الدفع عبر النت متاحة طول الوقت؛
- ✓ الدفع في الخارج بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني الخاصة ببطاقة فيزا؛
- ✓ إستعمال الموزع الآلي للأوراق والشباك الأوتوماتيكي للأوراق الخاصين ببطاقة فيزا،من أجل معرفة الرصيد،السحب كاش،تغيير رقم التعريف الشخصي .

ت-الشروط والأهلية:

- ✓ إن أول شرط للحصول على هذه البطاقة هو وجود حسابين ،الأول بالعملة الصعبة [الأورو]،و الثاني حساب شيك بالدج ؛
- ✓ رصيد دائم متوفر مقدر ب8000.00 دج وأكثر في حساب الشيك؛
- ✓ رصيد متوفر بصفة دائمة،مقدر ب100 أورو وأكثر، في حساب العملة الصعبة؛

[1]-مصلحة النقد والبنك عن بعد،قسم الأفراد،موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.DZ،تاريخ 22 مارس 2024،20:23.

- ✓ الإشتراك في منصة الخدمات البنكية الإلكترونية لإبقاء التواصل مستمر مع حساب العملة الصعبة؛

ث-أسقف بطاقة فيزا:

- ✓ السقف اليومي:1000 أورو؛
- ✓ حسب فئة الزبائن:3000 أورو؛

ج-الشكل:

الشكل رقم(14):بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري.

المصدر:موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.dz بتاريخ 22 ماي 2024،15:23.

المبحث الثالث: وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

بعد التطرق الى وسائل الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة و التنمية الريفية اللذان يمثلان المؤسسة البنكية جاء الدور على تسليط الضوء على المؤسسات غير البنكية المتمثلة في بريد الجزائر.

المطلب الأول : لمحة عن بريد الجزائر

تعتبر مؤسسة بريد الجزائر إرث من الإستعمار لكن طرأت عليها تغيرات سنتناولها في المطلب التالي.

الفرع الأول: تقديم مؤسسة بريد الجزائر

1-النشأة:

نشأت مؤسسة بريد الجزائر نتيجة عدة إصلاحات شملت إعادة هيكلة قطاع بريد والمواصلات ، بحيث أعطت الدولة بذلك حرية التصرف الكاملة لهذا المتعامل الإقتصادي للمشاركة في النمو الإقتصادي والإجتماعي للدولة كانت مؤسسة بريد الجزائر تسير وفق أحكام الأمر رقم 89/75 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 المتضمن قانون البريد والمواصلات[1].

حتى 1975 كانت الجزائر تسير وفق النظام الفرنسي الموروث ،ثم في نفس السنة، وبالتحديد بتاريخ 30سبتمبر تم إصدار قرار يتضمن قانون وزارة البريد والمواصلات ،تمخّض عنه ميلاد بريد الجزائر للإتصالات، وبريد الجزائر كمؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، حفاظا على الإرث القديم الوظيفي والرمزي للمؤسسة الأم الذي غزى الذاكرة الجماعية بالكلمة الرمز بريد ،إن مؤسسة بريد الجزائر تحاول جادّة خلق وجه جديد يحمل الخصائص بهوية بريد الجزائر.

إن ميلاد بريد الجزائر في السوق هو نتيجة عدة ظروف وسعي من الجزائر للإصلاح، فمن بين هذه الإصلاحات محاولة الدخول إلى منظمة التجارة العالمية كونها تضم أكبر البلدان التجارية في العالم،ومسايرة العولمة التي أدخلت تحسينات كبيرة ملحوظة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال خاصة الانترنت[2] .

2-مهامها:

إن مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة:

أ-ذات طابع عمومي:

---

[1]-**الأمر رقم89/75 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975** المتضمن قانون البريد والمواصلات.

[2]-سعادي الخنساء،**التسويق الإلكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي -دراسة حالة بريد الجزائر**،مذكرة ماجيستر ،جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2006/2005،ص119.(بتصرف).

وبالتالي وجب عليها تقديم أحسن الخدمات بأقل التكاليف، وذلك لكل شرائح المجتمع .

ب-ذات طابع إقتصادي:

أي أنها تلعب دورا مهما في التنمية الشاملة وتحريك الإقتصاد الوطني، وذلك بالبحث والإستثمار قصد توفير الشروط الضرورية لباقي القطاعات للإقلاع الإقتصادي الشامل.

ت-ذات طابع صناعي وتجاري:

أي أنها ملزمة بإعتماد تخطيط وترقية تنموية بأقل التكاليف، والحصول على نتائج إيجابية لمتابعة تطورها[1].

3-شعار مؤسسة بريد الجزائر:

الشكل رقم(15):شعار بريد الجزائر.

المصدر:موقع بريد الجزائر www.poste.dz بتاريخ 22 ماي 2024،21:15.

تم إستعمال اللون الأصفر الفاقع للتذكير وجلب الإنتباه، واللون الأزرق كدلالة على الإعلام، ويتشكل الشعار من القسمين:قسم بالرسم الكوليغرافي يسمح بقراءة الحرف(ب) والحرف(ج) للدلالة على بريد الجزائر متناظران للدلالة على طرق النقل المستخدمة(الجو،البر والبحر)وقسم باللون الأزرق يدل على اسم المؤسسة باللغة العربية و اللاتينية .[2]

[1]-وهاب مجدي،**تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك -دراسة تقييمية لمؤسسة بريد الجزائر**،مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2005،ص 75.(بتصرف).

[2]- **موقع بريد الجزائر www.poste.dz** بتاريخ 22 ماي 2024،21:15.

ويتشكل الشعار من القسمين:قسم بالرسم الكوليغرافي يسمح بقراءة الحرف(ب) والحرف(ج) للدلالة على بريد الجزائر متناظران للدلالة على طرق النقل المستخدمة(الجو،البر والبحر)وقسم باللون الأزرق يدل على اسم المؤسسة باللغة العربية و اللاتينية .[1]

الفرع الثاني:خدمات بريد الجزائر وهيكله التنظيمي

1-الخدمات التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر:

أ-خدمات الصكوك البريدية متمثلة في:

- ✓ السحب لصالح صاحب الحساب أو المستفيد؛
- ✓ الحوالات البريدية؛
- ✓ التزويد السريع للحسابات؛
- ✓ أداء بريد الرسائل الأقل من 350 غ؛
- ✓ الإطلاع على الرصيد؛
- ✓ طلب دفتر الصكوك؛
- ✓ دفع أجور الموظفين

ب-خدمات الحوالات البريدية:

- ✓ تحويل الأموال دون حد أقصى، وذلك عن طريق الحوّالة رقم 1406؛
- ✓ تغذية الحسابات البريدية الجارية بالحوّالة رقم 1418؛
- ✓ حوالة التلكس رقمها 1412، وتستعمل لتحويل الأموال قديما مع إحتساب سعر خدمة أجهزة التلكس؛
- ✓ أما عن الحوالة التي تستعملها المؤسسات لدفع مستحقات بعض الأشخاص بعد إرسال صك تخصيص، فهي الحوالة رقم 1419.

ت-خدمة عن طريق الجو:

وهي خدمة خاصة بالمبعوثات التي تكون في النظام الداخلي، ويشترط أن لا تتجاوز 20غ.

ث-خدمة الصناديق البريدية:

يمكن الإستفادة من هذه الخدمة المتمثلة في إيصال المبعوثات إليه في صندوقه البريدي دون غيره بعد طلب الخدمة،ودفع الإشتراك الشهري فيها.

[1]- موقع بريد الجزائر www.poste.dz بتاريخ 22 ماي 2024،21:15.

ج-خدمة البريد السريع إكسبرس:

تستعمل هذه الخدمة للطوارئ بصفة عامة،أو الأشخاص الذي لا يحبون الإنتظار،وهي خدمة مكلفة نوعا ما مقارنة بنظيرتها العادية، لأنها تؤدى بأقصى سرعة، ففور طلبها يتم تنفيذها.

ح-خدمة الطرود البريدية:

الطرد البريدي هو عبارة عن بعثة أعدت لإرسال البضائع ،وزن 30 كغ بالنسبة لداخل أرض الوطن 20 كغ بالنسبة للاتجاهات الأخرى ،مع الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد القانونية.

خ-خدمة الإستقبال السريع للأموال:

كانت هذه الخدمة خاصة بالشبكة البنكية قديما،لكنها ومنذ أكثر من 20 سنة أصبحت ممكنة لأصحاب الحسابات البريدية،ويتم فيها إستقبال الأموال المحولة من 190 دولة في العالم، وتسليمها للمرسل إليه بالعملة الوطنية، أو تحويلها الى حسابات بنكية بالعملة الصعبة.[1]

2-الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر:

الشكل رقم(16):الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر.

يتكون الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر الذي يقع مقر إدارته في البريد المركزي بالجزائر العاصمة،من مجلس الإدارة في أعلى الهيكل وتليه مديريات مختلف المصالح وفق الترتيب التالي:

[1]- سعادي الخنساء،**التسويق الإلكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي -دراسة حالة بريد الجزائر**،مرجع سبق ذكره ،ص 120.(بتصرف).

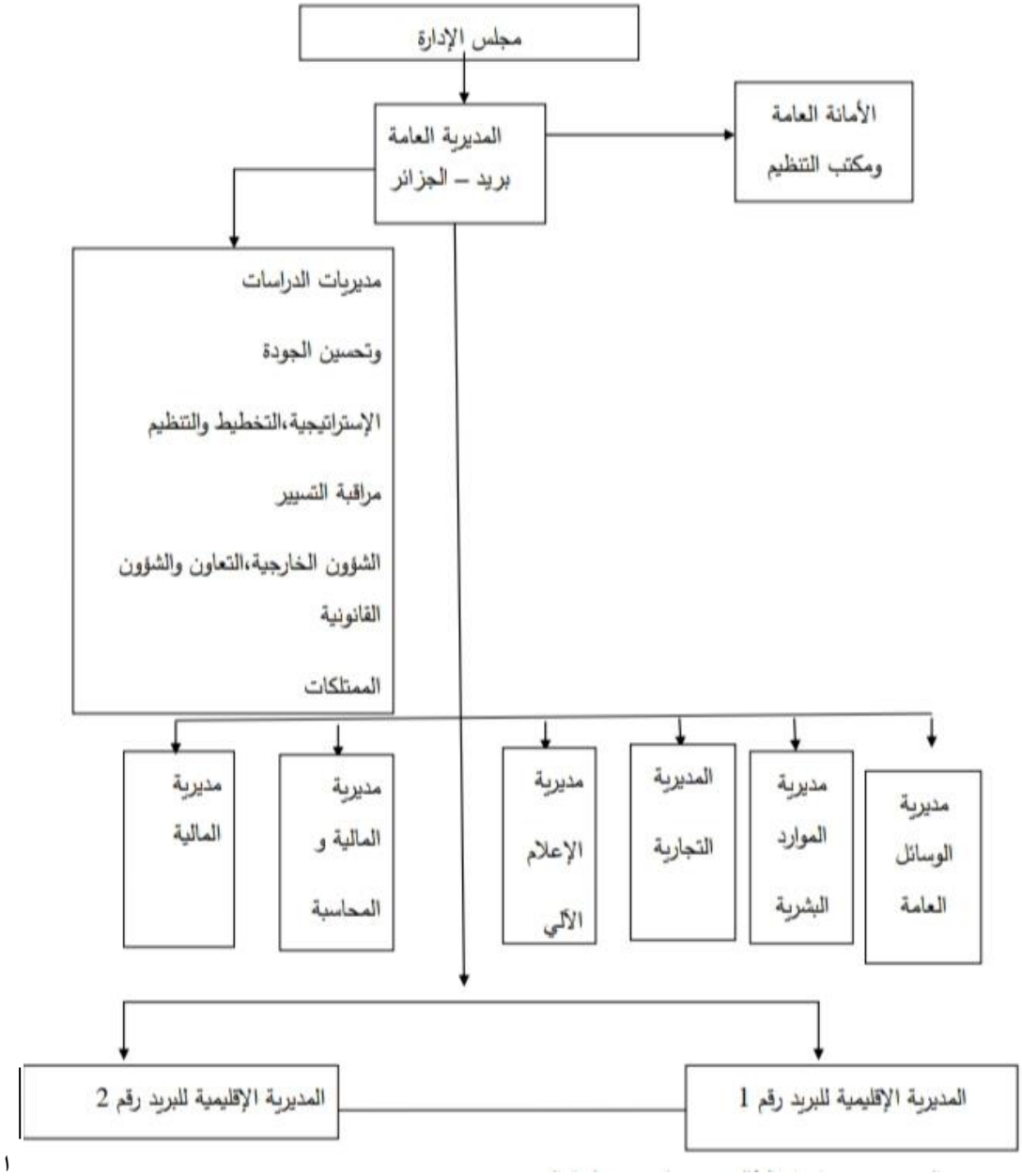

المصدر:من إعداد الطالبتين بمساعدة مصلحة المستخدمين للبريد المركزي بالجزائر العاصمة.

المطلب الثاني: تعريف حول وكالة بريد الهاشمية-1023-

هو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و إقتصادي و خدماتي جاءت نتيجة إصلاحات قامت بها الوزارة، حيث نشأ بريد الجزائر للهاشمية -1023-في 17 جانفي 2004، ويقع وسط المدينة.

الفرع الأول خدمات بريد الهاشمية -1023-:

حيث تقدم الخدمات البريدية و الخدمات المالية ،والخدمات النقدية،وكل هذه الأنواع من الخدمات تضم عدة أنواع خدمات تنطوي ضمنها.

01-الخدمات البريدية:

تتمثل في إرسال الوثائق أو البضائع.

أ-الوثائق:

- ✓ ترسل الوثائق التي يصل وزنها 2 كغ من الرسائل و الرزوم البريدية؛
- ✓ و البطاقات البريدية التي يصل وزنها الى 20غ؛
- ✓ المطبوعات التي يصل وزنها الى 200 غ ؛
- ✓ الجرائد و المحررات الدورية التي يصل وزنها الى 03 كغ .

ب-البضائع:

- ✓ الطرود البريدية يصل وزنها الى 02 كغ ؛
- ✓ الرزوم الصغيرة التي يصل وزنها الى 02 كغ.

02- الخدمات المالية:

هي تلك الخدمات التي تقدم على مستوى شبابيك المكاتب البريدية، و هي ثلاث أنواع: الحساب البريدي الجاري، الحوّالة ، و كذلك خدمة صندوق التوفير و الاحتياط.

أ- خدمات الحساب البريدي الجاري:

- ✓ الإطلاع على الرصيد؛
- ✓ سحب الأموال؛
- ✓ دفع مستعجل للأموال؛
- ✓ كشف الحسابات لمدة محددة من طرف صاحب الحساب؛
- ✓ طلب دفتر الصكوك البريدية ؛
- ✓ تحويل الأموال بين الحسابات البريدية الجارية من شخص الى آخر.

ب- خدمات الحوالة:

وفيها نوعان هما:

- ✓ حوالة إلكترونية TEF ،حيث يتم تحويل الأموال عبر الشبكة البريدية ، بحيث لا يوجد حد أقصى للمبلغ المرسل للمستفيد؛
- ✓ حوالتك ، حيث يتم تحويل الأموال عن طريق حوالة إلكترونية، بإرسال رسالة نصية لهاتف الزبون، و هاتف المرسل إليه قصد التقرب لإستلام أمواله عبر أي بريد.

ج-خدمة صندوق التوفير و الإحتياط:

تتوفر هذه الخدمة في جميع المكاتب البريدية، حيث يتقدم الزبون بطلب على دفتر التوفير و الإحتياط لغرض إدخار أمواله أو سحبها . بحيث يقدم الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط نوعين من الدفاتر هما:

- ✓ دفتر التوفير و الإحتياط من أجل السكن ؛
- ✓ دفتر التوفير و الإحتياط من أجل الإدخار.

03- الخدمات النقدية:

تتم هذه الخدمات على مستوى شبابيك المكاتب البريدية حيث يتم على مستوى هذه الشبابيك تحويل الأموال من حساب بريدي جاري الى حساب آخر، بواسطة :

- ✓ طلب البطاقة النقدية الذهبية و يوجد نوعان منها: بطاقة ذهبية عادية و بطاقة ذهبية ممتازة؛
- ✓ على مستوى الموزع الآلي للنقود و تتم هذه الخدمة بإستعمال جهاز الدفع الإلكتروني TPE ؛ المتواجد على مستوى الشبابيك أو المتواجد لدى المتعاقدين مع بريد الجزائر؛
- ✓ بإستعمال بريد موب ؛
- ✓ على مستوى المتجر الإلكتروني بريد الجزائر، بريد نت .

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر بالهاشمية-1023-

الهيكل التنظيمي لمديرية بريد الجزائر بالهاشمية يتكون من الأقسام التالية:

1-قسم للخدمات المالية و النقدية؛

2-قسم للمحاسبة و الميزانية؛

3-قسم العامة و الموارد البشرية؛

4-قسم للخدمات البريدية و تنويع المنتجات؛

5-قسم للتفتيش؛

6-قسم للإعلام الآلي.

المطلب الثالث :أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر- وكالة الهاشمية-1023-

يوجد في بريد الجزائر نوع واحد من وسائل الدفع وهو البطاقة الذهبية،لكن إستعمالها يغني عن إستعمال العديد من وسائل الدفع الأخرى وهذا ما سنراه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

تتمثل وسائل الدفع الإلكتروني المطبقة في بريد الجزائر في :

1- البطاقة الذهبية:

هي بطاقة خصم صادرة عن البريد الجزائري في جانفي2017 ، أي أنها بطاقة تسمح بإجراء السحب والوفاء ، ومختلف العمليات التي يمكن تعدادها في النقاط التالية:

أ-عند استخدامها على الشبابيك الأوتوماتيكية:

- ✓ السحب النقدي بالدينار الجزائري ؛
- ✓ تحويل ودفع الأموال بما فيها تسديد الفواتير ،مثل فاتورة الكهرباء،وتعبئة رصيد الهاتف النقال؛
- ✓ الإطلاع على رصيد الحساب وكذلك طلب كشف لاخر 10 عمليات تم إجراؤها بواسطة البطاقة.[1]

ب-الشكل:

[1]- **موقع البريد الجزائري، www.poste.dz** ،20 مارس 2024 ،،20:24.

الشكل رقم(17):البطاقة الذهبية لبريد الجزائر.

المصدر:موقع البريد الجزائري، www.poste.dz ،20 مارس 2024 ،،20:24.

الفرع الثاني :الخدمات المتاحة عند إستخدام البطاقة الذهبية

1-عند إستخدامها على مختلف المواقع والأجهزة:

أما عند إستخدامها في أماكن وأجهزة أخرى فهي تسمح بإجراء العديد من العمليات على غرار السحب والدفع،وهذا في خمسة مواقع مختلفة يمكننا توضيح خدماتها في المخطط التالي:

الشكل رقم(18):خدمات البطاقة الذهبية عند إستخدامها في مختلف المواقع والأجهزة.

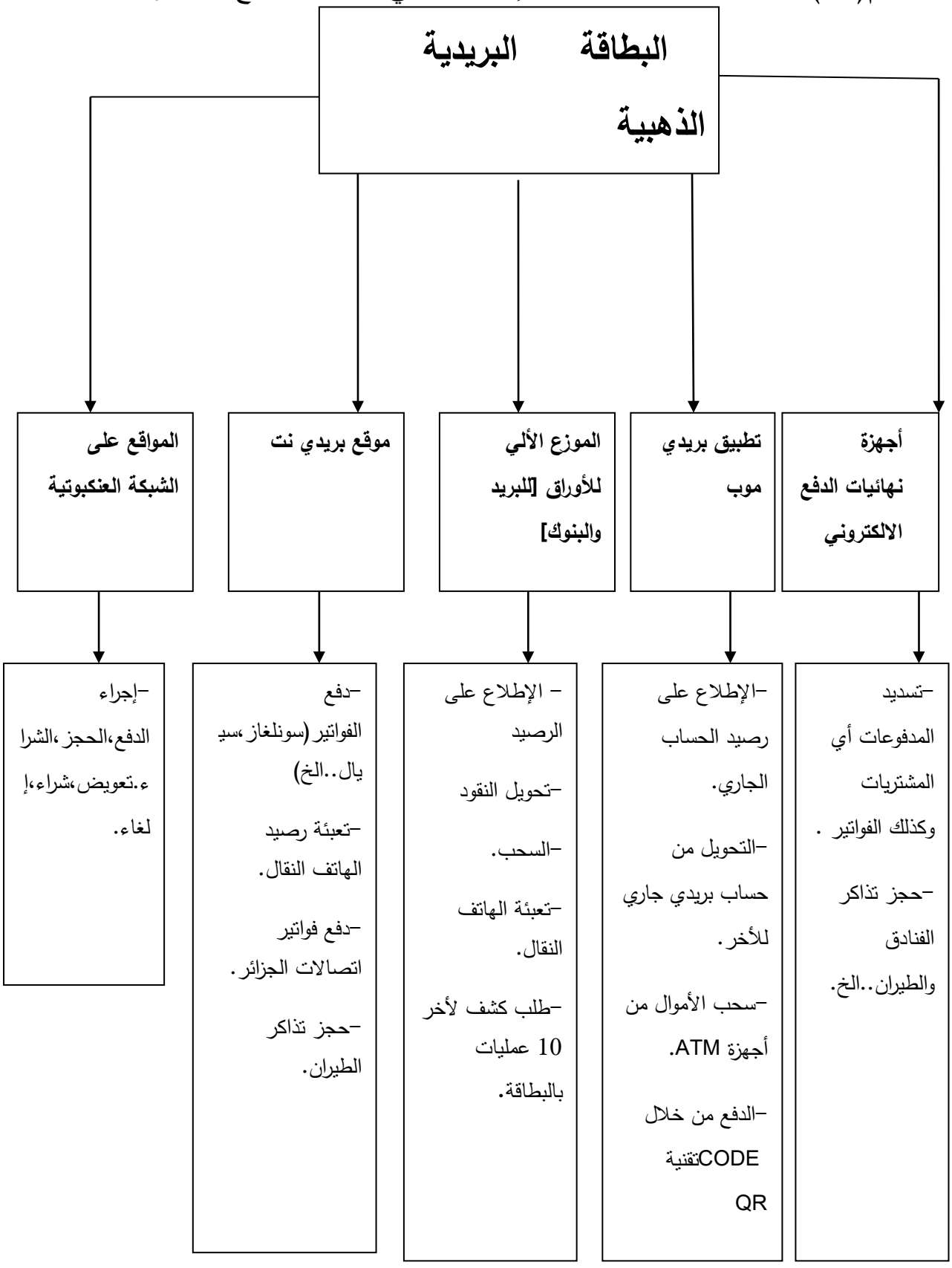

المصدر: من إعدادا الطالبتان بناءا على معطيات من طرف عبد العزيز صحراوي وفايزة لعراف،**فعالية إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الإلكتروني(الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا**،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13، العدد 03 ، جامعة المسيلة-الجزائر، 2020 ،ص115.(بتصرف).

كما يمكن إجراء عملية الدفع بالخاصية الجديدة بريد باي barid pay،والتي سيتم شرحها في النقطة التالية:

2-خدمة بريد باي:

قصد ترقية وتطوير الدفع الإلكتروني المحلي،وتسهيل إجراءات المعاملات للزبائن ،وكمظهر التقدم في مجال إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال والدفع الإلكتروني من جهة، وفي إطار محاربة جائحة كورونا بالإعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني اللاتلامسية من جهة أخرى، أطلقت مؤسسة بريد الجزائر في أوت 2020 خدمة الدفع الإلكتروني لصالح حاملي البطاقة الذهبية، للقيام بالدفع (تحويل الأموال) من حساب المشتري إلى حساب البائع بطريقة أمنة فورية ،لا تحتاج إلى السيولة وكذلك لا تلامسية (تتجنب إنتقال الفيروس) تحت اسم بريد pay barid ، وهي جزء من تطبيق بريدي موب ، تعتمد تقنية code QR ،حيث يمكن الإستفادة من الخدمة من خلال الخطوات التالية:

أ-تحميل تطبيق بريدي موب Baridi mob من play store؛

ب-فتح التطبيق ،وإختيار خدمة بريدpay ؛

ت-مسح code QR المخصص بعملية الدفع بواسطة الجهاز الذي تم تحميل التطبيق عليه؛

ث-تأكيد العملية بإدخال الرمز السري، الذي يتم إرساله عبر رسالة نصية للمشتري ؛

ج-التأكد من نجاح العملية عند ظهور عبارة تمت عملية الدفع بنجاح ،وإستقبال رسالة نصية لكل من الزبون والبائع تؤكد نجاح العملية أيضا[1].

1-خولة قيمش وجويدة بلعة، ، **وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر :الواقع والتحديات** مجلة revue maghrebine management des organisations،المجلد 05 ،العدد 01،جامعة سطيف-الجزائر،2021،ص 91.(بتصرف).

المبحث الرابع: مقارنة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الوكالات محل الدراسة

وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات استطعنا الحصول عليها هي عدد البطاقات ،عدد عمليات السحب الإلكتروني وعدد عمليات الدفع الإلكتروني،خلال الفترة 2023/2019.

المطلب الأول: مقارنة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بدر-465- والبنك الوطني الجزائري-460-

تتم المقارنة من خلال عرض الإحصائيات لكل وكالة ثم التعليق عليهما على سبيل المقارنة بينهما.

الفرع الأول :عرض الإحصائيات

1-عدد البطاقات في كل من بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460- ،خلال الفترة 2019-2023:

أ-**الجدول رقم(04):** عدد البطاقات في كل بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460- ،خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بنك بدر-465-	132	205	389	714	863
نسبة التغير%	/	%55,30	%89,75	%83,54	%20,868
البنك الوطني-460-	702	831	1032	1302	1669
نسبة التغير%	/	%18,37	%24,18	%0,26	%28,187

المصدر:وكالة بدر الهاشمية 465-،وموظف البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-.

ب-**الشكل رقم(19):**عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة الهاشمية-465-.

تطور عدد البطاقات في كل من بنك بدر وكالة الهاشمية-465-
،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،خلال الفترة
.2023-2019

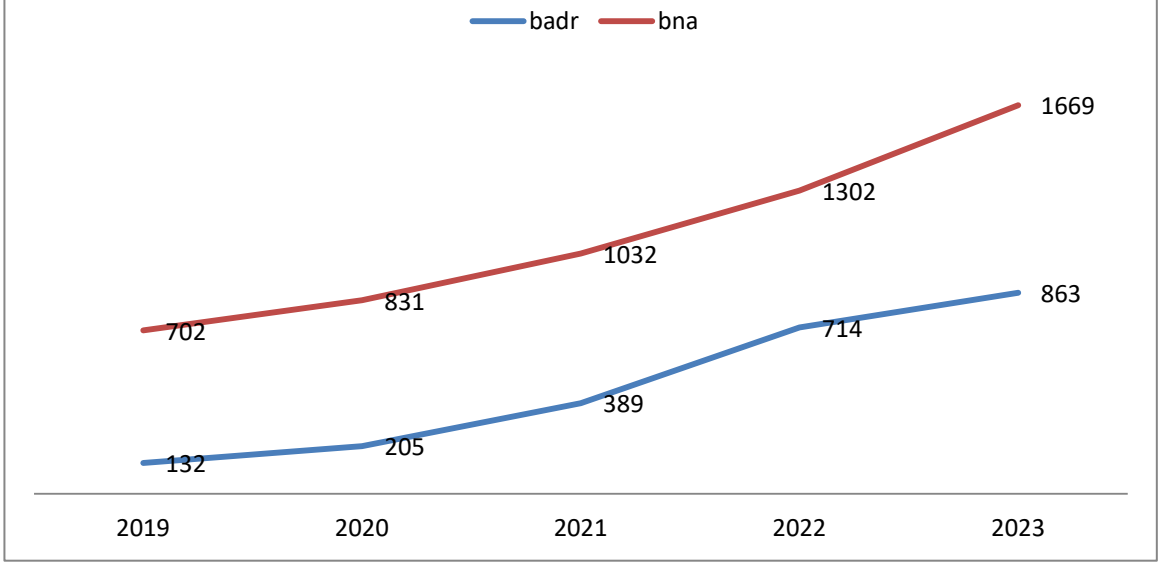

المصدر:وكالة بدر الهاشمية 465-،وموظف البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-.1

2-عدد عمليات السحب بإستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر الهاشمية -465-، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، خلال الفترة 2019-2023:

أ-**الجدول رقم(05):** عدد عمليات السحب بإستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر الهاشمية -465-، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بدر -465-	819	916	2069	6774	9252
نسبة التغير%	/	% 11.84	%125.87	%227.40	%36.58
البنك الوطني الجزائري-460-	1728	2100	4309	7021	10898
نسبة التغير%	/	%21.52	%105.190	%62.93	%56.50

المصدر:وكالة بدر الهاشمية 465-،وموظف البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-.

ب-الشكل رقم(20): عدد عمليات السحب بإستعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر الهاشمية -465-، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، خلال الفترة 2019-2023.

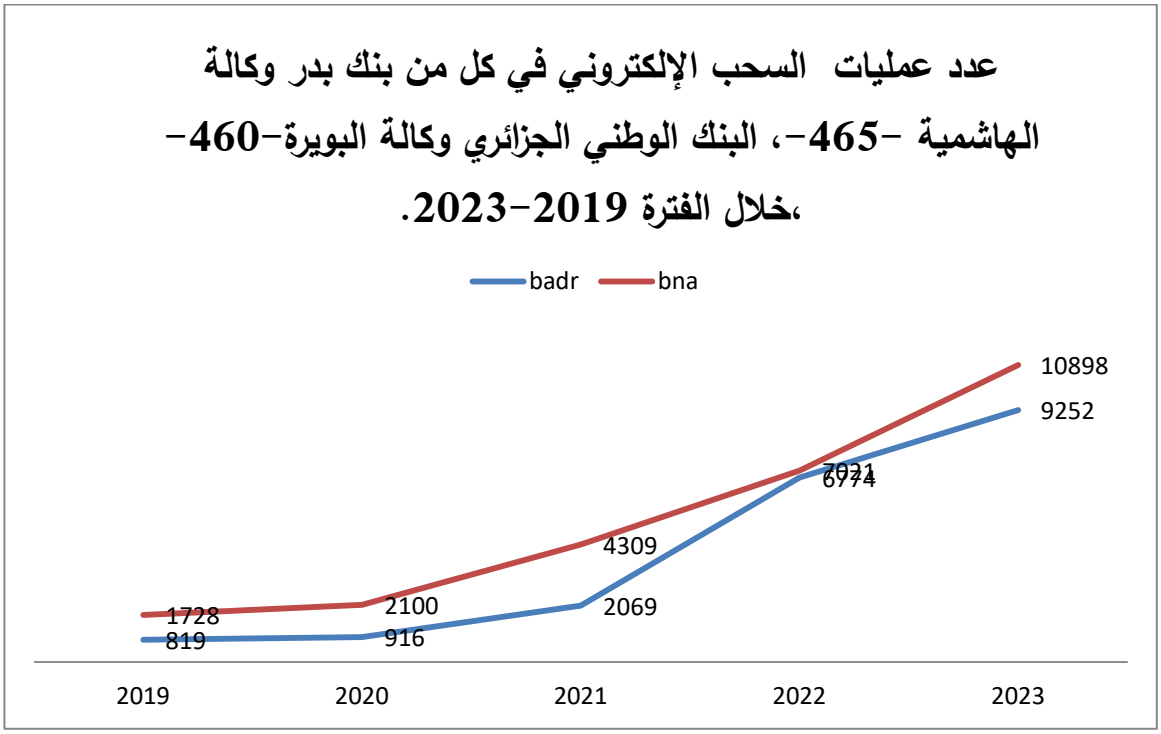

المصدر: وكالة بدر بالهاشمية-465-،ووكالة البنك الوطني الجزائري بالبويرة -460-.

3-عدد عمليات الدفع الإلكتروني بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر وكالة الهاشمية-465- والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،خلال الفترة 2019-2023:

أ-الجدول رقم(06):عدد عمليات الدفع الإلكتروني بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني وكالة البويرة-460-،خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بدر-465-	234	276	301	382	393
نسبة التغير %	/	%17.94	%9.05	26.910%	%2.87
BNA-460-	391	401	422	432	498
نسبة التغير%	/	%2.55	%5.23	%2.36	%15.27

المصدر:وكالة بدر الهاشمية 465-،وموظف البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-.

ب-الشكل رقم(21): عدد عمليات الدفع الإلكتروني بإستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،خلال الفترة 2019-2023.

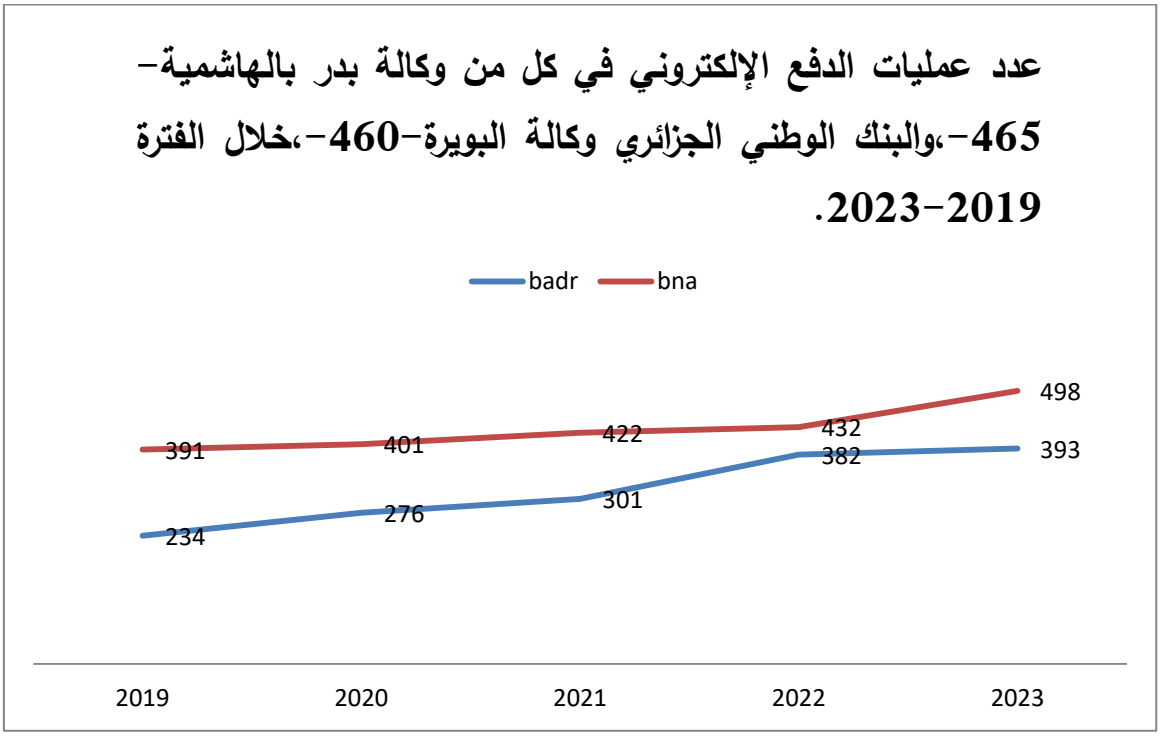

المصدر:وثائق من بنك بدر الهاشمية-465-،موظف بالبنك الوطني الجزائري-460-.

الفرع الثاني :التعليق على الإحصائيات

1- يمثل الجدول تطور عدد البطاقات في كل من بنك بدر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2019-2023،حيث نلاحظ:

أ-إرتفاع مستمر في عدد البطاقات في كل من بدر والبنك الوطني الجزائري طول فترة الدراسة حيث كانت سنة 2012 ،(132)بطاقة في بدر،و(702) في البنك الوطني الجزائري،وهذا راجع لإتباع البنوك في الجزائر فكرة كل حساب يفتح يساوي بالضرورة بطاقة،حتى وان لم يطلبها صاحب الحساب.

ب-أكبر نسبة إرتفاع في عدد البطاقات كانت في الفترة:

- ✓ 2021/2020 في بدر،حيث بلغت (89,78 %)،لأن هذه الفترة تميزت برفع الحجر جزئيا،أي منع التعامل التقليدي بتاتا،والذي جعل أصحاب الحسابات القديمة مضطرين لطلب البطاقة.
- ✓ 2023/2022 في البنك الوطني الجزائري حيث بلغت(28,87%)،لأن هذه الفترة تميزت بعودة الحركية الإقتصادية العالمية التي تتطلب حسابات بنكية وتعامل إلكتروني .

2- يمثل الجدول تطور عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من بدر والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-شبه ثبات في عدد عمليات السحب الإلكتروني في كلا البنكين خلال الفترة 2020/2019،وهذا لأن هذه الفترة تميزت بعدم وجود نشاطات تتطلب سحب إلكتروني من البنك(لا فلاحة بالنسبة لبدر ولا إستيراد وتصدير أو سفر بالنسبة للبنك الوطني الجزائري).

ب-إرتفاع مستمر في عدد عمليات السحب الإلكتروني خلال الفترة 2023/2020،في كل من بدر والبنك الوطني الجزائري وهذا راجع لإضطرار الناس لهذا لنوع من السحب(منع السحب التقليدي في تلك الفترة).

ت-أكبر نسبة إرتفاع في عدد عمليات السحب الإلكتروني كانت في الفترة :

- ✓ 2022/2021،بالنسبة لبدر،حيث بلغت (227,40%)،و2021/2020بالنسبة للبنك الوطني الجزائري،حيث بلغت(105,190،%)وهذا راجع لمعرفة الناس إمكانية إجراء السحب النقدي من موزعات هذه البنوك،سواءا كانو يملكون بطاقاتها أو بطاقات بنوك أخرى أو بطات البريد،أي أن أصحاب الحسابات البريدية أصبحو يسحبون من البريد والبنك.

3- يمثل الجدول تطور عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من بنك بدر وكالة الهاشمية -465-، والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-، خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-إرتفاع ضئيل في الدفع الإلكتروني في كل من بدر والبنك الوطني الجزائري، حيث كانت سنة 2019، (391) عملية دفع إلكتروني في البنك الوطني الجزائري ،و(234) عملية دفع إلكتروني في بدر،ثم إرتفعت سنة 2023 الى(393) عملية دفع إلكتروني في بدر،و(498) عملية دفع إلكتروني في البنك الوطني الجزائري،وهذا راجع لتجنب أصحاب الحسابات البنكية تغذية حساباتهم بالدفع الإلكتروني أو حتى أن تدفع لهم جهة أخرى ، كل هذا لتجنب المحاسبة القانونية والضرائب .

ب-أكبر نسبة إرتفاع في عمليات الدفع الإلكتروني كانت في الفترة:

- ✓ 2022/2021،بالنسبة لبدر بنسبة (26,910%)،و2023/2022 بالنسبة للبنك الوطني الجزائري بنسبة (15,27،%)وهذا راجع لنشر هذه البنوك أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني في المحلات التجارية والفنادق ومحطات البنزين....إلخ.

المطلب الثاني: مقارنة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في بدر-465- وبريد الجزائر وكالة الهاشمية-1023-

تتم المقارنة من خلال عرض الإحصائيات لكل وكالة ثم التعليق عليهما على سبيل المقارنة بينهما.

الفرع الأول :عرض الإحصائيات

1-عدد البطاقات في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2019-2023:

أ-**الجدول رقم(07):** عدد البطاقات في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023-،خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بدر-465-	132	205	389	714	863
نسبة التغير%		%55.30	%89.75	%83.54	%20.86
البريد-1023-	981	993	1721	3916	5047
نسبة التغير%		%1.22	%73.31	%127.54	%28.88

المصدر:وكالة بدر الهاشمية -465-،وموظف ببريد الهاشمية-1023-.

ب-**الشكل رقم(22):** عدد البطاقات في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023-،خلال الفترة 2019-2023.

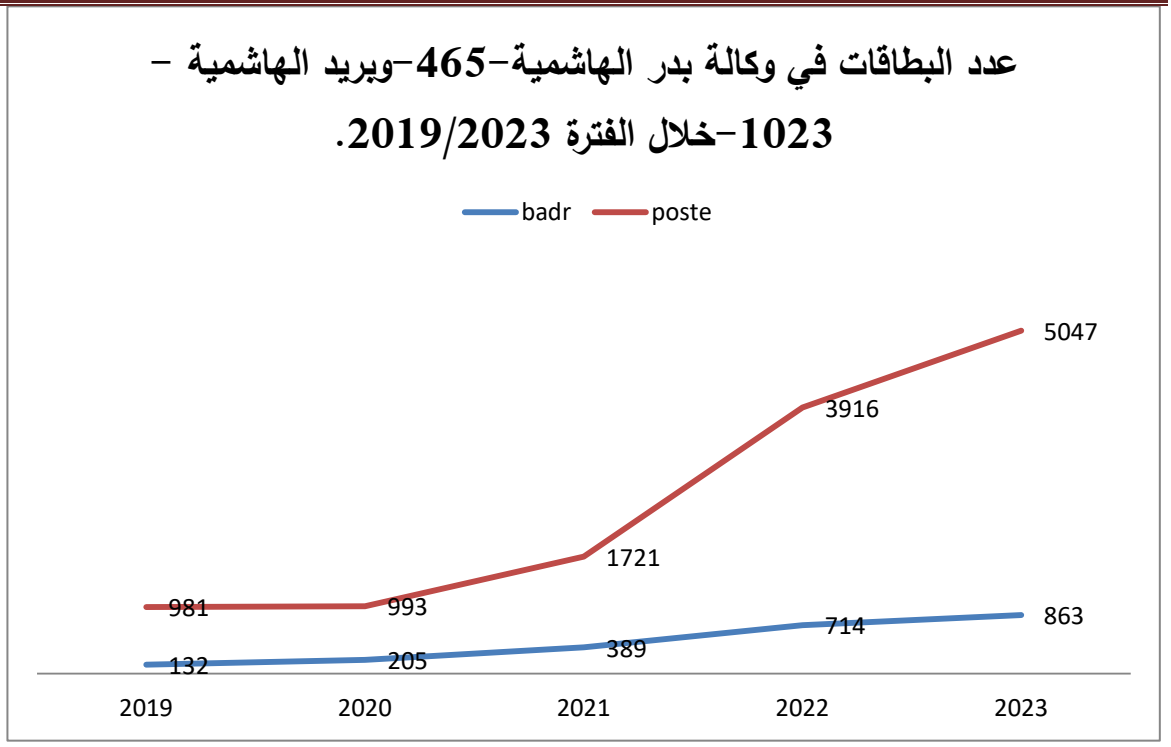

المصدر:وكالة بدر الهاشمية-465-،وموظف ببريد الجزائر الهاشمية-1023-.

2-عدد عمليات السحب في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2019-2023:

أ-**الجدول رقم(08):** عدد عمليات السحب في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023- ،خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بدر-465-	1819	1916	2069	6774	9252
نسبة التغير%		%11.84	%125.87	%227.40	%36.58
البريد-1023-	12149	12950	18510	10235	15315
نسبة التغير%		%37.27	%188.47	%20.27	%49.63

المصدر:وكالة بدر الهاشمية -465-،وموظف ببريد الهاشمية-1023-.

ب-**الشكل رقم(23):** عدد عمليات السحب في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023- ،خلال الفترة 2019-2023.

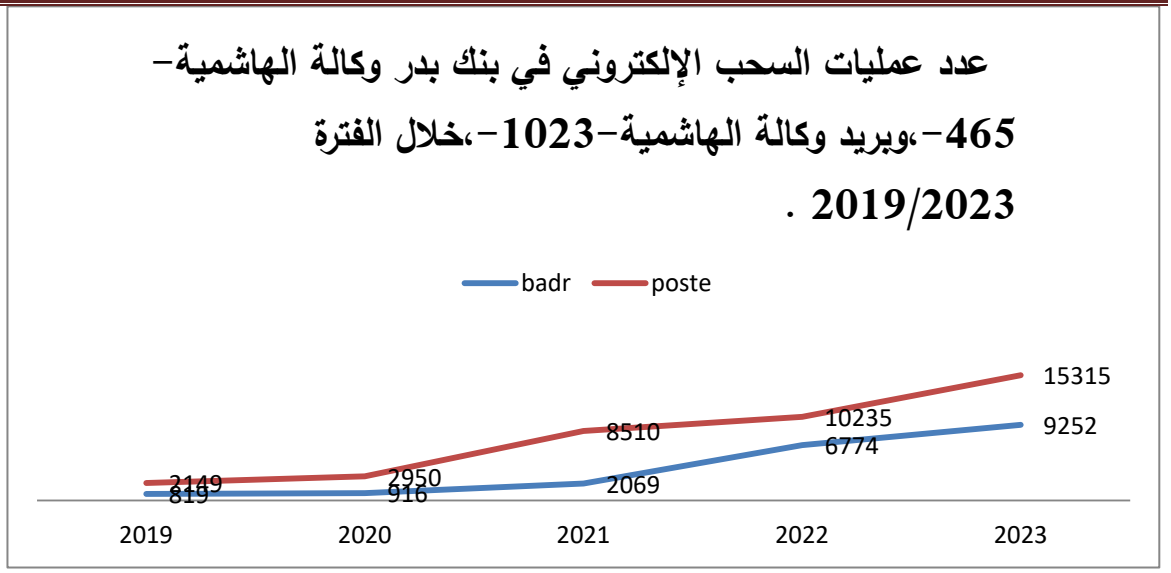

المصدر: وكالة بدر الهاشمية -465-،وموظف ببريد الهاشمية-1023-.

2-عدد عمليات الدفع في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023- ،خلال الفترة 2019-2023:

أ-**الجدول رقم(09)**:عدد عمليات الدفع في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2019-2023.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
بدر -465-	234	276	301	382	393
نسبة التغير%		% 17.94	%9.05	%26.91	%2.87
البريد-1023-	150	169	238	253	318
%		%12.66	%40.82	% 6.30	%25.69

المصدر:موظف بالبريد بالهاشمية-1023-،ووكالة بنك بدر بالهاشمية -465-.

ب-**الشكل رقم(24)**: عدد عمليات الدفع في بنك بدر وكالة الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2019-2023.

عدد عمليات الدفع الإلكتروني في وكالة بدر الهاشمية-465-،وبريد وكالة الهاشمية-1023-،خلال الفترة 2019/2023.

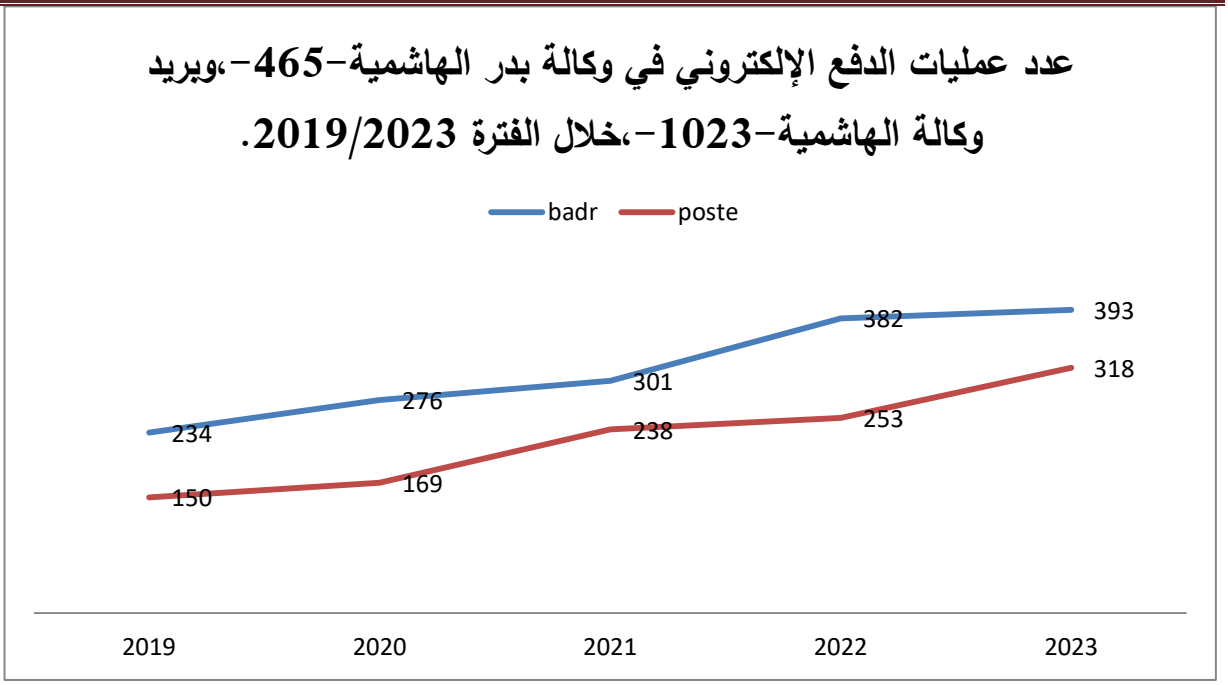

المصدر:موظف بالبريد بالهاشمية-1023-،ووكالة بنك بدر بالهاشمية -465-.

الفرع الثاني :التعليق على الإحصائيات

1- يمثل الجدول تطور عدد البطاقات في كل من بنك بدر-465- ولبريد الهاشمية -1023- خلال الفترة2019 -2023،حيث نلاحظ:

أ-شبه ثبات في عدد البطاقات في كلا المؤسستين خلال الفترة 2020/2019،وهذا راجع لحداثة البطاقة الذهبية في البريد، وغلق الوكالة البنكية لفترة طويلة بسبب مرض كورونا.

ب-إرتفاع مستمر في عدد البطاقات في البريد خلال الفترة 2023/2020،وهذا راجع لإرتفاع عدد الحسابات الجارية البريدية ،والتي تضم كل الفئات مع إمكانية فتح أكثر من حساب واحد لكل فرد.

ت-إرتفاع معتبر في عدد البطاقات في بدر خلال الفترة 2023/2022،وهذا راجع لعقلية التخصص البنكي التي كانت لا تزال قائمة. في ذهنية العملاء،أي أن فئة الفلاحين هم من يملكون حسابات في بنك بدر وهي فئة قليلة.

ث-أكبر نسبة إرتفاع في عدد البطاقات كانت في فترة:

- ✓ 2021/2020،بالنسبة لبنك بدر حيث بلغت(89،75%)،وهذا راجع لطبيعة الإجراءات المتخذة في ذلك الوقت ،حيث أن بمجرد رفع الحجر جزئيا سمح بفتح حسابات بنكية جديدة كان من المفترض أن تفتح في فترة الحجر، وفتح حسابات بنكية جديدة تعني بالضرورة ،بطاقات بنكية جديدة.

- ✓ 2022/2021 بالنسبة للبريد حيث بلغت(127,54%) ،وهذا بسبب عودة الحياة الى مجراها بعد كورونا أي عودة النشاط الإقتصادي ولكن بصيغة اللاتلامس التي إعتادو عليها قبل ذلك.

2- يمثل الجدول تطور عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من بنك بدر-465- والبريد بالهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-شبه ثبات في عدد عمليات السحب الإلكتروني في الجانب البنكي وكذلك من جانب البريد، وهذا راجع لحداثة وكالة بدر ،وكذلك البطاقة الذهبية لم تكن رائجة في ذلك الوقت (عدم رواج البطاقة يعني عدم رواج التعامل الإلكتروني).

ب-إرتفاع مستمر في عدد عمليات السحب الإلكتروني بالنسبة للمؤسسة البنكية وكذلك مؤسسة البريد خلال الفترة 2023/2020،وهذا بفضل فرض الدولة لهذا النوع من الدفع وذلك أثناء وبعد جائحة كورونا.

ت-أكبر نسبة إرتفاع في عدد عمليات السحب الإلكتروني كانت في الفترة:

- ✓ 2022/2021،بالنسبة لبدر-465- ،حيث بلغت(227.4%)،وهذا راجع لدعم الفلاحة الذي قامت به وكالة بدر في تلك الفترة (دعم الفلاحة يعني حسابات فلاحية جديدة للإستفادة من القروض التي تمنح لهم في إطار الدعم)،حيث أن البنك يعتمد مبدأ حساب جديد يساوي بطاقة ويساوي سحب إلكتروني (سحب القروض).

3- يمثل الجدول تطور عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من بدر-465- وبريد الجزائر بالهاشمية-1023- ،خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-تطور بنفس الوتيرة (إرتفاع محسوس) في عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من بدر والبريد حيث كانت سنة 2019، (150)عملية دفع إلكتروني بالنسبة للبريد،و(234) عملية دفع إلكتروني في بدر ،وإرتفعت سنة 2023 الى(393) عملية في بدر بالهاشمية-465- ،و (318) في البريد بالهاشمية -1023-،وهذا راجع لعدم معرفة الناس إمكانية إجراء الدفع الإلكتروني بالشباك الألي للأوراق بالنسبة للبريد ،وتجنب الدفع بالنهائيات الدفع لأنهم يمكن أن يكشف رقمهم السري ،من طرف الزبائن الأخرين،في حالة إستعماله (بالنسبة للبريد)،أما بالنسبة للبنك فإن أصحاب الحسابات البنكية لا يحملون بطاقاتهم البنكية إلا نادرا والمشتريات تقريبا كلها مدفوعات صغيرة تتم بالنقد بالنسبة لهم.

- ✓ أكبر نسبة إرتفاع في عدد عمليات الدفع الإلكتروني كانت في الفترة 2022/2021،بالنسبة لبدر بالهاشمية-465- (26,91%)و(40,82%)بالنسبة للبريد وكالة الهاشمية-1023-سنة 2021/2020،وهذا راجع لإجراء عدد كبير من الناس التأمين في بدر،وتم الدفع إلكترونيا بقرار من البنوك،وكذلك إنتشار التجارة الإلكترونية بالنسبة للدفع في البريد.

المطلب الثالث:مقارنة إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني-465- وبريد الجزائر-1023-

تتم المقارنة من خلال عرض الإحصائيات المتمثلة في عدد البطاقات ،عدد عمليات السحب الإلكتروني وعدد عمليات الدفع الإلكتروني ،لكل وكالة ثم التعليق عليهما على سبيل المقارنة بينهما.

الفرع الأول :عرض الإحصائيات

1-عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة465 -،وبريد الهاشمية-1023- ،خلال الفترة 2023/2019:

أ-**الجدول رقم(10):** عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-،وبريد الهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019.

	2019	2020	2021	2022	2023
البنك الوطني الجزائري-465- نسبة التغير%	702	831 %18.37	1032 %24.18	1302 %26.16	1669 %28.18
بريد الهاشمية-1023 نسبة التغير%	981	993 %1.22	1721 %73.31	3916 %127.54	5047 %28.88

المصدر:موظفين من بريد الهاشمية،-1023-والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.

ب-**الشكل رقم(25):** عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة465 -،وبريد وكالة الهاشمية -1023-،خلال الفترة 2023/2019.

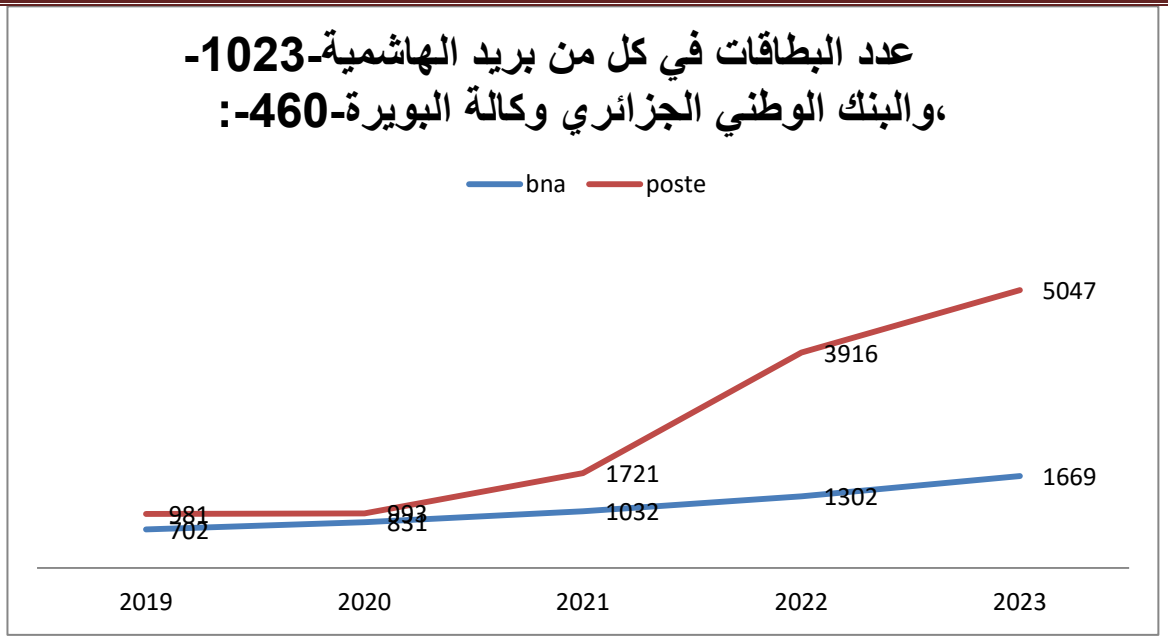

المصدر:موظفين من بريد الهاشمية-1023-،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.

2-عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-، وبريد الهاشمية- 1023-خلال الفترة 2023/2019:

أ-**الجدول رقم(11)**:عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023-.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
البنك الوطني	1728	2100	4309	7021	10898
نسبة التغير%		%21.52	%105.190	%62.93	%55.22
البريد	2149	2950	8510	10235	15315
نسبة التغير%		%37.27	%188.47	%20.27	%49.63

المصدر: موظفين من بريد الهاشمية،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.

ب-**الشكل رقم(26)**: عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023-.

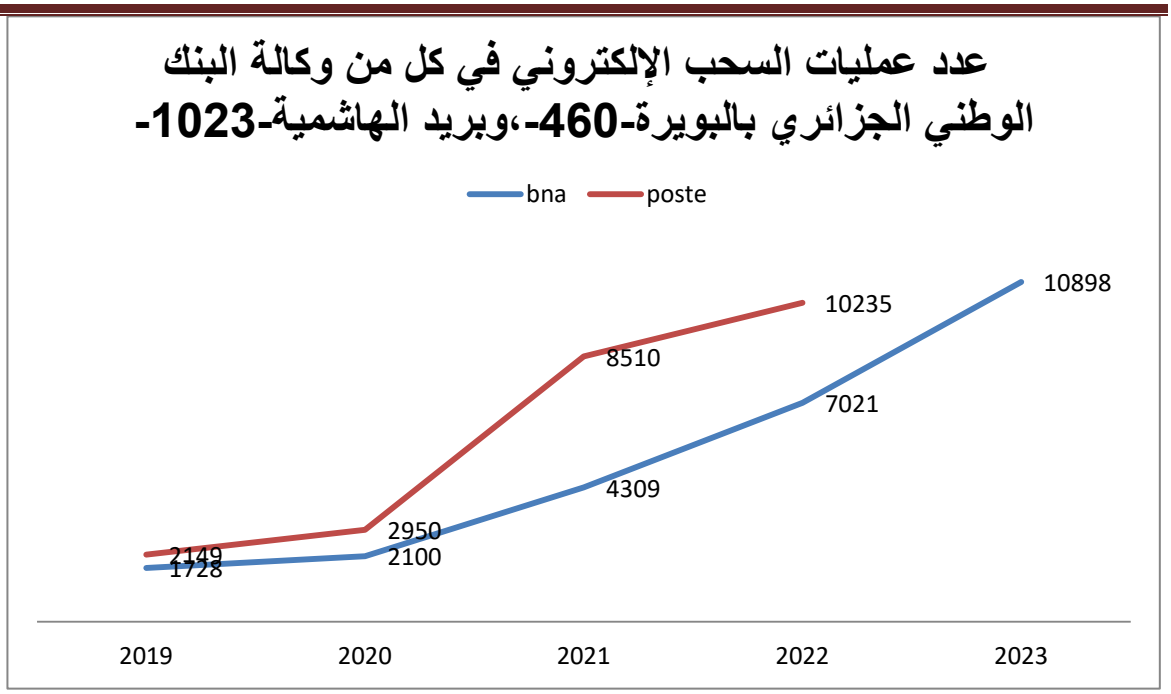

المصدر: :موظفين من بريد الهاشمية،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.

3-عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023 -خلال الفترة 2023/2019:

أ-**الجدول رقم(12):** عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460-،وبريد الهاشمية-1023 -خلال الفترة 2023/2019.

السنة / المؤسسة	2019	2020	2021	2022	2023
البنك الوطني نسبة التغير %	391	401 %2,55	422 %5,23	432 % 23,69	498 15,27%
البريد نسبة التغير%	150	169 %12,66	238 %40,82	253 %6,30	318 %25,69

المصدر: :موظفين من بريد الهاشمية-1023-،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-.

ب-الشكل رقم(27): عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،وبريد وكالة الهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019.

عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة-460-،وبريد وكالة الهاشمية-1023-،خلال الفترة 2019/2023.

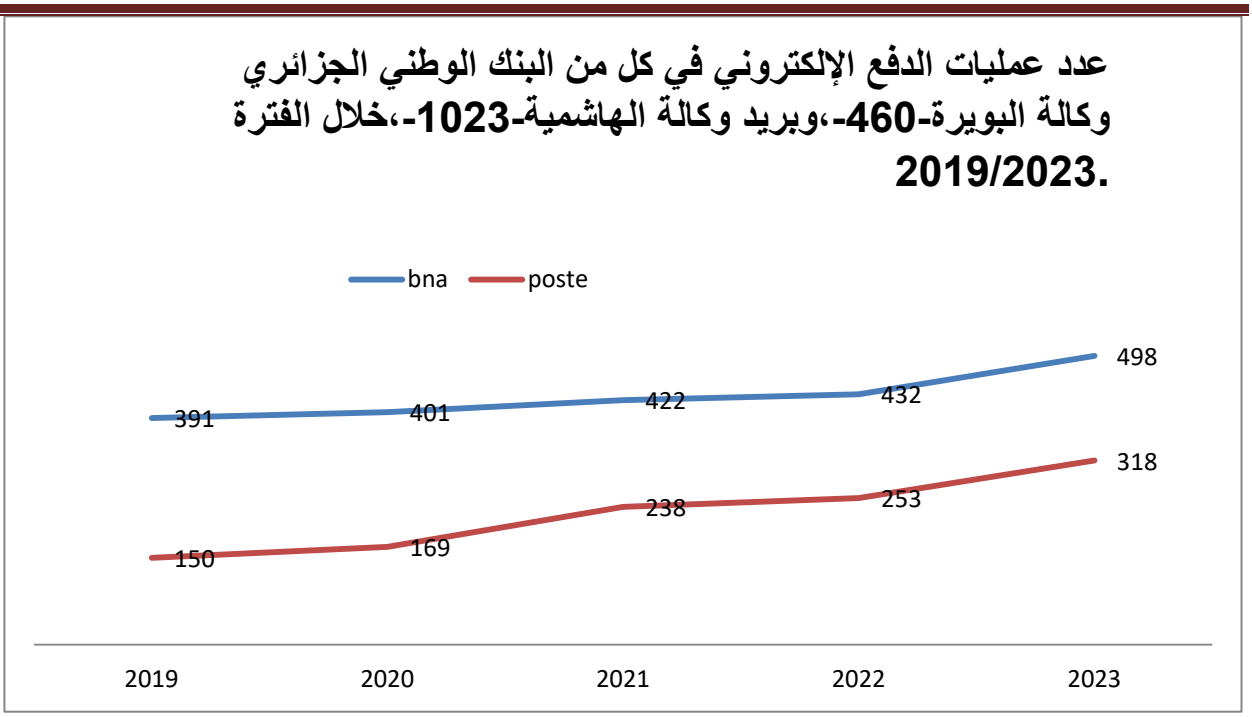

المصدر: :موظفين من بريد الهاشمية -1023-،والبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -465-

الفرع الثاني:التعليق على الإحصائيات

1- يمثل الجدول تطور عدد البطاقات في كل من البنك الوطني الجزائري-465- والبريد بالهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-شبه ثبات في عدد البطاقات في كلا الوكالتين خلال الفترة2020/2019، حيث كانت (391) بطاقة في البنك الوطني و(150) بطاقة في بدر سنة 2019،وأصبحت (401) بطاقة في البنك الوطني و(169) بطاقة في بدر وذلك سنة 2020،وهذا راجع للحجر الصحي الكلي أي منع الخروج أصلا.

ب-إرتفاع مستمر في عدد البطاقات في البريد طول الفترة 2023/2020،حيث كانت (993) بطاقة في 2020،وبلغت (5047) بطاقة سنة 2023،وهذا راجع إلى التشجيع و الترويج للبطاقة الذهبية الذي قامت به الدولة مثل إجبارية التسجيلات الجامعية عن بعد بالبطاقة الذهبية.

ت-إرتفاع معتبر في عدد البطاقات في البنك الوطني الجزائري ،طول فترة 2023/2020،حيث كانت(831) بطاقة سنة 2020 وبلغت(1669) بطاقة سنة 2023، لإعتقاد الناس أن البنك الوطني الجزائري خاص فقط بفئة الطبقة الغنية جدا ،أو التي هي على أبواب السفر للخارج .

ث-أكبر نسبة إرتفاع في عدد البطاقات كانت في فترة :

- ✓ 2023/2022،بالنسبة للبنك الوطني الجزائري،حيث بلغت(87,28 %)،لأن هذه الفترة تميزت بتأثير العولمة وكذلك عودة الإنفتاح على العالم،أي السفر ،والإستيراد والتصدير، كل هذا يشجع على طلب بطاقات من البنك الوطني الجزائري.
- ✓ 2022/2021 بالنسبة للبريد،حيث بلغت(127,54 %)،وهذا بسبب طبيعة البروتوكول الصحي السائد أنذاك(منع التعامل غير التقليدي لمنع تفشي المرض).

2- يمثل الجدول تطور عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري والبريد،خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ:

أ-شبه ثبات في عدد عمليات السحب الإلكتروني خلال الفترة 2020/2019،في كلا المؤسستين وهذا بسبب الحجر الصحي الكلي.

ب-إرتفاع مستمر في عدد عمليات السحب الإلكتروني في كل من البريد والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2023/2020، حيث كانت(2100) سنة 2020،عملية سحب إلكتروني في البنك و(2950)في البريد في نفس السنة، وبلغت سنة 2023،في البنك (10898) عملية سحب إلكتروني في البنك الوطني و(15315)عملية سحب إلكتروني في البريد،وهذا راجع للحجر الصحي الذي أجبر الناس على هذا النوع من السحب دون غيره لتغطية نفقاتهم (في البريد)،وكذلك توجه أصحاب البطاقات البريدية الى السحب من البنك خاصة في ظل أزمة السيولة في البريد.

ت-أكبر نسبة إرتفاع في السحب الإلكتروني كانت في الفترة:

- ✓ 2021/2020،بالنسبة للبنك الوطني الجزائري ،بنسبة (105,190%)،وبنسبة (188,47 %)بالنسبة للبريد، وهذا راجع لإضطرار أصحاب الحسابات البريدية وحتى بعض أصحاب الحسابات البنكية لسحب أموالهم المدخرة لتغطية نفقاتهم كون معظم أصحاب الأعمال الحرة قد توقف دخلهم نتيجة الحجر الذي كان في ذلك الوقت،(هذه الفئة تملك عادة حسابات بنكية في البنك الوطني الجزائري) وهم نفسهم من قاموا برفع نسبة السحب النقدي في البريد (يجرون السحب من البريد دون اللجوء الى البنك،لتغطية نفقاتهم اليومية).

3- يمثل الجدول تطور عمليات الدفع الإلكتروني في كل من البنك الوطني الجزائري -465-والبريد بالهاشمية-1023- خلال الفترة 2023/2019،حيث نلاحظ :

أ-إرتفاع معتبر في عدد عمليات الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري طول فترة الدراسة حيث كانت(391) عملية دفع إلكتروني سنة 2019 وبلغت(498) عملية دفع إلكتروني سنة 2023،وذلك لتجنب المراقبة والمحاسبة القانونية ،والتهرب من الضرائب من جهة أخرى.

ب-إرتفاع مستمر في عدد عمليات الدفع الإلكتروني في البريد طول فترة الدراسة،وهذا راجع الى تبني التجارة الإلكترونية بقوة في تلك الفترة ،والتي تستلزم دفع إلكتروني.

ت-أعلى نسبة إرتفاع في عمليات الدفع الإلكتروني كانت في الفترة:

- ✓ 2023/2022،بنسبة(15,27%) في البنك الوطني الجزائري، وهذا راجع لعودة العمليات الإقتصادية الثقيلة (الإستيراد والتصدير) والسفر،هذه النشاطات تستلزم حساب في البنك الوطني الجزائري عادة (حسب الذهنية القائمة في وسط العملاء).
- ✓ 2021/2020، بنسبة(40,84%) في البريد،وهذا راجع لطبيعة الحياة في ذلك الوقت، أي الحجر الصحي الذي من بين مظاهره الدفع الإلكتروني.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تطبيق الجانب الذي درس في الفصل النظري على واقع المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر،حيث إعتمدنا تعريف المؤسسات التي ستكون نموذج للدراسة وذلك على خطوتين،الأولى تعريف عام لهذه المؤسسات ألا وهي:البنك الوطني الجزائري ،بريد الجزائر،بنك الفلاحة والتنمية الريفية،أما الخطوة الثانية فهي تعريف الوكالات التي ستكون معطياتها هي أساس الدراسة،وهي وكالة البنك الوطني الجزائري بالبويرة–460– ،ووكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالهاشمية–465–،بريد الهاشمية–1023–.

ثم قمنا بعرض وسائل الدفع الإلكتروني الموجودة في كل وكالة من هذه الوكالات،وأتخذنا من مقارنة إحصائيات البطاقات،والسحب الإلكتروني والدفع الإلكتروني، لكل واحدة من هذه الوكالات مع الوكالات الأخرى كواقع يعكس إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية والمالية.

خـــــاتمة

خاتمة

في نهاية موضوعنا يمكن القول أن وسائل الدفع بشكل عام هي وسيلة أو أداة وفاء مقبولة إجتماعيا، من أهميتها تسهيل المعاملات التجارية ، ولكن مع تطور العالم وظهور التجارة الالكترونية وانتشار المعاملات عبر الأنترنت في البنوك والمؤسسات المالية لم تعد كل الوسائل ملائمة لتطورات العصر الحالي، لا من حيث السرعة، ولا من حيث الكفاءة ولا من حيث الثقة والأمان ، وهذا ما أحدث اختلاف بين مختلف المعاملات وطرق الوفاء،فكان لا بد من إيجاد حل بديل لمواكبة كل متطلبات التجارة الالكترونية، مما جعل اللجوء الى وسائل أكثر تطورا والمتمثلة في وسائل الدفع الالكتروني والتي هي موضوع دراستنا .

إذ تعتبر وسائل الدفع الالكتروني الدورة الالكترونية والسريعة لنقل الأموال ،بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية ، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن ، عبر المؤسسات المالية وبأقل التكاليف الممكنة .

تقوم هذه الوسائل والأنظمة على تقنيات كهربائية رقمية ومغناطيسية ، كما أنها إتخذت بدورها أشكالا متعددة منها الشبكات الإلكترونية ، الاعتماد المستندي ، البطاقات البنكية وكذلك النقود والمحافظ الالكترونية ، و تمتاز هذه الوسائل بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن مثيلها من وسائل الدفع التقليدية، سواء من حيث التكلفة أو المضمون ، و تعتبر هذه الوسائل ذات طبيعة دولية أي أنها وسائل مقبولة دوليا ، ويتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعلومات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

أولا نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة ،ومن خلال إختبار الفرضيات المصاغة سابقا توصلنا الى أن:

-الفرضية الأولى القائلة بأن وسائل الدفع الإلكتروني خالية من المخاطر هي فرضية خاطئة وهذا ما تم إثباته في الفصل الأول الذي رأينا فيه أن وسائل الدفع تتعرض للعديد من الأخطار أبرزها القرصنة.

-الفرضية الثانية التي تدور حول إعتماد المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية على جميع وسائل الدفع الإلكترونية هي فرضية خاطئة،لأن الجانب التطبيقي للموضوع قد بيّن أنه يتم إستعمال نوعين فقط من وسائل الدفع الإلكتروني هي البطاقات والمقاصة الإلكترونية،في المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية.

-الفرضية الثالثة القائلة بأن وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك هي نفسها الموجودة في البريد ،هي فرضية خاطئة لأن أنواع البطاقات البنكية لا تشبه بطاقات الدفع الإلكتروني في البريد.

ثانيا النتائج العامة للدراسة:

نتائج الإطار النظري:

توصلنا في دراستنا هذه لمجموعة من النقاط تنقسم الى نتائج من الإطار النظري وأخرى من الإطار التطبيقي.

-وسائل الدفع الإلكتروني هي الحل الأمثل لمشاكل وسائل الدفع التقليدي، وهي السبب في التغيير من التقليدي الى الحديث.

-رغم كثرة المزايا التي تتمتع بها وسائل الدفع الإلكتروني إلّا أنها قد تتعرض الى مشاكل من الصعب جدا بل ومن المستحيل تجنبها(القرصنة).

-يجب أن تستجيب كل المؤسسات المالية والمصرفية للتطور الحاصل في وسائل الدفع، وكل ذلك في إطار العولمة، وزيادة الربحية.

النتائج التطبيقية:

-يوجد في الجزائر نوعين من وسائل الدفع الإلكتروني فقط،هي البطاقات بأنواعها والمقاصة الإلكترونية ،رغم وجود أنواع أخرى في العالم.

-رواج إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر كان بعد جائحة كورونا (أي أن ضرورة إستعمال الدفع اللاتلامسي هي التي روجت لوسائل الدفع الإلكتروني وليس البحث عن الأريحية من طرف الزبائن).

-هناك عدم ثقة وتهرب ضريبي في الجزائر،لذلك يتجنب العميل الجزائري الدفع الإلكتروني.

ثالثا التوصيات والإقتراحات:

هناك العديد من الأفكار والإقتراحات التي نرى أنها قد تعطي دفعة للأمام بخصوص إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر نذكر منها:

- تطوير البنية التحتية التقنية من وسائل ومعدات ،وتحسين نوعية النت.

-سّن تشريعات قانونية تنظم التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وتضفي مزيدا من الثقة على هذا النوع من التعامل.

-الإرتقاء بالعنصر البشري سواءا الموظفين بتكوينهم جيدا في هذا المجال،أو الترويج لوسائل الدفع الإلكتروني بالنسبة للعملاء.

رابعا أفاق البحث:

ولترك المجال مفتوح للبحث نقترح المواضيع التالية:

-معيقات إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني وكيفية تجاوزها .

-أثر إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية البنوك.

-متطلبات التحول من الدفع التقليدي الى الإلكتروني.

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

01-الكتب:

1-أحمد السيد لبيب ابراهيم، **الدفع بالنقود الالكترونية الماهية و التنظيم القانوني، دراسة تحليلية و مقارنة،** دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، مصر، 2009.

2-أحمد عامر مطر المحامي ،**الشيك الإلكتروني** ،الطبعة الأولى،دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن،2013.

3-أحمد هني، **العملة و النقود،** ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

4-أسامة محمد الفولي،زينب عوض الله،**إقتصاديات النقود والتمويل**،دار الجامعة الجديدة،الأزاربطة،مصر،2005.

5-اكرم ياملكي، **الأوراق التجارية و العمليات المصرفية،** ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2008.

6-الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك**-،الطبعة02، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.

7-السيد احمد عبد الخالق، **التجارة الالكترونية و العولمة،** ط2، دار النشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، 2008.

7-حسن رحيم ،**الاقتصاد المصرفي،** ط2،دار بهاء الدين لنشر والتوزيع قسنطينة ،الجزائر،2008.

8-سليمان ناصر، **تقنيات البنكية و عمليات الائتمان،** ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

9-سوزي عدلي ناشد،**مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان،2007.

10-طارق عبد العال حماد ، **التجارة الالكترونية، المفاهيم، التجارب، التحديات، الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية**،ط2 الدار الجامعية، القاهرة-مصر،2007.

11-عصام عبد الفتاح مطر،**التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية -مصر،2009،ص،07.

12-فريدة بخزار يعدل ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.

13-مجدي محمود شهاب ،**إقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية**،دار الجامعة الجديدة للنشر،الأزارطة-الإسكندرية،2000.

14-محمد عبد حسين طائي، **التجارة الالكترونية ، المستقبل الواعد للأجيال القادمة**،ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع،2013،ص178.

15-محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية عمليات البنوك**"دراسة مقارنة"،المجلد الرابع، دار الثقافة النشر و التوزيع عمان، الأردن،2009.

16-محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة ، الجزائر، 2003-.

17-مدحت صادق، **أدوات و تقنيات مصرفي**ة، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة -مصر، 2011.

18-مروان عطون، **الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال**، جزء1، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

19-مروان محمد أبو عرابي ، **الخدمات المصرفية في البنوك**، ط1، دار تسنيم للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006.

20-مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية و التقليدية**، ط1، دار تسنيم للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن،2006.

21-يوسف حسين يوسف،**البنوك الإلكترونية**،المركز القومي الإصدارات القانونية ،القاهرة-مصر،2019.

02-المجلات :

01-أبو بكر سالم وأمنة قاجة،**قراءة في الأهمية الإقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني-التجربة الماليزية نموذجا**-،مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 01،العدد 01،جامعة البويرة-الجزائر ،ديسمبر 2016.

02-أديب قاسم الشندي،**الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض**،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، بدون مجلد،العدد27،العراق،2011.

03-أسماء خضير وأحمد صبحي جميل،**مظاهر إستخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق -دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد**،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ،المجلد 12،العدد 41،العراق،2014.

04-أمينة بن جدو وسمية ديقش،**ممارسات خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**،مجلة العلوم الإدارية والمالية،المجلد04،العدد 2[خاص]،برج بوعريريج الجزائر،2020.

05-حمود مزيان فهد،**إمكانيات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية**،مجلة كلية الإدارة والإقتصاد،المجلد 04،العدد04،جامعة بغداد-العراق،2011.

06-حنان سلاوتي ،**الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**،مجلة

07-حنان ظاهر،**معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في فروع المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،المجلد 39،العدد01،اللاذقية- سورية،2017.

08-خولة قيمش ،**وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر :الواقع والتحديات**،مجلة revue maghrebienemanagment des organisations.،المجلد 05،جامعة سطيف-الجزائر ،2021.

09-رابح حمدي باشا ووهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة معهد علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، مجلد15، العدد4، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2011.

10-زكرياء مسعودي والزهرة جقريف،**التوقيع الإلكتروني وحمايته لعملية الدفع الإلكتروني**،المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ،المجلد01،العدد03،جامعة الوادي-الجزائر ،2013.

11-سماح ميهوب،**دور النشاط عن بعد في تدعيم إستراتيجيات المصارف** ،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة02،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة،الجزائر ،2013،.

12-سمير سيخي وراضية بودية،**مخاطر الدفع الإلكتروني**،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد 11،العدد 02،جامعة البليدة 02-الجزائر ،السنة 12.

13-سيف الدين رحّالي،**مخاطر الدفع الإلكتروني على المستهلك الجزائري** ،مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،المجلد11،العدد02،بومرداس-الجزائر .

14-عبد الرؤوف دبابيش ،**وسائل الدفع الإلكتروني بين الحماية التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني**،مجلة الإجتهاد القضائي،المجلد 14،العدد14،جامعة بسكرة-الجزائر ،2017،ص108.بتصرف،كلية الحقوق،جامعة وهران-الجزائر ،2018،ص35.بتصرف 4،كلية الحقوق،جامعة وهران-الجزائر ،2018.

15-عبد العزيز صحراوي وفايزة لعراف،**فعالية إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الإلكتروني(الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا**،مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 13، العدد 03 ، جامعة المسيلة-الجزائر، 2020.

16-علي محبوب سنوسي،**واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية -مصرف السلام الجزائري نموذجا-** ،مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية ،المجلد04،العدد 02،جامعة المسيلة-الجزائر ،2020.

17-عماد الدين بركات وحورية طبي،**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية** ،مجلة القانون والتنمية المحلية ،المجلد 01،العدد 02،الجزائر ،2019.

18-فاطنة بوخاري، **تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا،(دراسة حالة الجزائر)**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس- الجزائر، 2021.

19-كريمة بن شايب باشا،**أليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري** ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،المجلد07،العدد02،جامعة البليدة02-الجزائر ،ديسمبر 2018.

20-كوثر سعدي ورضوان بن صاري ،**حماية وسائل الدفع الإلكتروني** ،مجلة الدراسات القانونية ،المجلد 09،العدد 1،جامعة المدية-الجزائر،2023.

21-مصطفى بن شلاط، **واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**،مجلة البصائر الإقتصادية، المجلد الثامن،العدد1نبشار-الجزائر،2022،

22-نعيمة بولفرعة ،**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية** ،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ،المجلد 06،العدد06،جامعة التكوين المتواصل -مركز تيارت- الجزائر،2016.

23-هارون العشي و فايزة بوراس، **وسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة باتنة 1-الجزائر، مجلد9، العدد3، سنة2008.

24-هداية بوعزة،**الحماية التقنية للمعلومات ودورها في تأمين نظام الدفع الإلكتروني،مجلة الدراسات والبحوث القانونية**،المجلد03،العدد 04،كلية الحقوق،جامعة وهران-الجزائر،2018،.

25-هنية شريف،**حماية الشركات التجارية من أنظمة الدفع الإلكتروني**،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية ،المجلد 02،العدد 10،جامعة البليدة-الجزائر ،2014.

26-وهاب نعمون،**النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة لحالة الجزائر** ،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ،المجلد 02،العدد 04،جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر،2008

27-وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 1، العدد2، المركز الجامعي تمنراست-الجزائر،2010.

28-يمينة حجاج،**حماية المستهلك الإلكتروني من الإستعمال الإحتيالي لبطاقة الدفع**،مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال،المجلد 07،العدد02،جامعة سيدي بلعباس-الجزائر،2022.

ت-الملتقيات و المداخلات:

01- أسيا بن بوعزيز والعربي بومعراف ،**ألية حماية وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني حول الدفع الإلكتروني ،الواقع والمأمول ،جامعة الحاج لخضر باتنة1،يوم 27 نوفمبر 2019.

02-حاج صدوق بن شرقي ومحمد إليفي،**النقود الإلكترونية كوسيلة دفع في إطار الصيرفة الإلكترونية [الأدوار،الأثار،والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني]**،الملتقى الدولي العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية-،المركز الجامعي خميس مليانة، 26-27 أفريل 2011.

03-سارة عبدلي وبثينة هربات،**دور المدفوعات الرقمية في تحقيق الشمول المالي**،ملتقى وطني حول إبتكارات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي-تطبيقات وتحديات-،جامعة عبد الحقيظ بوصوف-ميلة-الجزائر،23نوفمبر 2021.

04-محمد بن ذهبية وأخرون ،**مخاطر الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت التي يتعرض لها المستهلك وإستراتيجية الجزائر لحمايته:مشروع التصديق والتوقيع الإلكترونيين**،الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي،ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة،يومي 23و24 أفريل 2018.

05-مريم نابي، **الخدمات البنكية الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء الإدارة البنكية** ،ملتقى دولي بعنوان مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيزي وزو-الجزائر.

06- نبيل بوفليح،**البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك** ،الملتقى الدولي حول :المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 27-28 نوفمبر 2007.

ث-الأطروحات و الرسائل العلمية:

1-إبراهيم فوزي بورزق ،**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الألي البين بنكي** ،مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،السنة 2008/2007.

2-أحمد بوراس والسعيد بريكة،**أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر**،الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2014.

3-الخنساء سعادي ،**التسويق الإلكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي -دراسة حالة بريد الجزائر**،مذكرة ماجيستر ،جامعة بن يوسف بن خدة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2006/2005.

4-السعيد بريكة، **واقع عملية الصيرفة الالكترونية (e- banking) و آفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أم البواقي ، الجزائر، 2010-2011.

5- جازية حسيني ،**إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في الدول العربية وفق معايير لجنة بازل**،أطروحة دكتورة ،جامعة شلف،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،الجزائر ،2018/2017.

6-حفيظة كراع،**العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه**،أطروحة دكتورة ،جامعةباتنة01،كلية الحقوق والعلوم السياسية،لجزائر،2021 .

7-حنان كواشي .**واقع وأفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة[2016-2021]**،أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /الجزائر،2021-2022.

9-رشيد بوعافية،**الصيرفة الإلكترونية والنظام الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري-الأفاق والتحديات**-،مذكرة ماجيستر،جامعة سعد دحلب،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،البليدة-الجزائر،2005.

8-سالم حسين ،**أثرالإعلان عن إستعمال وسائل الدفع في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ،جامعة الجزائر 03،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،الجزائر،**2015**.

9-سعاد دعبوز، ،**تحديات وسائل الدفع وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة2017-2019**. أطروحة دكتوراه ، جامعة آكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2021-2022.

10-عامر بوعكاز ،**تطبيق الإدارة الإلكترونية كألية لتحسين جودة الخدمات المصرفية -دراسة ميدانية-** ،أطروحة دكتورة،جامعة زيان عاشور،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجلفة-الجزائر،2020/2019.

11-عماد الدين،**المعاملات الإلكترونية بواسطة الهواتف النقالة**،مذكرة ماجيستر،جامعة الشرق الأوسط،كلية الحقوق،عمان-الأردن،2010.

12-عيسى خليل مضر،**أثر إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية على الزبائن[دراسة ميدانية في البنوك السورية الخاصة]**،مذكرة ماجيستر،المعهد العالي لإدارة الأعمال ،الجمهورية العربية السورية ،2021.

13-كمال بوعكة ،**النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**،أطروحة دكتورة ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2013.

14-محمد مجيد جواد الحمداني ،**قياس أثر الصيرفة الإلكترونية على مؤشرات الأداء المالي للمصارف**،مذكرة ماجيستر،جامعة كربلاء،كلية الإقتصاد،الأردن،2011.

15-ميادة بلعايش،**اثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية -دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا**،أطروحة دكتورة،جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،بسكرة،الجزائر،2014-2015.

16-ناظم الشمري ،**الصيرفة الإلكترونية في الأردن الواقع وإمكانيات التوسع**،بحث مستخرج من أطروحة دكتورة في المصارف غير منشورة بعنوان [معيقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية]،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان-الأردن،2006.

17-وهاب مجدي،**تقييم صورة المؤسسة وأثرها على سلوك المستهلك -دراسة تقييمية لمؤسسة بريد الجزائر**،مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2005.

18-ياسمين بلعمري،**دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية-دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر لولاية قالمة**،مذكرة ماستر ،جامعة 8 ماي 1945،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قالمة،الجزائر،2020-2012.

القوانين و المراسيم:

1-الأمر رقم89/75 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 المتضمن قانون البريد والمواصلات.

2-المادة113/قانون النقد والقرض رقم10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1190،الصادرة بالجريدة الرسمية السنة السابعة والعشرون بتاريخ18 أفريل 1990.

المواقع:

01-مدونة المتخصص.

02-مصلحة النقد والبنك عن بعد،قسم الأفراد،موقع البنك الوطني الجزائري www.BNA.DZ.

03-موقع البنك الوطني الجزائريwww.BNA.dz،.

04-موقع بريد الجزائرwww.poste.dz .

05-موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،.www.badr.dz.

06-موقع سلا salla.

ثانيا باللغة الأجنبية:

1-guide sur le terminale de paiment electronique.legalplace.2023.

2-samia bencherif et abdelkrim mokrani.l incidence de la pandemie du corona virus sur l utilisation des miyens de -[1 1] paiment electronique en algerie .magazine de revue chercheur economique.vol 9.n 1.ecole superieur de commerce tipaza-algerie.2022.

الملاحق

الملحق رقم(01):شعار بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

الملحق رقم (02):بطاقة الدفع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الملحق رقم (03):بطاقة ماستر كارد،كلاسيك بالأخضر و تيتانيوم بالأخضر، التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الملحق رقم(04):بطاقة التوفير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الملحق رقم(05):شعار البنك الوطني الجزائري.

الملحق رقم(06):بطاقة مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري.

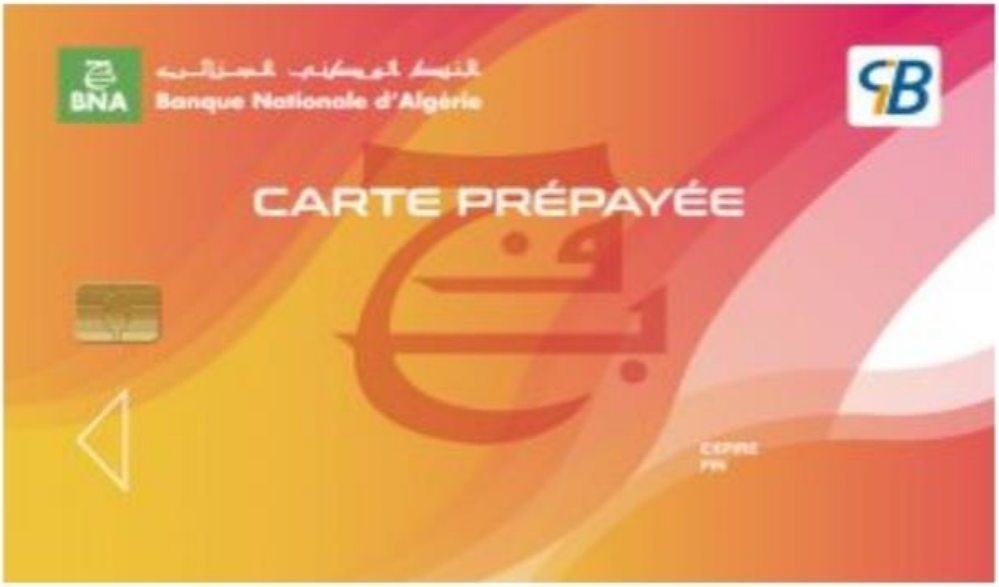

الملحق رقم(07):بطاقة التوفير للقصر بدون فائدة للبنك الوطني الجزائري.

بطاقة التوفير للقصر بدون فائدة

الملحق رقم (08):بطاقة التوفير للقصر لفائدة للبنك الوطني الجزائري.

بطاقة التوفير للقصر بفائدة

الملحق رقم (09):بطاقة التوفير للبالغين للبنك الوطني الجزائري بدون فائدة.

الملحق رقم (10):بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري.

الملحق رقم(11):شعار بريد الجزائر.

الملحق رقم (12):البطاقة الذهبية لبريد الجزائر.